الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

قسم:علوم التسيير

محاضرات في مقياس:

تـــــــاريخ الوقائع الاقتصادية

للسنة أولى جذع مشترك

د/ مريم قوراري

2023 -2022

المقـرر الـــوزاري

مقدمة

- التعريف بالمقياس

- أهمية المقياس وأهدافه

المحور الأول:الوقائع الاقتصادية في العصور الأولى والوسطي والعالم الإسلامي

المحورالثاني: النظام الاقتصادي الرأسمالي

المحور الثالث : أزمة الكساد العالمية 1929

المحورالرابع : النظام الاشتراكي

المحور الخامس: بريتن وودز وبروز الهيئات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)

المحورالسادس: المؤسسات التجارية لتنظيم وتحرير التجارة الدولية (GATT والمنظمة العالمية للتجارةOMC)

المحور السابع: العولمة الاقتصادية

المحور الثامن: الأزمات المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية ،أزمة منطقة اليورو: اليونان والبرتغال)

المحور التاسع: التكتلات الاقتصادية وبروز البلدان الصاعدة (**BRICS**)

خاتمة

مختصر المحتويات

المقـرر الـــوزاري .....أ.....

مختصر المحتويات .....ب.....

مقدمة المطبوعة .....1.....

المحاضرة الأولى :الوقائع الاقتصادية في العصور الأولى والوسطى والعالم الإسلامي 2.....

تمهيد: .....3.....

أولا: تعريف الوقائع الاقتصادية: .....3.....

1 تعريف الوقائع: .....3.....

2 تعريف الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية: .....3.....

أ. تعريف الاقتصاد: .....3.....

ب. المشكلة الاقتصادية: .....4.....

3 تعريف الوقائع الاقتصادية: .....5.....

ثانيا: الأنظمة الاقتصادية .....5.....

1 تعريف النظام الاقتصادي: .....5.....

2 أنواع الأنظمة الاقتصادية السائدة: .....7.....

أ. النظام البدائي (المشاعي): .....7.....

ب. النظام العبودي: .....8.....

ت. النظام الإقطاعي (الملكي- الاستبدادي- الأرستقراطي): .....8...

ثالثا: الوقائع الاقتصادية في العصور الأولى والوسطى والعالم الإسلامي 8.....

1 الوقائع الاقتصادية في العصور الأولى (العصور القديمة): .....8..

أ. أفلاطون (427-347 ق.م) .....9.....

ب. أرسطو (384-322 ق.م) .....10.....

ت. كسينافون (354-484 قبل الميلاد): .....11.....

1 الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى: .....12.....

أ. في العالم الغربي: .....12.....

رابعا: الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى (القرن الرابع عشر): .....17.....

1 الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي الإسلامي: .....17.....

2 الفكر الاقتصادي الإسلامي عند "ابن خلدون." و"المقريزي" .....20.....

أ. عبد الرحمن بن خلدون (1333–1406): .....20.....

ب. تقي الدين أحمد بن على المقريزي (764–845): .....21.....

استنتاجات المحاضرة الأولى: .....21.....

قائمة المراجع: .....22.....

المحاضرة الثانية: الوقائع الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي .....25.....

تمهيد: .....26.....

أولا: الرأسمالية التجارية (المركنتيلية) .....26.....

1 تعريف المركنتيلية (التجارية): .....26.....

2 نشأة الرأسمالية التجارية: .....27.....

3 مراحل تطور الرأسمالية التجارية: .....28.....

أ. المرحلة المبكرة: .....28.....

ب. المرحلة المتطورة: .....29.....

4 مبادئ الرأسمالية التجارية: .....29.....

5 تقييم مبادئ الرأسمالية التجارية: .....30.....

أ. النقاط الايجابية: .....30.....

ب. النقاط السلبية:g .....30.....

ثانيا: الرأسمالية الصناعية (الثورة الصناعية) .....31.....

1 الظروف التي سبقت الثورة الصناعية: .....31.....

2 تعريف الثورة الصناعية: .....31.....

3 أسباب ظهور الثورة الصناعية: .....32.....

4 مظاهر الثورة الصناعية: .....33.....
5 مبادئ النظام الرأسمالي: .....34.....
6 نتائج الثورة الصناعية: .....36.....
ثالثا: الرأسمالية المالية .....37.....
1 نشأة الرأسمالية المالية .....37.....
2 تعريف الرأسمالية المالية .....37.....
3 مميزات الرأسمالية المالية .....38.....
استنتاجات المحاضرة الثانية: .....38.....
1 سمح التطور الواقع في المواصلات وأثناء مرحلة الرأسمالية التجارية بـ: .....38.....
2 نستخلص ما ذكرنا أنّ مرحلة الثورة الصناعية هي مرحلة: .....38.....
قائمة المراجع: .....39.....
المحاضرة الثالثة: أزمة الكساد العالمية 1929 .....**41**.....
تمهيد .....42.....
أولا: مفاهيم ذات صلة بالأزمات .....42.....
1 تعريف الأزمة الاقتصادية: .....42.....
2 أنواع الأزمات الاقتصادية: .....42.....
ثانيا: الأحداث الاقتصادية التي سبقت أزمة 1929 (ما بين الحربين) .....43.....
1 الفترة ما بين (1918- 1925) .....43.....
أ. مشكلة التعويضات الألمانية: .....44.....
ب. مشكلة التضخم النقدي: .....44.....
1 الفترة ما بين (1925-1929) .....45.....
ثالثا: الأحداث الاقتصادية أثناء أزمة 1929 .....46.....
1 تعريف الأزمة العالمية 1929 وأسبابها: .....46.....
2 مظاهر وآثار الأزمة العالمية 1929: .....47.....
رابعا: الأحداث الاقتصادية بعد أزمة 1929 (مرحلة الانتعاش الاقتصادي) .....48.....

استنتاجات المحاضرة الثالثة: 49

قائمة المراجع: 50

المحاضرة الرابعة: النظام الاشتراكي **51**

تمهيد 52

أولا: الإطار العام للنظام الاشتراكي ..... **Erreur ! Signet non défini.**

1 التطور التاريخي للنظام الاشتراكي: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

2 تعريف النظام الاشتراكي: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

ثانيا: خصائص النظام الاشتراكي والمشروعات الخمسة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

1 خصائص النظام الاشتراكي: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

2 مشروعات السنوات الخمس: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

3 عيوب النظام الاشتراكي: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

استنتاجات المحاضرة الرابعة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

قائمة المراجع: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

المحاضرة الخامسة: بريتن وودز وبروز الهيئات الاقتصادية الدولية **58**

تمهيد 59

أولا: النظام النقدي الدولي 59

1 تعريف النظام النقدي وخصائصه 59

2 مراحل تطور النظام النقدي الدولي 60

أ. النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب 60

ب. النظام النقدي الدولي ما بين الحرب العالمية الثانية وأزمة الكساد 64

ت. النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتن وودز (1944- 1973) 65

ثانيا: صندوق النقد الدولي 67

1 ظروف نشأة صندوق النقد الدولي: 67

2 تعريف صندوق النقد الدولي وأهدافه : 68

3 دور صندوق النقد الدولي: .....69.....
4 موارد صندوق النقد الدولي: .....69.....
5 هياكل صندوق النقد الدولي: .....72.....
ثالثا: البنك الدولي .....73.....
1 تعريف البنك الدولي .....73.....
2 دور البنك الدولي: .....73.....
3 هياكل وأجهزة البنك .....73.....
أ. مجلس المحافظين: .....73.....
ب. المدراء التنفيذيين: .....73.....
ت. الموظفين: .....74.....
1 مؤسسات البنك الدولي: .....74.....
2 موارد تمويل البنك الدولي: .....75.....
رابعا: انهيار نظام بريتن وودز والتطورات النقدية بعده: .....77.....
1 انهيار اتفاقية بريتن وودز .....77.....
2 التطورات النقـدية العالمية بعد انهيار نظام بريتن وودز .....78.....
استنتاجات المحاضرة الخامسة .....79.....
قائمة المراجع .....80.....
المحاضرة السادسة: اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة .....81.....
تمهيد .....82.....
أولا: الإطار العام للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة .....82.....
1 نشأة اتفاقية الجات: .....82.....
2 مبادئ اتفاقية الجات: .....83.....
3 جولات الجات: .....84.....
ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة(OMC) .....85.....
1 تعريف ونشأة المنظمة العالمية للتجارة .....85.....

2 أهداف المنظمة: 86
3 هيكل المنظمة 87
استنتاجات المحاضرة الخامسة 90
قائمة المراجع 90
المحاضرة السابعة: العولمة الاقتصادية **92**
تمهيد 93
أولا: نشأة العولمة وتعريفها 93
1 نشأة العولمة 93
2 تعريف العولمة الاقتصادية: 94
ثانيا: أنواع العولمة الاقتصادية 95
1 العولمة الإنتاجية: 95
أ. الشركات متعددة الجنسيات (Entreprises multinationales) 95
ب. الاستثمار الأجنبي المباشر: 95
2 العولمة المالية (التحرير المالي): 96
3 العولمة الإدارية: 96
ثالثا: مظاهر العولمة الاقتصادية وآلياتها 96
1 مظاهر العولمة الاقتصادية: 96
2 آليات العولمة الاقتصادية: 97
رابعا: آثار العولمة الاقتصادية 98
1 الآثار الايجابية: 98
2 الآثار السلبية: 98
استنتاجات المحاضرة السابعة 99
قائمة المراجع: 99
المحاضرة الثامنة: الأزمات المالية العالمية **101**

أولا: ماهية السوق المالي 102
1 عموميات حول السوق المالي: 102
أ. تعريف السوق المالي: 102
ب. مصطلحات للتفرقة: 103
2 مفاهيم عامة حول الأزمة المالية: 104
أ. تعريف الأزمة المالية: 104
ب. أنواع الأزمات المالية: 105
ثانيا: أهم الأزمات المالية العالمية 105
1 أزمة الرهن العقاري (2008): 105
أ. تعريف الأزمة: 105
ب. أسباب الأزمة: 106
ت. الإصلاحات للخروج من الأزمة: 110
2 أزمة منطقة اليورو (أزمة الديون السيادية/ أزمة دول البيكس (PIIGS)): 112
أ. تعريف الديون السيادية (Sovereign Debts): 112
ب. مراحل الدخول بأزمة الدين السيادي: 113
ثالثا: أزمة اليونان والبرتغال 114
1 أزمة اليونان (2009 -2010): 114
أ. تداعياتها وأسبابها: 114
ب. الإصلاحات للخروج من الأزمة: 115
2 أزمة البرتغال (أواخر 2009 - 2010): 116
أ. تداعياتها وأسبابها: 116
ب. الإصلاحات للخروج من الأزمة: 116
استنتاجات المحاضرة الثامنة: 119
قائمة المراجع: 119

المحاضرة التاسعة: التكتلات الاقتصادية وبروز الهيئات الصاعدة 123

تمهيد 124
أولا: الإطار العامّ للتكتلات الاقتصادية 125
1 تعريف ونشأة التكامل الاقتصادي: 125
2 دوافع التكتل الاقتصادي: 127
أ. الدوافع السياسية: 127
ب. الدوافع الاقتصادية: 127
3 درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي: 128
ثانيا: تكتل مجموعة دول (BRICS) 129
1 النشأة والمفهوم 129
2 أهداف تكتل (BRICS): 130
3 الموارد المالية الخاصة بمجموعة (BRICS) 131
أ. بنك التنمية الجديد: 132
ب. صندوق الاحتياطات النقدية لدول الأعضاء: تحيد مرجع الملخص 132
4 مشكلات (BRICS) 132
5 مزايا مجموعة (BRICS) 134
أ. البرازيل (أرض المياه): 136
ب. روسيا: 137
ت. الهند : 137
ث. الصين: 139
ج. جنوب إفريقيا: 140
ثالثا. نماذج عن بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى: 140
استنتاجات المحاضرة التاسعة: 142
قائمة المراجع: 143
خاتمة المطبوعة **146**

مقدمة المطبوعة

هذه المطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والمالية وعلوم التسيير. يعتبر مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية من المقاييس ذات الوحدة التعليمية الأساسية والتي تهدف لتعريف الطالب بمفهوم الواقعة الاقتصادية وأهمية دراستها على مختلف العصور، بدءا من الأحداث الاقتصادية في العصور القديمة (بالرومان واليونان) إلى غاية الوقائع الاقتصادية التي تميز بها العالم الإسلامي والعالم الغربي.

كما يشرح هذا المقياس مختلف الأنظمة الاقتصادية التي مرت عبر الزمن بدءا من النظام الإقطاعي والنظام العبودي بالإضافة إلى النظام الرأسمالية والنظام الاشتراكي. إلى جانب معالجته للوقائع التاريخية للفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين (معاهدات السلام، المشكلة الألمانية، الأزمة الاقتصادية العالمية 1929). كما يتطرق هذا المقياس للأحداث الاقتصادية المعاصرة من أهمها: (نظام بريتن وودز والنظام الاقتصادي الجديد، انهيار المعسكر الاشتراكي، العولمة الاقتصادية، الأزمات المالية العالمية أهمها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأزمة منطقة اليورو).

يتطلب المقياس من الطالب التركيز وفهم كل الأحداث الاقتصادية بصفة متسلسلة حتى يتمكن من المراجعة، كما ننصح طلبتنا بالاعتماد أكثر على الكتب وخاصة تلك المتواجدة في قائمة المراجع والابتعاد على الإنترنت أثناء البحث ماعدا الكتب التي يتم تحميلها الكترونيا.

المحاضرة الأولى:الوقائع الاقتصادية في العصور الأولى والوسطى والعالم الإسلامي

تمهيد:

اختلفت الأحداث باختلاف طبيعتها (اجتماعية، سياسية، اقتصادية)، لنجد أنفسنا ندرس أسباب وقوعها ونحلل ظواهرها وآثارها عبر مختلف الحقبات الزمنية. تشكل الواقعة الاقتصادية مختلف الأحداث الاقتصادية الطارئة في زمان ومكان معينين. لتشكل بذلك مظاهر حقيقية تتطلب أفكار وحلول ونظريات اقتصادية لمعالجتها في حالة وجود أزمات ومحاولة التألم مع المتغيرات الخارجية التي تكبح حركة عجلة النشاط الاقتصادي.

تعتبر المحاضرة الأولى بمثابة حجر أساس لهذا المقياس، يعتمد عليها الطالب لترسيخ بعض المفاهيم الأساسية النظرية وضبط مختلف الأنظمة الاقتصادية القديمة التي تميزت كل واحدة منها بوقائع محددة، حدثت خلال حقبة العصور الأولى (العصور القديمة) والعصور الوسطى في العالمين الغربي والعالم الإسلامي خلال القرن الرابع عشر.

أولا: تعريف الوقائع الاقتصادية

1 تعريف الوقائع:

هي مختلف الأحداث التي تقع للإنسان في زمان ومكان معينين. تختلف هذه الأحداث والوقائع على أساس طبيعتها ومجالها، لنجد منها: الوقائع الاجتماعية التي مست المجال الاجتماعي، ووقائع سياسية قد مست المجال السياسي ووقائع بيئية تعلقت (بالحرائق، الفيضانات، الزلازل، التلوث البيئي) ووقائع اقتصادية تعلقت بالمجال الاقتصادي.[1]

2 تعريف الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية:

أ. **تعريف الاقتصاد:**

يعتبر الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية يعالج جانبا معينا من السلوك الإنساني والمتعلق بعملية (الإنتاج، التبادل واستهلاك السلع والخدمات). يهتم علم الاقتصاد بدراسة مجموعة من المشاكل، يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

- **تخصيص الموارد الاقتصادية** اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي من: (أرض، يد عاملة ورأس المال).
- **التخطيط للإنتاج وتنظيمه:** من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: (كيف سيتم إنتاج السلعة؟ بواسطة من ؟ ما هي الموارد المطلوبة ؟ ما هي الطريقة المستعملة ؟)

[1] خبابنة عبد الله،بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة، 2009

[2] د. محي محمد مسعد، الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص.17-24

- **توزيع الإنتاج:** بتوزيع وتقسيم الإنتاج بين مختلف الأفراد والطبقات في المجتمع، لتحقيق التوزيع العادل ما بين أفراد المجتمع.
- **الاستخدام الأمثل للموارد** : من خلال الاستخدام العقلاني للموارد النادرة أو المحدودة مع القدرة على إشباع حاجات ورغبات أفراد المجتمع.
- **مستوى التشغيل الكامل للموارد** :الخاصة بالمجتمعللقضاء على البطالة والتضخم.

وعليه يمكن القول أنّ علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كيفية الاستخدام الأمثل للموارد النادرة أو المحدودة من جهة ويهتم بمشكلة توزيعها من جهة أخرى. [3]كما يدرس الاقتصاد ظاهرة التضخم والتي لها بعض المزايا الايجابية والسلبية على المجتمع. [4] كمايمكن تقسيمعلم الاقتصاد إلى قسمين: علم الاقتصاد الكلي وعلم الاقتصاد الجزئي، فالنوع الأول من الاقتصاد يدرس المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم والبطالة و المستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات. أما النوع الثاني فيختص بدراسة سلوك الوحدات الفردية من مؤسسات اقتصادية ومستهلكين، بالإضافة لميكانزم السوق.

ب. **المشكلة الاقتصادية:**

- **مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية:** وهي الندرة لنسبية لعوامل الإنتاج (الأرض، اليد العاملة، رأس المال)، تكون بسبب العديد من العوامل الطبيعية (كفيضانات، الحرائق، الزلازل..)، والسياسية (كالحروب)، والاجتماعية (كارتفاع في النمو السكاني)، والاقتصادية (كالأزمات المالية والاقتصادية).
- **مشكلة تعدد الحاجات والرغبات غير المنتهية:** من الملاحظ في الآونة الأخيرة الارتفاع الكبير والتنوع في حاجات ورغبات أفراد المجتمع من جهة وقلة الموارد من جهة أخرى، وهذا راجع لتعدد البدائل في المنتجات والخدمات المقدمة. وانّ عدم التوافق ما بين المشكلتين يخلق مشكلة العجز الاقتصادي.
- **مشكلة توزيع الإنتاج:** فالتوزيع غير العادل للإنتاج في المجتمعات الزراعية والصناعية يشكل مشكلة عدالة التوزيع وعدم الاكتفاء ما بين أفراد المجتمع.

/ **المجتمعات الزراعية التقليدية:** كانت طريقة التوزيع المتبعة هي الأخماس، أين يحصل كل من يمتلك عناصر الإنتاج التالية على خمس الناتج: (الأرض، البذور، المياه، أدوات الزراعة، والمزارع). وقبل عملية التوزيع يحصل

[3] د. يسرى محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ط1، ص.47

[4] f.د. ناظم محمد نوري الشمري، د. محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص.374

كل من (إمام جامع القرية، النجار، الحلاق، الحداد) على جزء من الناتج مقابل الخدمات التي يقدمونها لأهل القرية بدون مقابل.

/ **المجتمعات الصناعية:** تكون عملية التوزيع المتعلقة بالمجتمعات الصناعية كالتالي:

- أجور العاملين.
- الريع مقابل استخدام الأرض.
- الفوائد الناتجة من وراء القروض.

3 تعريف الوقائع الاقتصادية:

يمكن تعريف الوقائع الاقتصادية على أنها تلك الأحداث الواقعية التي مست الجانب الاقتصادي أين عاشها الإنسان في زمان ومكان معينين. إنّ مختلف الوقائع والأحداث التي وقعت في المجال الاقتصادي كانت سببا في ظهور أفكار اقتصادية ونظريات تفسر وتوضح أساب وقوع هذه الوقائع وكيفية الخروج منها كنظرية (ادم سميث وكينيز).

وعليه يمكن القول أنّ الوقائع الاقتصادية هي السبب الرئيسي في خلق الفكر الاقتصادي والنظريات الاقتصادية

ثانيا: الأنظمة الاقتصادية

1 تعريف النظام الاقتصادي:

يمكن تعريف النظام الاقتصادي على أنه: مجموعة من الأسس والقوانين والقواعد الاقتصادية تعتمد على أحكام قانونية تعمل على تنظيم البيئة الاقتصادية، بهدف تحقيق مبدأ الاستخدام العقلاني للموارد ومن ثم وصول الفرد والمجتمع إلى مستوى الرفاهية الاقتصادية."

وبالرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية عبر الزمن، إلاّ أنّ كل نظام يجدر به الإجابة على الأسئلة التالية: [5]

- **ماذا ننتج ؟** : التخطيط للإنتاج الواجب إنتاجه (ألبسة، أحذية، مواد غذائية)

[5] جيمس بلاكورد، ترجمة أشرف محمود، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص.43

- **كيف ننتج ما نريده ؟** : تنظيم الخطط من خلال توفير وترتيب الوسائل والموارد اللازمة للوصول الى الخطط المسطرة.
- **كيف يتم توزيع ما تم إنتاجه ؟:**
- **كيف يتم استخدام الموارد الاقتصادية بطريقة عقلانية ؟**
- **كيف يمكن الحصول على موارد جديدة لمواجهة النمو السكاني وتطورات أخرى ؟** : بهدف تحقيق التنمية المستدامة وترك مجال للأجيال القادمة باستغلال الموارد الحالية.

الشكل رقم (1.1): أهداف النظام الاقتصادي

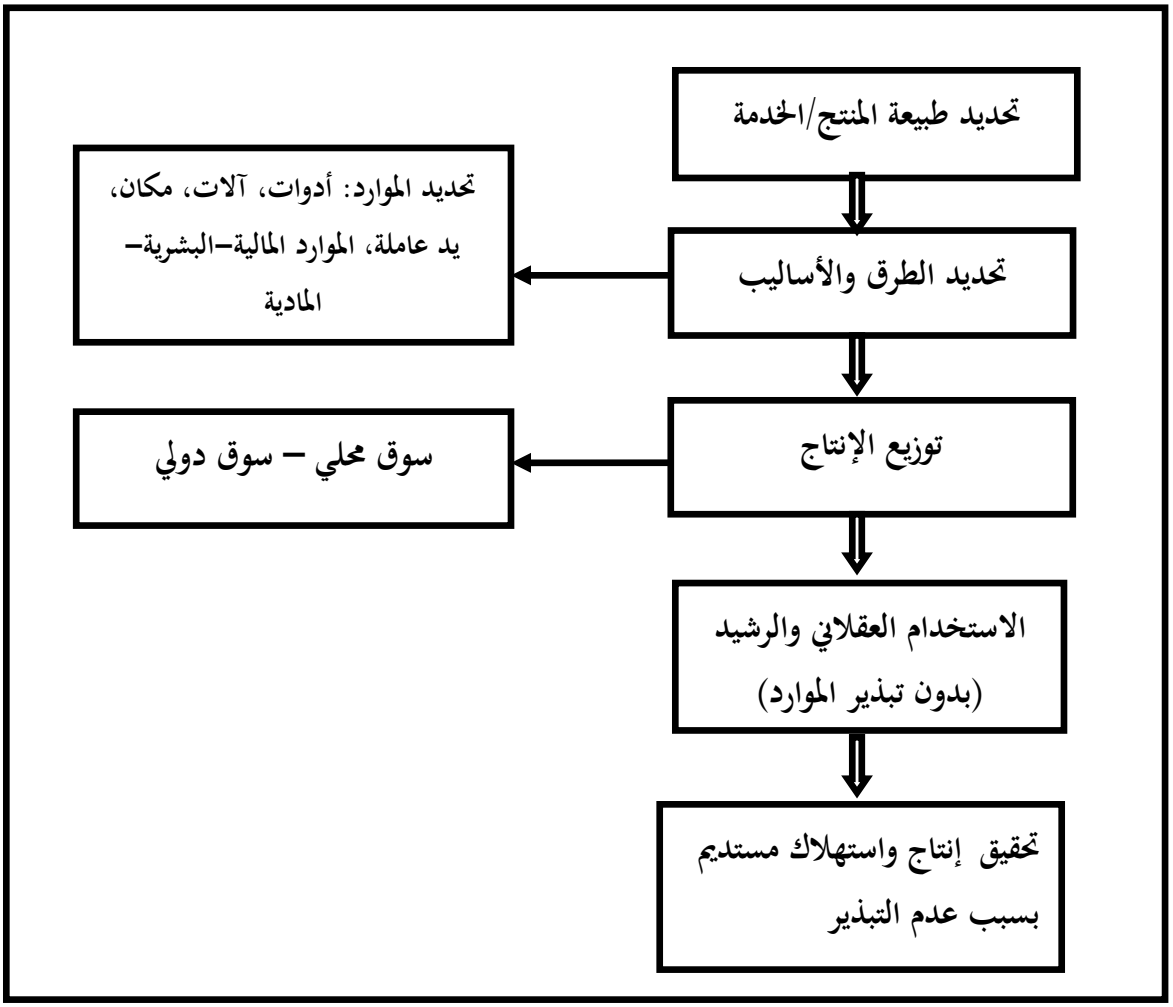

المصدر: من إعداد الأستاذة – بتصرف

2 أنواع الأنظمة الاقتصادية السائدة:

منذ القديم عرفت المجتمعات عدة أنواع من الأنظمة الاقتصادية إلى يومنا هذا، يمكن حصرها في ستة أنظمة اقتصادية، والشكل رقم (2.1) يوضح ذلك :

شكل رقم (2.1): أنواع الأنظمة الاقتصادية السائدة

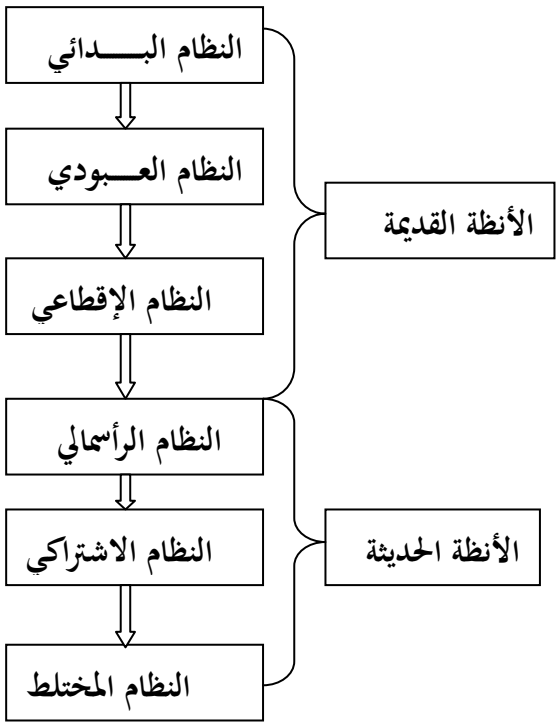

المصدر: من إعداد الأستاذة

في هذا الجزء الأول سيتم التطرق فقط إلى الأنظمة القديمة والمتمثلة في: النظام البدائي، العبودي والنظام الإقطاعي، وفي مايلي سيتم عرض أول الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات:[6]

أ. النظام البدائي (المشاعي):

تكون وسائل الإنتاج في هذا النظام مملوكة جماعيا بسبب ظروف الحياة الصعبة والطبيعة القاسية، إضافة إلى النقص الكبير في أدوات الصيد والزراعة ما أجبرهم على العمل والأكل والشرب في إطار جماعات وقبائل. يتميز هذا النظام البدائي بخلوه من فكرة الطبقية والاستغلال العبودي.

[6] د. أحمد بركات، تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، دار بلقيس – الجزائر، 2014، ص. 89- 90

ب. **النظام العبودي:**

تعود ملكية وسائل الإنتاج لمالك العبيد (ملكية خاصة)، تميز هذا النظام باستخدام فيه الأدوات المعدنية للإنتاج بدلا من الأدوات الحجرية البدائية. كما تطور مفهوم الزراعة من الزراعة البدائية إلى الزراعة المعتمدة على عملية الري والحرث والزرع، ما سمح للمجتمع آنذاك بتبادل في المنتجات بين الأفراد والجماعات. ومن الواجب ذكره أنّ النظام العبودي هو النظام الذي اشتهر بوجود الطبقية في المجتمع.

ت. **النظام الإقطاعي (الملكي– الاستبدادي– الأرستقراطي):**

يتميز هذا النظام بامتلاك الإقطاعي لوسائل الإنتاج والمتمثلة في الأرض والوسائل البسيطة، في حين عدم امتلاكه للفرد، ما جعل من أمر الطبقية طفيفة نوعا ما مقارنة بالنظام العبودي السابق. تميزت هذه الفترة بالتطور في مجال الزراعة بسبب استخدام مجموعة من الأدوات: (كالمحراث الحديدي، ظهور المغزل، صناعة الألبان، ظهور ورشات حرفية).

ملاحظة: ظهر النظام الإقطاعي تحديدا منذ العهد الروماني لغاية القرون الوسطى: من سقوط روما عام 476م حتى سقوط القسطنطينية 1453.[7]

ثالثا: الوقائع الاقتصادية في العصور الأولى والوسطى والعالم الإسلامي

في مايلي سيتم التطرق بالترتيب لمختلف الوقائع الاقتصادية التي عرفت بحدوثها خلال حقبة العصور الأولى (العصور القديمة) والوسطى في العالمين الغربي والإسلامي.

1 الوقائع الاقتصادية في العصور الأولى (العصور القديمة):

المجتمع اليوناني:

إنّ الوقائع الاقتصادية الخاصة بمرحلة العصور الأولى تمثلت في المجتمع الإغريقي (اليوناني) والروماني، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الجزء:

بالرغم من التقدم الذي أحرزه التبادل الاقتصادي خلال القرن الثالث والرابع قبل الميلاد، فقد بقي النشاط الاقتصادي في اليونان محدودا لم يظهر فيها اقتصادي واحد متخصص، أين كان كلّ الفلاسفة يهتمون بالسياسة، أما الأحداث الاقتصادية لم يهتموا بها ولم يعملوا على خلق نظام اقتصادي معين.

[7] جيمس بلاكورد، مرجع سابق، ص43

وضع "**أفلاطون**" و"**أرسطو**" أسس المدينة الفاضلة المبنية على نخبة متميزة من الناس، أما الباقي من الشعب فلم يجدوه مهما. يقسم العمل في هذه المدينة على أساس اجتماعي لا على أساس مهني أين يقوم العمال بالأعمال الشاقة وبحسب القانون هم تحت العبودية. أما الطبقة العليا، طبقة كبار الموظفين والمدافعين عن المدينة من مفكرين وحكام ومحاربين هم الأحرار.[8]

أ. **أفلاطون (427-347 ق.م)**

تطرق "**أفلاطون**" في كتابه"**الجمهورية الفاضلة**"إلى تصور أحوال المجتمع القديم ودعا فيها إلى إقامة مدينة فاضلة تتميز بتقسيم العمل والمساواة .[9]كما أوضحالأساس الاقتصادي المفسر لأسباب نشأة الدولة والتي وضحها في حاجة الأفراد لبعضهم البعض لإشباع حاجاتهم ورغباتهم الأولية. كما أشار " **أفلاطون**" إلى ضرورة *تقسيم العمل بين الأفراد لاختلاف مهاراتهم وقدراتهم، وبالنسبة للدولة حسبه فهي تقوم على ثلاثة طبقات:[10]

- **طبقة المزارعين والعمال**: هي طبقة المنتجين مهامهم إشباع الحاجات المادية للمدينة.
- **طبقة المحاربين**: مهامهم الدفاع عن المدينة.
- **طبقة الحكام**: الحكم في المدينة برسم القوانين والعمل على تطبيقها.

يعد " **أفلاطون**" صاحب كتاب "**الجمهورية الفاضلة**" منأشهر فلاسفة الإغريق،وهو تلميذ "**سقراط**" ومعلم "**أرسطو**".في هذا الكتاب عرض مدينة بمجتمع مثالي فاضل فمال إلى كل ما هو روحاني ومعنوي وتجنب الجانب المادي، لنجد أنّ تقديسه وتشجيعه للزراعة أمر أكيد مقابل نبذه لكل من التجارة والصناعة.

لخص "**أفلاطون**" مبادئه في مجموعة من النقاط يمكن ذكرها في مايلي:[11]

- للنقود دور مهم في مدينة "**أفلاطون الفاضلة**"، فهي عبارة عن وسيلة لتبادل السلع ما بين الأفراد، كما فرق بين النقود المحلية المتعامل بها داخل الدولة وبين النقود الأجنبية التي تخزن كاحتياطات لمناسبات معينة.

ويجب على الأفراد في حالة سفرهم القيام باستبدال النقود الأجنبية إلى نقود محلية عند عودتهم. كما رفض

[8]جوزيف لاجوجي، ترجمة د. ممدوح حقي، المذاهب الاقتصادية، منشورات عويدات – (بيروت، باريس) ، ط2، 1984، ص.11-12

[9]د.إسماعيل محمّد سلطان، الاقتصاد السياسي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص.114

[10]د. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي (من التجاريين إلى نهاية التقليديين)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1973، ص.15

[11]د. شيبي عبد الرحيم، د. بوجنان توفيق، تاريخ الفكر الاقتصادي (من الحضارات القديمة الى العصر الحديث، دار الفكر العربي- القاهرة)، ط 1، 2018، ص. 25-27

***تقسيم العمل ما بين الأفراد نتج عنه اختلاف في السلع والخدمات بسبب التخصص بين فئات المجتمع.**

"**أفلاطون**" المعاملات الربوية من جهة ولم يعطي أهمية للذهب والفضة من جهة أخرى. (ميز بين النقود كاملة القيمة وناقصة القيمة).

- شجع على المساواة بين المواطنين، كما دعا إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى يقومون بواجباتهم وخدمة المصلحة العامة. بينما أكد على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع والمزارعين لأنهم يسعون لتحقيق مصلحتهم الخاصة، وحسب " **أفلاطون**" فانّ العبودية متطلب أساسي للبشرية.

ب. **أرسطو (384–322 ق.م)**

عارض "**أرسطو**" أستاذه " **أفلاطون**" في نشأة الدولةوالتي ترجع إلى أنّالإنسان مدني بطبعه، كما دافع على مفهوم الملكية الفردية فهي تحفز الفرد على العمل وتقلل النزاع بين أفرد الجماعة. [12]كما حاول تحليل الظواهر الاقتصادية والتي جسدها في كل من :[13]

- **الحاجات**: يرى أنّ الأموال هي التي تحقق الإشباع، يمكن الحصول عليها من نشاط (الزراعة، تربية المواشي، الصيد، الصناعة، التجارة، استخراج المعادن).
- **قيمة السلعة**: أين فرق ما بين " **قيمة الاستعمال للسلعة" و"قيمة التبادل للسلعة"**. فالأولى تمثل منفعة السلعة لصاحبها أثناء الاستعمال (أي قيمة الإشباع التي تقدمها السلعة). أما قيمة المبادلة تهدف إلى تحديد حجم ومقدار التبادل ما بين السلع في السوق (أي قيمة ما يحصل عليه الفرد من السلع بسبب مبادلته بسلعة أخرى).
- **النقود**: حسب "**أرسطو**" للنقود دور مهمّ،فهي وسيط للتبادل ومقياس للقيمة، ومخزن للقيمة.
- **حق الملكية الخاصة**: يعتبر "**أرسطو**" من الأوائل الذين شجعوا على الرأسمالية، كما يتفق مع "**أفلاطون**" في ضرورة تطبيق مبدأ العبودية.
- **مشكلة الفائدة**: تعرض " **أرسطو**" لمشكلة الفائدة وهو المبلغ من النقود الذي يحصل عليه المقرض زيادة على المبلغ الأول، إلاّ أنه يرفض "**الفائدة**" لأنها تعتبر "**ربا**" لأنّ النقود لا تلد.

[12]د. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي ، مرجع سابق، ص.16

[13]د. علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد (مفاهيم- مصطلحات- أسئلة)، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، 2009، ص.43

ت. **كسينافون (354–484 قبل الميلاد):**

جاء (**Xénophon**) بمؤلفه باسم (الاقتصاد)، يعتبر من الأوائل الذين ميزوا ما بين النقود والثروة واهتم بالزراعة واعتبرها مصدر للثروة.نادي(**Xénophon**) بمجموعة من المبادئ والتي يمكن عرضها في النقاط التالية: [14]

- **إدارة الاقتصاد:** يؤكد على ضرورة تحقيق الأرباح من خلال إدارة ناجحة للاقتصاد لتحقيق التراكم النقدي.
- **الموقف من الزراعة والحرفة** : يقدس ويشجع الزراعة وينبذ الصناعة ويعتبرها نشاط اقتصادي مهم ومصدر عيش الفرد الحر والعبد، الفرد الحر يتولى الإشراف والإدارة بينما العبيد يقومون بالعمل المتعب.
- **الموقف من البضاعة والقيمة** : يؤكد على القيمة الاستعمارية والقيمة التبادلية للمنتجات، فقد حاول تفسيرها بطريقة مفصلة على "**أفلاطون**". فحسبه هناك بعض السلع لها قيمة ولكن لا يتم استعمالها بطريقة جيدة فهنا لا يمكن لنا التكلم على القيمة الاستعمالية ونفس الشيء بالنسبة للقيمة التبادلية، فالشيء لا تكون له قيمة في يد من لا يحسن استعماله ولكن إذا تمت مبادلته يصبح بقيمة .
- **النظرة إلى النقود** : بالرغم من النظرة السلبية لـ (**Xénophon**) للنقود، إلاّ أنه شجع على استخدام العلاقات السلعية، أما في ما يخص شكل النقود فهو يؤكد أنّ تزايد استخدام الذهب والفضة لأغراض غير اقتصادية بجانب تزايد الثروة تجعله راغبا في زيادتها باستمرار إلى أن تصبح فائضة عن حاجته، لهذا سيعمل على تكديسها لتمنحه من السرور أكثر مما تمنحه من استعمالها (شكل للنقود طابع اكتنازي).

المجتمع الروماني:

خلقت المدينة اليوناني مدينة روما، لاحظ كل من شيشرون (**Chicheron**)، سنكا (**Seneca**) وبليني **(Pliny)** أنّ روما سادت شبه الجزيرة الإيطالية بفضل **"الثروة الزراعية"**إذ اعتبروا الزراعة حرفة نبيلة وأحد الأسس الرئيسية لتحقيق الانتعاش ونجاح القطاعات الأخرى كالسياسة.أما الصناعة أو التجارة فكانت في تقديرهم من الحرف غير النبيلة. أما النقود حسبهم مصدر للبلاء الاجتماعي إضافة إلى الإقراض والربا.[15]

إنّ اهتمام الرومان بالجوانب الاقتصادية إلاّ بعد انحطاط إمبراطوريتهم، وبالرغم من ذلك لم يقدموا الكثير في الفكر الاقتصادي. ومن أبرز ما قدموه: المطالبة بالملكية الفردية المطلقة والحرية المطلقة للمالك بالتصرف المادي والقانوني وبالتالي عدم تدخل الدولة إلاّ للضرورات. [16]

---

[14] أ.د. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع- الأردن، ط1، ص. 97- 99

[15] د. سعيد النجار، مرجع سابق، ص.17

[16] أ.د. عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق، ص.109

مجدت الرومان الزراعة وجعلها مصدر للثروة والتطور، وظهرت هنا مفهوم الإقطاعية وظهور العلاقات الاجتماعية للإنتاج التي تدور أساسا حول الأرض، ليظهر في هذه المرحلة تسمية **الأقنان** الذين كانوا يشغلون الأراضي مقابل دفع جزء من إنتاجهم لملاكها أو الشرفاء وهو ما يسمى **بالريع العيني** وبعد ذلك أصبح الريع يدفع نقدا بسبب التطور التجاري والصناعات الحرفية. وهو فكر طورته الكنيسة باعتبارها كانت أكبر مالك للأراضي إضافة إلى انتماء كل رجال الدين إلى العائلات الإقطاعية وهي كلها عوامل ساهمت في انتشار النظام الإقطاعي.[17]

1 الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى:

أ. في العالم الغربي:

النظام الإقطاعي

تطلق عبارة *العصور الوسطى (Middle Ages) على تلك الفترة التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس ميلادي واستمرت حتى سقوط القسطنطينية بيد الأتراك في منتصف القرن الخامس عشر ميلادي.[18]

كما كان للغزوات البربرية أثر كبير ومباشر على انهيار الإمبراطورية الرومانية سنة 456 م لتتجزأ من إمبراطورية عظيمة إلى دويلات ومقاطعات وإمارات. كما انقطعت العلاقات بين الشرق والغرب ما أثر سلبا على الحضارة والثقافة الأوربية لتدخل في سبات مظلم عرف بحقبة " **العصور الوسطى**"، لتتحول "**المدينة الفاضلة**" التي عرفت في العصر الروماني إلى مقاطعات زراعية وتغير حال الاقتصاد من اقتصاد المدينة لاقتصاد المقاطعة ،ومن اقتصاد مفتوح لمغلق ومن اقتصاد تجاري لاقتصاد. أين سيطرت عليه الزراعة (اقتصاد زراعي) وكانت طريقة الإنتاج تستند على النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في تلك الفترة في ذلك في جميع بلدان أوروبا. كما سيطرت الكنيسة ورجال الدين على ملكية الأراضي.[19]

مما سبق، يمكن تلخيص المجال الزمني للأحداث الاقتصادية والفكرية للعصور الوسطى في الشكل رقم (3.1) والذي يوضح أنها فترة امتدت من : نهاية القرن الخامس ميلادي إلى بداية الحملات الصليبية ومن فترة الحملات

---

[17] أ. رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، شركة دار الأمة- الجزائر، ط1، 2011، ص.45- 46

[18] د. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط1، 2008، ص.51

*** استمرت عشرة قرون (400-1450)**

[19] د. أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ص.86-87

الصليبية إلى نهاية القرن الخامس عشر. وقد عرفت المرحلة الثانية من العصور الوسطى احتكاكا فكريا وتطورا حضاريا بسبب الاحتكاك مع العرب المسلمين أثناء الحروب الصليبية.

شكل رقم (3.1): المجال الزمني للأحداث الاقتصادية والفكرية في العصور الوسطى:

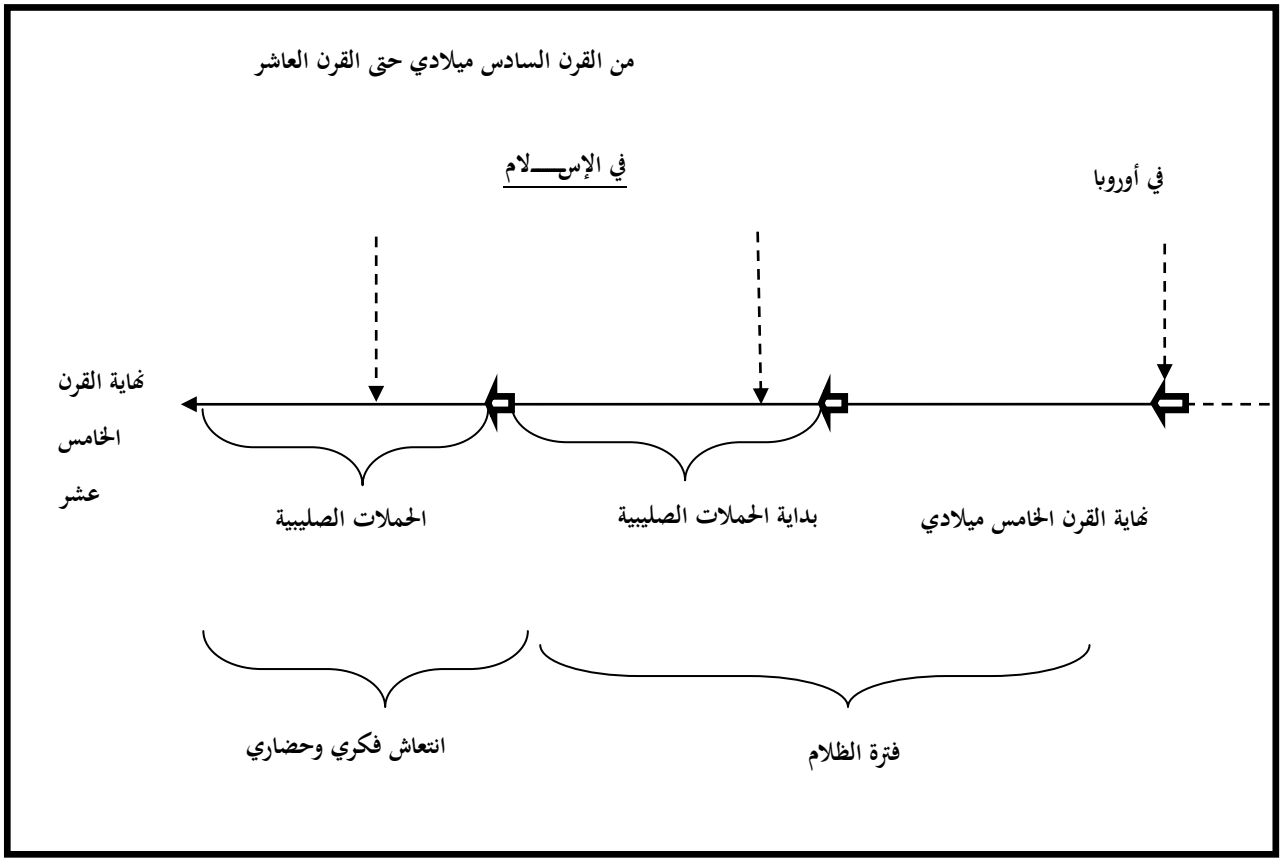

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على المراجع التاريخية

التنظيمات الاجتماعية في القرون الوسطى:

كانت هناك ثلاث تنظيمات اجتماعية تسيطر على المجتمع الأوروبي آنذاك:[20]

~ **الكنيسة:**

[20] د. أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ص.86- 87

كتنظيم ديني ودنيوي جعلت من نفسها أكبر مالك للعقارات والأراضي الزراعية بفضل العطايا الممنوحة لها من طرف الصالحين واستصلاح الأراضي التي قام بها الرهبان. تقوم الكنيسة بنفس الدور الذي تقوم به الدولة.

كانت الكنيسة هي المسيطرة في القرون الوسطى، ومن أشهر رجال الدين آنذاك (**Tomas Acquinas**) و (**Oresme**) حيث اتفقا على " **فكرة العدالة** " ومن أهم ما اهتموا به: [21]

- **السعر الحقيقي (العادل)**: تحديد السعر الحقيقي للبضاعة تبعا للجهد الحقيقي للمنتج.
- **الأجر الحقيقي (العادل)**: تحديد الأجر الحقيقي للعامل تبعا للجهد الحقيقي للمنتج.
- **تحريم الفائدة عند الإقراض**: من الأمور التي أخذت اهتمام المفكرين ورجال الدين في القرون الوسطى، أين كانت الفائدة من الأمور الممنوعة لأخذ الدائن قيمة أكبر مما قدمها (مستندين إلى أدلة: المخاطرة، عدم الربح، ضياع المال) مع مرور الوقت تطورت المعاملات برؤوس الأموال فوجد رجال الدين أنفسهم يتعاطون بها فقاموا بتشريعها بهدف تسهيل المعاملات التجارية.
- **الملكية الخاصة**: حق الفرد في امتلاكه للأموال والأراضي بصفة نسبية.
- **تدخل الدولة**: وجوب تدخل الدولة لتنظيم المجتمع مع تحديد الأسعار ومنع الربا في المعاملات.

~ **الإقطاعية**:

في القرن التاسع حتى الخامس عشر ميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الإقطاعي، بدأت طريقة الإنتاج هذه في فرنسا ثم انتشرت في انجلترا وباقي أوروبا، هي طريقة الإنتاج يكون فيها من يزرع الأرض إما عبدا أو حرا يخضع إلى قيود تحد من حريته وملكيته الشخصية. [22]وتمثلها طبقة النبلاء (نبلاء الدم ونبلاء القوة)، للإقطاعي حقوق وواجبات فله حق العمل والطاعة والعدالة وتوزيع الدخل وعليه واجب حماية الفرد الذي يعمل عنده. ومع التطورات التاريخية خرجت بعض الفئات (الأقنان)* عن حدود هؤلاء الإقطاعيين ورقابتهم وسلطتهم لينشطوا في مجال التجارة ويكثر عددهم ليشكلوا قلب المدينة فمنهم من اختار الصناعة الحرفية والبدوية، التجارة، الصرف والإقراض، غير أنّ الطبقة التي غلبت تمثلت في طبقة الحرفيينأنذاك.

~ **المنظمات الحرفية**:

---

[21] د .جوزيف لاجوجي، ترجمة د .ممدوح حقي، مرجع سابق، ص. 14- 15

[22] د. محمّد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج1 (الأساسيات)، موفم للنشر والتوزيع – الجزائر، 2004 ، ص. 119- 120

***القن جمع أقنان : هم أحرار العبيد**

اعتمدت في نشاطها على مجالين:

- **المجال الديني:** كانت تخضع لأوامر ونواهي الكنيسة في ما يتعلق بالسعر، الأجر، العمل، مع إتباع الدين المسيحي.
- **المجال المهني:** وذلك بوضع معايير مهنية لصناعة البضائع والسلع حيث اعتمدوا على مبدأ الجودة.اهتمت المنظمة الحرفية بمساعدة أفرادها والتضامن معهمبالإضافة لتأمين لهم المعونات المادية لاستمرار العيش ونجد أنّ" فكرة التعاونية (corporatism) تعود جذورها إلى المنظمات الحرفية.

ومما سبق، يمكن تلخيص أهم ما تميزت به حقبة العصور الوسطى :[23]

- **تمثل الزراعة مصدر للثروة.**
- **سيادة النظام الإقطاعي بملكية الأراضي الزراعية:** كان لابد على المزارعين الفقراء البحث عن سلطة للحماية من طرف (رجال الدين، الأمراء، النبلاء)، ومع الوقت اشتدت قوتهم أين استطاعوا تكوين دولة قوية خاصة بهم أين استطاعوا خوض حرب مع الملاك واستطاعوا القضاء عليهم ليسقط النظام الإقطاعي.
- **التنظيم الحرفي في المدينة:** لم كن المدينة لها دور كبير في بداية العصور الوسطى، فكان لكل ولاية اقتصادها الخاص بها ومع الوقت نمت العلاقات ما بين الولايات لتتوسع رقعة السوق ويرتفع الطلب على أصحاب الحرف وكثرت المبادلات بعدها وهذا ما خلق عنه فائض من البضائع أجبر المدينة بلجوئها للتصدير للخارج ما ساهم في نمو التجارة الخارجية.
- **دور رجال الدين (الكنيسة) وتأثيرهم على الأفراد** : جاء (Tomas Acquinas) بفكرة *الثمن العادل والأجر العادل**.

كما تطرق (Tomas Acquinas) إلى مفهوم القيمة وأكد أنّ العمل هو سبب القيمة، كما أعتبر المفكرين في هذه الفترة أنّ التجارة من الأنشطة غير الطبيعية والتي تسمح بتحقيق أرباح كبيرة جدا لا تعكس

[23] د.سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص. 20- 21

***ثمن كل سلعة يجب أن يعبر عن قيمتها**

****ثمن الخدمة التي يؤذيها العامل في حين يكون الأجر عادلا إذا كان كافيا لمعيشة مناسبة.**

حقيقتها.[24]فللتجارة أثر سلبي على المجتمع فهي تزيد من الطمع والغش والخداع والأنانية وذلك بسبب تحقيق المصلحة الخاصة عوض العامة.

كما كتب (**Tomas Acquinas**) عن أصول الحكم في القرن الثالث عشر، أين بحث عن الرفاهية المادية والمبادئ الأخلاقية كملا تحدث عن الاكتفاء الذاتي للمدينة بتوفير الموارد الغذائية، إما عن طريق: [25]

- الأرض ووفرتها.
- التجارة بجلبها للخيرات للمدينة.

ومن الواجب ذكره، أنّه فضل الطريقة الأولى لقيمتها المستقلة وحسبه المدينة التي تزودها أرضها بخيراتها هي المدينة ذات كرامة وأكثر شرفا وأمانا لأنّ عملية استيراد المواد الغذائية من خارج المدينة يمكن أن يكون خطيرا عليها في حالة وجود حروب أو مخاطر في الوصول إلى البلد المصدر.

- **سقوط النظام الإقطاعي والصراع ما بين الكنيسة والنبلاء:**

عرفت هذه الفترة في تاريخ الفكر الأوروبي " **بعصر الظلام**" نتيجة للركود الفكري والاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي شهدته، باختلاف واقع الحضارة الإسلامية الذي عرف باسم" **العصر الذهبي**" أين كانت مختلف المجالات والعلوم في ذروة التطور.

عندما طغت سلطة الملك على المزارعين الفقراء استنجد هؤلاء إلى سلطة أخرى لحمايتهم وتحقيق مطالبهم تمثلت في **طبقة النبلاء** (رجال الدين والأمراء) والذين زادت قوتهم ونفوذهم وسلطتهم، ومع الوقت أصبحوا يمتلكون الأراضي والفرد الفقير على حد سواء، وواصلوا في طغيانهم حتى كونوا دولة بقانونها وجنودها.

انتقل النّظام الإقطاعي إلى النّظام الرأسمالي خلال القرنين الخامس والسادس عشر في أوربا، وهذا بسبب عدّة عوامل داخلية وخارجية.

~ **العوامل الداخلية:**

- الحرب الداخلية ما بين الملوك ورجال الدين على ملكية الأراضي الزراعية
- هروب الأقنان من الريف إلى المدينة وانفصالهم عن أدوات الإنتاج، وتحوّلهم إلى أجراء.
- تعاظم قوّة التجّار بعد الاكتشافات الجغرافية، في مواجهة السادة الإقطاعيين والأمراء.

[24]د. عبد الله الطاهر، أ. بشير الزعبي، د. عبد الله اليوسف، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، ط1، 2002، ص. 16

[25]د. إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي (مبادئ- مدارس- أنظمة)، دار المنهل اللبناني – لبنان، ط1، 2002، ص.28- 29

- انتشار استخدام النقود المعدنية.

~ **العوامل الخارجية:**

- الحروب اتصال أوربا بالشرق الإسلامي ونمو العلاقات التجارية بينهما فيما بعد الحرب الصليبية.
- الاكتشافات الجغرافية التي سمحت لأوربا بالسيطرة على طرق التجارة بين الشرقوالغرب واكتشاف طرق مواصلات بحرية دولية جديدة، الأمر الذي ساعد في نمو التجارة بينهما، والحصول على ثروات و معادن من العالم الجديد، والحصول في نفس الوقت على الأيدي الرخيصة للإنتاج.
- القرن الخامس عشر شهد تحرير العبيد من سطوة النظام الإقطاعي في أوربا واتجه معظم المحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة، إلا أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الاتساع والأهمية ولقد جاء التحول أو التغير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو في ذلك الحين بصورة قوية.

دخل النظام الملكي آنذاك مع الكنيسة والنبلاء في صراع ما أدى إلى القضاء على سلطة الملوك وبالتالي سقوط النظام الإقطاعي وظهور نظام جديد بعد ذلك يعرف بالنظام الرأسمالي.

رابعا: الفكر الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى (القرن الرابع عشر):

بدأ الفكر الاقتصادي الإسلامي في الظهور في أواخر العصور الوسطى وتحديدا في القرن الرابع عشر (أي قبل بداية الفكر الاقتصادي الأوروبي)، ولم يكن هناك اختلاف في الظروف الاقتصادية مع تلك التي شهدتها المجتمعات الأوربية، فالزراعة هي النشاط الرئيسي للعرب، أما ملكية الأرض متعلقة بطبقة معينة مع سيادة النظام الإقطاعي أين كانت الأرض موزعة بين الحاكم والأمراء وكبار قادة الجيش.[26]

1 الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي الإسلامي:

ما قبل الإسلام:

- نظام قبلي،تسود الفكر الاجتماعي والاقتصادي آنذاك في قلب الجزيرة العربية بزعامة قبيلة قريش.
- ارتكزت التجارة على المنطقة العربية لشبه الجزيرة العربية.

[26] د. مدحت القريشي،تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص. 30

– كانت التجارة بسيطة جدا ذات ميزة بدوية لتتحول مع مرور الوقت من اقتصاد بدوي إلى تجاري في مكة المكرمة واقتصاد زراعي في المدينة المنورة.

أثناء الإسلام:

يمكن اعتبار المجتمع العربي في شمال إفريقيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مجتمعا يقوم على الإنتاج والمبادلة بواسطة صغار المنتجين الذين يمتلكون وسائل الإنتاج ماعدا الأرض* والتي تكون ملكيتها للدولة (الملك).أين يحصل هذا الأخير على فائض الإنتاج واستخدامه للعيش، أما باقي الأرض فيقطعها السلطان على الأمراء لكل منهم مساحة تتناسب مع رتبته العسكرية، ليقوم كل واحد بتحمل توزيع فائض الإنتاج على عدد معين من الممالك وحرس الأمراء وأفراد في جيش الدولة.[27]

بقي النظام القبلي والعبودي على حاله لغاية ظهور الإسلام، المرتكز على مجموعة من المبادئ الشرعية التي تضبط سير الاقتصاد الإسلامي المخالف للاقتصاد الوضعي. وانطلاقا من القرن العاشر ميلادي تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعالم العربي الإسلامي يقابله قوة سياسية للعالم الغربي الأوروبي.

1. مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

اعتمد الإسلام في أفكاره الاقتصادية على مجموعة من الأسس تمثلت في:[28]

- **احترام الملكية الخاصة (الفردية):** شجع الإسلام حق الفرد في الملكية، مع الإقرار بتدخل الدولة في قضايا معينة. وهو ما يعرف بمبدأ الحرية المزدوجة للملكية العامة والخاصة.
- **التساوي ما بين الطبقات:** بالرغم من أنه أوضح بوجود اختلاف طبقي في المجتمع (الغني والفقير).
- **التشجيع على العمل:** لم يفضل الإسلام الأنشطة عن بعضها البعض، أين جعل العمل بمختلفه عبادة.
- **إقرار الرق (العبودية):** شجع الإسلام عتق العبيد وجعله كفارة.
- **تحريم الربا:** تحريم الاقتراض بفوائد بهدف القضاء على فكرة استغلال الفقراء والمحتاجين.
- **القضاء على الاحتكار:** وذلك بهدف الحد من تجاوزات الأسعار.

---

[27] د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، 150- 154

***وانّ هذه الأراضي لم تكن تورث كما كانت عليه في النظام الإقطاعي الأوروبي والى جانب إنتاج المبادلة هذا كان يوجد الإنتاج بقصد إشباع حاجات المنتجين المباشرين (الفلاحين).**

[28] د. مدحت القريشي،تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص. 61- 62

- **مبدأ العدالة الاجتماعية:** يعتبر هذا المبدأ من ركائز الفكر الاقتصادي الإسلامي وذلك لتحقيق توزيع عادل للثروة في المجتمع، ولتحقيق ذلك يتم الاعتماد على: مبدأ التكافل العام ومبدأ التوازن الاجتماعي.[29] كما يتحقق التوزيع العادل للدخل والثروة عن طريق:[30]
- **عدم تدخل الدولة** في سعر السوق التنافسي.
- فرض **الزكاة** على أفراد المجتمع المعنيين بتطبيقها وللزكاة أثار اقتصادية فهي تدفع الناس إلى استثمار أموالهم أو إخراجها للزكاة.
- فرض **مبدأ الميراث** والعمل على تحقيق توزيع عادل للثروة.
- إلغاء **الربا** في المعاملات.
- إعطاء **الأجر العادل** للأجير.
- **الصدقة والتعاون، التضامن والتكافل** ما بين أفراد المجتمع.

ومن الواجب ذكره، أنّ الإسلام نص على ضرورة تطبيق كل من **الزكاة** و**الضريبة**، واعتبرها من الطرق المستخدمة لتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة و لزيادة مدخلات الدولة الإسلامية من جهة أخرى.

~ **فللزكاة:** هي من حقوق الفقراء في أموال الأغنياء وهي فريضة شرعية ألزم بها الإسلام كل مسلم تتوفر لديه نصاب الزكاة.[31]

~ **أما الضريبة** فقد قسمت في الإسلام إلى ثلاث أنواع:[32]

- **ضريبةالجزية:** هي ضريبة مالية تفرض على الكفار مرة واحدة في السنة لإقامته على أرض الدولة الإسلامية.
- **ضريبةالخراج:** هي ضريبة مالية تفرض على الكفار في أرضه التي فتحها المسلمون بقوة وبقيت تحت تصرف الكفار، تفرض مرة واحدة في السنة.
- **ضريبةالعشور:** هي ضريبة غير مباشرة تفرض على أموال التجارة التي تعبر حدود الدولة الإسلامية دخولا أو خروجا (تشبه الضرائب الجمركية حاليا).

---

[29] د. محمد النصر، أ. فتحي السلروجي، مبادئ الاقتصاد، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، ج1، 2008 ،ص. 49

[30] د. عبد الله الطاهر، وآخرون، مرجع سابق، ص. 160 – 167

[31] د. محمد رامز العزيزي، مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته، جهينة للنشر والتوزيع – الأردن، ص. 153

[32] د. غازي حسين عناية، أصول الإرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية، 2003، ص.138- 165

2 الفكر الاقتصادي الإسلامي عند "ابن خلدون." و"المقريزي"

في إطار الفكر العربي الإسلامي نجد نوعين من الظواهر الاقتصادية: الأول تعلق **بالظواهر النقدية** المستمدة من "**الفكر المقريزي**" والثاني يخص "**ظاهرة القيمة**" المتطرقة إليها من طرف "**ابن خلدون.**"

أ. عبد الرحمن بن خلدون (1333–1406):

عاش "**بن خلدون**" في القرن الرابع ميلاد، أين عالج في هذه الحقبة الكثير من المشكلات الاقتصادية بطريقة حضارية، ومن أهم ما تطرق إليه "**بن خلدون**" في كتابه "**المقدمة**":[33]

- يعتبر **الفرد مدني** واجتماعي بطبعه يحتاج لتلبية حاجاته الضرورية والتي لا تتحقق إلا بالصناعة.
- تطرق إلى فكرة تقسيم العمل والتعاون ما بين مختلف المنتجين.
- فرق ما بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة.
- تحدث عن دور النقود في المجتمع وجعلها : مقياس للقيمة، أداة للادخار، أداة للتبادل.
- أعطى دور كبير للدولة وفي تنشيط الطلب الفعال (تنشيط العرض والإنتاج).
- ربط قوة الدولة بزيادة عدد السكان والذي يسمح بزيادة الإنتاج والرفع من مستوى المعيشة.
- عالج **بن خلدون** مفهوم : المعاش، الربح، النقود، رأس المال، الأجر والسعر. وكل هذه العناصر الاقتصادية مصدرها العمل البشري المنتج الذي يخلق الثروة.

كما وضح "**بن خلدون**" في "**هرمالوظائف الاقتصادية**" الذي جاء به لثلاث مستويات خاصة بقيمة الاستعمال والمبادلة: [34]

~ **المستوى الأول:** خاص بحياة البدو أين كانت قيمة الاستعمال غالبة، يتصارع الإنسان مع الطبيعة لتحقيق الحياة المعيشية بواسطة الأرض والعمل.

~ **المستوى الثاني:** الربح المتحقق عبارة عن وسيلة معيشية أين يجب أن يتم مبادلة قيمة الاستعمال لزيادة الأرباح بسبب التطور السلعي البسيط.

[33] د. إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي (مدارس، مبادئ، أنظمة)، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2002، ص.030- 33

[34] محمد لخضر بن حسين، دراستان في الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمن بن خلدون في المقدمة، الأديب – الشهاب، بدون سنة، ص.10-11

~ **المستوى الثالث:** الانتهاء من مشكلة الصراع المعيشي ويظهر الفائض ويحصل تراكم في الأرباح وتحدث المبادلات السلعية.

ب. **تقي الدين أحمد بن على المقريزي (764-845):**

ولد في القاهرة وتأثر بمؤلفات " **بن خلدون**" وفكره، غير أنه خالفه من حيث تفسيره للظواهر الاقتصادية، فنجد أنّ بن خلدون لجأ إلى نظرية القيمة لتفسيرها بينما المقريزي فقد فسرها على أساس نقدي وتتمثل مساهمته في الاقتصاد من خلال اهتمامه بتحليل أسباب بعض المشكلات مثل: النقود، الغلاء، توزيع المكاسب (الدخل)، معاملات السوق.

يعتبر المقريزي مؤسس النظرية النقدية أين اعتبر النقود غير حيادية، فحسبه فانّ الزيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار. كما أنّ الارتفاع الكبير في الأسعار يؤثر على عملية توزيع الدخل على مختلف فئات المجتمع.

وفي كتابه (**"إغاثة الأمة بكشف الغمة"**) يعمل على تحليل أسباب الغلاء الشديد في الأسعار ويرجعها إلى سوء السياسة الاقتصادية، وهي مسؤولية أصحاب السلطة ويشير إلى أنّ الرخاء مرتبط بالأسعار المنخفضة والذي يرتبط بدوره بوفرة الأمطار والمياه التي تزيد من حجم المحاصيل وتدفع الأسعار إلى الانخفاض،كما أنّ المنافسة تسمح بخفضها.

كما يشير لأساب أخرى للغلاء:كتفشي الظلم والقتل من قبل الحكام والخوف وتوقف النشاط الاقتصادي، الاحتكار من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف رفع الأسعار.

"**وعموما من أهم الأفكار الاقتصادية للمقريزي أنه حاول تحليل الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم وسوء الإدارة الاقتصادية**".

استنتاجاتالمحاضرة الأولى:

من خلال هذه المحاضرة يمكن استنتاج عدة نقاط أهمها:

- تمثلت الوقائع الاقتصادية الخاصة بمرحلة العصور الأولى في المجتمع الإغريقي (اليوناني) و المجتمع الروماني.
- وضع "**أفلاطون**"و"**أرسطو**" أسس المدينة الفاضلة المبنية على نخبة متميزة من الناس، أما الباقي من الشعب فلم يجدوه مهما. يقسم العمل في هذه المدينة على أساس اجتماعي لا على الأساس المهني. –

تطرق"**أفلاطون**" في كتابه "**الجمهورية الفاضلة**" إلى تصور أحوال المجتمع القديم ودعا فيها إلى إقامة مدينة فاضلة تتميز بتقسيم العمل والمساواة.

- للنقود دور مهم في مدينة "**أفلاطون الفاضلة**"، فهي عبارة عن وسيلة لتبادل السلع ما بين الأفراد، كما فرق بين النقود المحلية المتعامل بها داخل الدولة وبين النقود الأجنبية التي تخزن كاحتياطات لمناسبات معينة.
- رفض "**أفلاطون**" المعاملات الربوية من جهة ولم يعطي أهمية للذهب والفضة من جهة أخرى. (ميز بين النقود كاملة القيمة وناقصة القيمة).
- حسب "**أرسطو**" للنقود دور مهمّ،فهي وسيط للتبادل ومقياس للقيمة، ومخزن للقيمة. كما يرفض الفائدة والربا.
- أهم ما تميزت به حقبة العصور الوسطى :
  - ~ اعتبار الزراعة مصدر للثروة.
  - ~ سيادة النظام الإقطاعي بملكية الأراضي الزراعية.
  - ~ التنظيم الحرفي في المدينة واتساع السوق وتحرير المبادلات التجارية الداخلية إلىالأسواق الخارجية.
  - ~ سيطرة(الكنيسة) على الحياة الاجتماعية والاقتصادية
- من أهم الأسباب المباشرة التي ساهمت في سقوط النظام دخل النظام الملكي مع الكنيسة والنبلاء في صراع ما أدى إلى القضاء على سلطة الملوك وبالتالي سقوط النظام الإقطاعي وظهور نظام جديد بعد ذلك يعرف بالنظام الرأسمالي.

قائمة المراجع:

1 – د. خبابنة عبد الله، د. بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

2 – د. محي مُحَمَّد مسعد، الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.

3 – د. يسرى مُحَمَّد أبو العلا، علم الاقتصاد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ط1.

4 – أ.د. ناظم مُحَمَّد نوري الشمري، د. مُحَمَّد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

5 – جيمس بلاكورد، ترجمة أشرف محمود، الموجز في النظرية الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

6 – د. أحمد بركات، تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، دار بلقيس – الجزائر، 2014.

7 – جوزيف لاجوجي، ترجمة د. ممدوح حقي، المذاهب الاقتصادية، منشورات عويدات – (بيروت، باريس) ، ط2، 1984.

8 – د.إسماعيل مُحَمَّد سلطان، الاقتصاد السياسي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

9 – د. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي (من التجاريين إلى نهاية التقليديين)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1973.

10 – د. شيبي عبد الرحيم، د. بوجنان توفيق، تاريخ الفكر الاقتصادي (من الحضارات القديمة إلى العصر الحديث، دار الفكر العربي– القاهرة)، ط1، 2018.

11 – د. علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد (مفاهيم– مصطلحات– أسئلة)، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع– الجزائر، 2009.

12 – أ.د. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع– الأردن، ط1.

13 – د. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط1، 2008.

14 – أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب.

15 – د. مُحَمَّد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، ج 1 (الأساسيات)، موفم للنشر والتوزيع – الجزائر، 2004.

16 – د. عبد الله الطاهر، أ. بشير الزعبي، د. عبد الله اليوسف، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، ط1، 2002.

17 – د. إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي (مبادئ- مدارس- أنظمة)، دار المنهل اللبناني – لبنان، ط 1، 2002

18 – د. مُحَّد النصر، أ. فتحي السلروجي، مبادئ الاقتصاد، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، ج 1، 2008 .

19 – د. مُحَّد رامز العزيزي، مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته، جهينة للنشر والتوزيع – الأردن.

20 – د. غازي حسين عناية، أصول الإرادات المالية العامة في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية، 2003

21 – مُحَّد لخضر بن حسين، دراستان في الفكر الاقتصادي عند عبد الرحمن بن خلدون في المقدمة، الأديب – الشهاب، بدون سنة

22 – أ. رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، شركة دار الأمة- الجزائر، ط1، 2011.

المحاضرة الثانية:الوقائع الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي

تمهيد:

من خلال المحاضرة السابقة، توقفنا فيالنقطة المتعلقة بأهم الأسباب المباشرة المساهمة في سقوط النظام الإقطاعي المتجسدة في الصراع القائم ما بين النظام الملكي مع الكنيسة والنبلاء، ما أدى إلى القضاء على سلطة الملوك وسقوط النظام الإقطاعيليظهر نظام جديد يعرف بالنظام الرأسمالي كنظام جديد ظهر بسبب أنقاض النظام الإقطاعي.

مر النظام الرأسمالي بثلاثة مراحل رئيسية، شهدت كل مرحلة مجموعة من الأحداث والوقائع الاقتصادية تختلف عن بعضها البعض، والتي يمكن توضيحها في ما يلي:

- الرأسمالية التجارية (المركنتيلية).
- الرأسمالية الصناعية (الثورة الصناعية).
- الرأسمالية المالية.

أولا:الرأسمالية التجارية (المركنتيلية)

ظهرت الرأسمالية التجارية على أنقاض سقوط النظام الإقطاعي، في الفترة الممتدة من بداية القرن السادس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر، أين جعلت الرأسمالية التجارية طبقة البرجوازيين التجار من طبقة الأثرياء المتمتعين بالقوة والنفوذ والسلطة.

1 تعريف المركنتيلية (التجارية):

إنّ كلمة **المركنتيلية** كلمة ايطالية والتي تعني البحث عن الفائدة والربح*. بينما يطلق مصطلح **المركنتيليين** أو **التجاريين** (**Mercantilists**) على الباحثين والمفكرين الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية الخاصة بفترة الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية من بداية القرن السادس عشر** إلى نهاية الربع الثالث من القرن الثامن عشر.[35]ظهر النظام الرأسمالي التجاري على أنقاض النظام الإقطاعي، أين تغيرت الأفكار الاقتصادية السائدة في المجتمع لتتغير من التفسير الديني للظواهر الاقتصادية للتفسير العلمي، ما كان سببا في ظهور النزعة الفردية.[36]

[35]د. قادري محمّد الطاهر، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي (المستقبل إبداع الماضي)، مكتبة حسن العصرية، بيروت (لبنان)، 2013، ص.14

[36]د. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص.97- 80

***ظهرت النزعة الفردية لأول مرة بحيث أصبح لكل فرد الحق في أن يعمل ويربح ويتاجر.**

****أي من (1500–1775) علما أنّ هذه التواريخ تختلف من بلد لأخر**

2 نشأة الرأسمالية التجارية:

حددت ثلاث ثورات جوهرية كانت سببا رئيسيا في ميلاد الرأسمالية التجارية بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي يمكن حصرها في ما يلي:[37]

أ. **الثورة السياسة وسقوط النظام الإقطاعي:** شهدت أوروبا ثورات سياسية عديدة أقدمها وأشهرها الثورة السياسية والتي كانت سببا في سقوط النظام الإقطاعي الذي كان له تأثير سلبي على المجتمع الأوروبي ليصبح مبدأ القومية السلطة العليا بمبادئ وقوانين قومية.

ب. **الثورة التجارية:** كان لتوسع المدينة وكثرة نشاطها مع انتشار ظاهرة المنافذ والطرق الجديدة بفضل المواصلات إلى رواج في المبادلات التجارية. وهذا الأمر سمح للشخص **التاجر** بتحقيق أقصى الأرباح فسمحوا لأنفسهم بخلق طبقة رأسمالية هدفها تراكم رؤوس الأموال. ظهرت في هذه المرحلة مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي شجعت على التجارة، ومن أشهرها: أفكار (**Adam Smith**) أين شجع الدولة على توفيرها الفائض في ميزانها التجاري وذلك عن طريق التصدير ما يسمح بزيادة ثرواتها النفيسة (من ذهب وفضة). وحسبه إذا أرادت الدولة الزيادة في قوتها فما عليها إلا على حصولها على أكبر قدر ممكن من المعدن النفيس والعكس صحيح.

ت. **ثورة الاكتشافات الجغرافية والحروب على الثروات الطبيعية:** شهد القرن الخامس عشر تحرر العبيد والفلاحين من يد النظام الإقطاعي في أوربا،ليتجه أغلبهم إلى التجارة وبالخصوص إلى التجارة الخارجية التي سمحت لهم بتحقيق أرباحكبيرة.

ومن أهم أسباب تطور التجارة الخارجية:[38]

- اتصال أوروبا بالشرق المتقدم اقتصاديا ونمو العلاقات التجارية فيما بينها بسبب الحروب الصليبية.
- اكتشاف طرق بحرية دولية جديدة (طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند والشرق الأقصى) وهو منا ساعد على نمو التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى.
- اكتشاف "**كولمبس**" الطريق البحري إلى القارة الأمريكية واكتشاف مناجم الذهب وهو ما شجع مفهوم الاستعمار والغزو على الثروات النفيسة.

[37] د. خبابنة عبد الله، د. بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة)،مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص.86-87

[38] د. قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 15-17

مما سبق يمكن القول أنه بفعل التطور الواقع في المواصلات سمحت هذه الأخيرة بخلق حملات كبيرة من **الاكتشافات الجغرافية** ما أدى إلى :

- اكتشاف المناجم وزيادة المعادن النفيسة.
- نمو التجارة الخارجية.
- زيادة التنافس الاستعماري للمناطق ذات الثروات الجديدة من جهة أخرى.
- زيادة رغبة التجار للدخول في الأنشطة التجارية بسبب الأرباح المرتفعة .
- زيادة أرباح التجار.
- زيادة القوة والنفوذ الاقتصادي والسياسي لطبقة التجار.
- تحرير المدن من النظام الإقطاعي ليصبح التجار هم سادة مجتمعهم بفضل **قوتهم المركزية**. *

3 مراحل تطور الرأسمالية التجارية:

مرت الرأسمالية التجارية بمرحلتين: [39]

أ. المرحلة المبكرة:

تبدأ هذه المرحلة من فترة الاكتشافات الجغرافية (من الثلث الأخير من القرن الخامس عشر إلى غاية منتصف القرن السادس عشر). تميزت التجارة في هذه المرحلة بعدم تطورها بسبب قلة الإنتاج المحلي والعجز عن التصدير، ونتيجة لرغبة الدولة في توفيرها للثروات طبقت سياسة لجذب النقود مع التقليل من عملية استيراد البضائع الضرورية فقط، تمثلت السياسية في:

- منع إخراج النقود من الدولة.
- المتاجرة بالنقود هي حكر على الدولة فقط.
- إجبار التجار الأجانب على إنفاق أرباحهم داخل الدولة فقط .

لم تحقق هذه السياسة أي تطور على مستوى التبادل الدولي، بسبب غياب دور النقود كوسيط للتبادل وعدم وجود حرية للتجار الأجانب مقارنة مع تجار البلد الأصلي. وعلى هذا الأساس تم إتباع سياسة جديدة تعرف: "**بسياسة الميزان التجاري**".

---

[39] د. إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي (مبادئ، مدارس، أنظمة)، دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2002، ص.39-41

* **قوة مركزية : أين قام سادة التجار بالتحالف مع الملك للقضاء على الإقطاعية والتقليل من سيطرت ونفوذ الأمراء والنبلاء ليكونوا بذلك سلطة مركزية**

ب. **المرحلة المتطورة:**

ومع مرور الوقت نقصت الحاجة إلى الاعتماد على سلطة الإقطاعيين من أجل الحماية ومع زيادة الأمن والنظام أصبحت التجارة بالبر والبحر أكثر أمانا وتحسنت طرق النقل.

عرفت التجارة تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة خاصة بعد الاكتشافات الجغرافية، كما تغيرت السياسة النقدية التي اعتمد عليها في المرحلة المبكرة لتصبح سياسة ذات طابع إنتاجي والتوجه إلى إنتاج سلع ذات مردودية أكثر تسمح بتحقيق صادرات للبلد الأكثر مقارنة بوارداته والوصول إلى ميزان رابح. فالبلد الغني هو الذي يحتوي ميزانه على الربح باعتبار أنّ صادراته أكبر من وارداته. لجأت الدولة في هذه المرحلة لثلاث طرق لتحقيق ذلك:

- الحد من استيراد السلع الكمالية والطلب على الضروري فقط
- شراء البضائع بأسعار منخفضة ثم بيعها بأسعار مرتفعة.
- مكافأة التجار عند تحقيقهم للأرباح بهدف حماية مصالح التجار الداخليين.
- فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على البضائع المستوردة بهدف حماية مصالح التجار الداخليين.

4 مبادئ الرأسمالية التجارية:

ارتكزت الرأسمالية التجارية على مجموعة من المبادئ، يمكن شرحها في النقاط التالية:[40]

- **العلاقة ما بين ثروة الأمة والمعدن النفيس:** حسب الرأسمالية التجارية فانّ عظمة الدولة ونفوذها يتوقفان على ما تملكه من معادن ثمينة. وأنّ من أهدافها أيضا تطوير الصناعة وبناء اقتصاد قومي قوي وتأمين ميزان مدفوعات مع بناء أسطول تجاري ضخم. [41]وعليه يعتبر كل من الذهب والفضة من المعادن النفيسة التي ترتكز عليها قوة الدولة.
- **تحقيق ميزان تجاري فائض:** تعتبر المدرسة التجارية كمذهب اقتصادي قائم على غنى الدولة يتوقف على ما لديها من ذهب وفضة ولا يكون إلا عن طريق التجارة الخارجية. [42]باعتبار أنّ المعادن النفيسة من ثروات الأمة، فان الحصول عليها يكون عن طريق التجارة الخارجية، ويجب على البلد الأخذ الحيطة والحذر أثناء

[40] د. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي (من التجاريين إلى نهاية التقليديين)، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص.28- 37

[41] د. بن حمود سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الحديث للكتاب، الجزائر، ص.61

[42] د. قادري محمّد الطاهر، مرجع سابق، ص. 14

ممارسة التجارة والمبادلات الدولية بحيث يشترط تحقيق فائض في الميزان التجاري (صادرات أكبر من الواردات).

- **تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (التجارة الدولية):** لعبت الدولة دورا هاما في تشجيعها للتجارة وتدعيمها لهم من خلال منحها لهم تمويلات وامتيازات كبيرة لهم. كما جعلوا من عملية تحقيق الفائض في الميزان التجاري من أهم أدوار الدولة بسلطتها وليس الفرد.*
- **ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي:** أولاتجارة دولية، ثم الصناعة، الزراعة (غير موجودة كنشاط اقتصادي).**
- **زيادة حجم السكان:** كلما كانت هناك زيادة في عدد السكان كانت هناك قوة في اليد العاملة.
- **وضع قيود على واردات الدول الأجنبية:** طالما أنّ لها بدائل داخل الدولة وطالما يمكن كفاية حاجيات السكان داخليا بشكل مناسب من الإنتاج القومي، حيث لا يمكن الاستغناء عن بعض السلع الأجنبية مهما كان فانه يجب العمل على استيرادها مقابل صادرات سلع وطنية وليس مقابل معادن نفيسة. وحتى بالنسبة للواردات التي تعتبر ضرورية يجب الاقتصار قدر الإمكان على ما يلزم استيراده لأغراض التصنيع.[43]

5 تقييم مبادئ الرأسمالية التجارية:

يمكن تقييم النقاط الايجابية والسلبية للرأسمالية التجارية في النقاط التالية:[44]

أ. **النقاط الايجابية:**

ساهمتأفكارالرأسمالية التجاريةفي تحقيق مجموعة من النقاط الايجابية، تمثلث في:

- بناء الدولة القومية والقضاء على سلطة الإقطاعية والكنيسة.
- تقوية وتوفير رأس المال النقدي مما عزز من ظهور النظام الرأسمالي.
- تنمية الصناعة والتجارة والضرر بالزراعة (إهمال المجال الزراعي).
- خلقت مفهوم ميزان المدفوعات بين الدول عن طريق التجارة الخارجية.

ب. **النقاط السلبية:**

[43] د. قادري محمّد الطاهر، ص. 19 – 20

[44] د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص.88-90

***باعتبار أنّ التجارة الدولية هي العلاقات ما بين دولة ودولة وما الفرد (التاجر) إلاّ وسيط للقيام بها.**

****الزراعة حسب التجاريين ليست نشاط اقتصادي بل هو نشاط طبيعي. وضروري للعيش**

أخطأ التجاريون في تفسيرهم لمجموعة من النقاط، أهمها:

- تحديد معنى الثروة.
- أنّ الميزان التجاري يبقى فائض: ذلك لأنّ وجود فائض ايجابي في الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة النقود الذهبية، فيزيد التداول النقدي وترفع الأسعار في الداخل، مما يجعل السلع المحلية مرتفعة الثمن فيقلل من تصديرها وتزداد بالمقابل الاستيراد مما يترتب عليه عجز في الميزان التجاري. فيكون من غير الممكن الاستمرار في الحصول على الذهب والفضة من الخارج.

مما سبق يمكن استنتاج نقطة مهمة تتمثل في أنّ "الرأسمالية التجارية" ساهمت في تكوين رأس المال الخاص بالمرحلة الثانية للرأسمالية الناضجة والمتمثلة في الرأسمالية الصناعية.

ثانيا:الرأسمالية الصناعية (الثورة الصناعية)

1 الظروف التي سبقت الثورة الصناعية:

تميز الاقتصاد الأوروبي بالثبات والاستقرار في عدد السكان والطلب على السلع الضرورية، ما جعل من حالة انتشار الصناعة في أوروبا أمر ضعيف، بسبب كثرة المشاكل والعراقيل التي اعترت بيئة الصناعة أهمها: إعدام المخترعين ومنعهم من استخدام الآلات في الصناعة بسبب اعتقادهم أنّ اختراعاتهم تخلق مشاكل في المجتمع لأنها تزيد من مستويات الإنتاج والذي يسمح بتشغيل البعض من العمال فقط فتنتشر بذلك مشاكل البطالة والفقر. تغيرت الأوضاع بمختلف المجالات الفكرية، والسياسية والتقنية منذ بدايات القرن الثامن عشر لتتغير ظروف الاقتصاد الأوروبي.[45]

ملاحظة: نتيجة لاختلاف الظروف البيئية فأنّ الثورة الصناعية لم تقم في نفس الفترة، فقد اختلفت من دولة لأخرى.

2 تعريف الثورة الصناعية:

[45] د. عبد النعيم مبارك، قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مركز الإسكندرية للكتاب، 1995، ص.51- 52

يقصد **بالثورة الصناعية*** مختلف التطورات الكبيرة التي طرأت على الصناعة في انجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت هذه الفترة بظهور اختراعات عديدة في الآلات سمحت بزيادة الإنتاج بكميات كبيرة وخلق المزيد من رؤوس الأموال.[46] ارتكزت هذه المرحلة على الاستخدام الواسع للآلات المتطورة في العملية الإنتاجية مع سيطرت رأس المال الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية. [47]

3 أسباب ظهور الثورة الصناعية:

يمكن حصر أربعة عوامل رئيسية أدت لظهور الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن الثامن عشر:

- **العوامل الفكرية والسياسية:** تميزت هذه الفترة بظهور أفكار اقتصادية جديدة خلقت فكر اقتصادي جديد، فنادي (**فولتر**) على حرية التفكير المطلق، وشجع (**جون جاك روسو**) على الحرية الاقتصادية والعقلانية في الإنتاج. أما (**ديديرو**) فدعي لفكرة الحرية الفردية والمبادرة للقيام بالمشاريع أين أصبح الفرد هو أساس العجلة الاقتصادية.[48]

كما ناهض كل من (**أدم سميث**) في كتابه "**ثروة الأمم**" لعام 1776 و (**دافيد ريكاردو**) بتطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية من خلال حرية الإنتاج والاستهلاك والعمل. أصبحت هذه المبادئ أساس الفكر الاقتصادي الجديد، كما ساهمت في إلغاء القيود التي كانت تعيق الصناعة، مع تحرير الدولة لسياسة التجارة الخارجية.

- **العوامل الاجتماعية:** مع بدايات القرن الثامن عشر بدأت الأوضاع الصحية للمجتمع الأوروبي تتحسن بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومع تحسن مستويات المعيشة والخدمات الصحية المقدمة بدأت معدلات الوفيات في الانخفاض والتقليل من حالات الأمراض المعدية والأوبئة. كل ذلك أدى إلى الزيادة في عدد السكان والذي أثر إيجابا على زيادة الطلب على السلع في السوق .
- **العوامل الفنية والتقنية:** عوضت الآلة محل أدوات الصناعة اليدوية وساعدت الاكتشافات العلمية في تسريع وتوسيع وتجديد الإنتاج (تطوير الإنتاج كما ونوعا).فظهرت عدة أشكال لأنواع الغزل والنسيج الآلي، كما ساعد اكتشاف البخار كقوة محركة للآلة الصناعية وتم تعميمه ليشمل معظم المراحل الصناعية واستخدم الفحم الحجري في صهر المعادن وفي صناعة الحديد والصلب والنحاس المستورد من المستعمرات وأمريكا

[46] د. عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص. 51

[47] د. محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص. 244

[48] أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، ص. 155- 156

الجنوبية. وانّ هذا التطور في المجالات العلمية والتقنية سمح بتحويل جزء كبير من الرأسمال التجاري إلى المجال الصناعي بهدف الاستثمار فيه بسبب أرباحه الكبيرة.[49]

- **الاستخدام العقلاني للعمل وإدخال الآلات في الإنتاج:** ساهمت الثورة الصناعية باستخدام الطرق الجديدة في الإنتاج، سمحت بالرفع من كميات الإنتاج وتحسين نوعيتها مع تقليص الوقت والجهد والتكاليف على المدى الطويل.
- **نموالتجارةالأوربيةالداخليةوالخارجية:** وهذا بسبب اتساعالأسواقالداخليةوالخارجية أين أحدث ت التطورات الواقعةبسبب إدخال القوة البخارية والسكك الحديدية في وسائلالنقلوالمواصلاتالبرية (القطارات التجارية) والبحرية (السفن التجارية الضخمة) اتصالا وارتباطا دائما وممكنا ، ساهم ما بين الأسواق الأوروبية داخليا وخارجيا والتي كان من غير الممكن الوصول إليها. فبفضل تطور التجارة الخارجية لأوروبا منحت للصناعة حركة قوية دائمة للطلب والعرض الدوليفي ظل التطورالصناعي الأوروبي.

4 مظاهر الثورة الصناعية:

تميزت الثورة الصناعية بمجموعة من المظاهر الرئيسية مست كل من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، نجملها في:

أ. **سيطرت رأسمال على الإنتاج:** سيطرت رأسمال على الإنتاج الصناعي من خلال **الثورة الصناعية والثورة الزراعية**، على حد سواء خلال فترة الثورة الصناعية، فعرفت هذه المرحلة مجموعة من التغيرات تمثلت في:[50]

- ظهور طبقة جديدة من المنتجين المباشرين* عرفت (بأغنياء الفلاحين وأرباب الحرف).
- تركزت ملكية وسائل الإنتاج الخاصة بالصناعة والزراعة في يد عدد قليل من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين والحرفيين.
- خلق طبقتين في المجتمع الرأسمالي: الطبقة "**الرأسماليةالبرجوازية**" والطبقة "**العاملةالبوليتاريا**".

كما سيطر رأسمال على الزراعة من خلال **الثورة الزراعية** بانجلترا في القرن الثامن عشر، حيث تركزت فكرة الملكية العقارية ولعوامل الإنتاج الرأسمالية في الزراعة،لتظهر بذلك طبقة من المزارعين يمتلكون الأراضي ويستخدمون العامل الأجير.

[49] د. عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص. 104

[50] د. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الجامعات المصرية- الإسكندرية، 1978، ص. 155-156

لوحظ في هذه الفترة تطور في تقنيات الزراعة الانجليزية والتي زادت من إنتاجية العمل الزراعي والحصول على فائض في القيمة الزراعية وهي فرصة للفئة الصناعية لاستهلاكها. كما أنّ زيادة فائض الزراعي المجهز لبيعه يفسر إمكانية أهل الريف شراء السلع الصناعية. [51]وعليه نتأكد من أنّ الطبقة العاملة في المجالين (الصناعي والزراعي) ساهمت في تحسين المستوى المعيشي ومن الزيادة في النمو السكاني خلال القرن الثامن عشر.

ب. **نظام المصانع:** يتمثل الانتقال نحو النمط الكيفي في الانتقال إلى نظام المصانع، القائم على التقسيم الفني للعمل داخل المصانع التي يسيرها أصحابها** التي تضم عددا كبير من العمال للإنتاج بكميات كبيرة والذي يكفي لتوزيعه بالأسواق الداخلية والخارجية.

ت. **تركز السكان في المدن:** تركز الصناعة في مناطق محددة عن غيرها لأسباب مدروسة كقرب المصانع من منابع المياه والفحم والمواد الأولية والوقود لهذا أصبحت المدينة المنطقة الأكثر سكانا.

ث. **كبر حجم المشروعات الصناعية:** في بدايامرحلة الثورة الصناعية لعب السوق في دورا كبيرا في تحويل رأسمال التجاري إلى رأسمال صناعي وذلك بفضل استثمار الأموال في مشاريع صناعية وتبادل سلع في السوق الداخلي أو الخارجي. ومع إمكانية حصول المستحدث (المقاول) على رؤوس الأموال لتمويل مشاريعه الصناعية ارتفع حجم المشاريع الصناعية (الارتفاع في كمية السلع خاصة في صناعة النسيج القطن والصوف والملابس).

ج. **نمو التجارة الخارجية**

5 مبادئ النظام الرأسمالي:

للثورة الصناعية نفس مبادئ النظام الرأسمالي لأنه نظام عرف في نفس فترة ظهور الثورة الصناعية. ويمكن تبيان أهم المبادئ في النقاط التالية:

أ. **الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية لوسائل الإنتاج:** هي أولى المبادئ الهامة التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي، أين يعطي للفرد حق امتلاكه لمختلف وسائل الإنتاج والموارد مع حريته في استعمالها لمختلف قراراته (الاستهلاكية، الاقتصادية) تبعا لمصلحته.

ب. **الحرية الاقتصادية:** لكل عون اقتصادي الحرية المطلقة في إنتاج واستهلاك ما يريده، وادخار ما لا يحتاجه، كما له الحرية في دخوله للمشاريع الاقتصادية التي يقررها بنفسه على أساس إمكانياتهوتفضيلاته. كما نجد أنّ

[51] د. محمّد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص. 152-155

المستهلك يستهلك ما يريده حسب حاجاته ورغباته وقدراته المالية وميوله والبدائل المتاحة من السلع والخدمات المتواجدة في السوق.

ت. **حافز الربح:** وهو المحرك والحافز الأساسي لسلوك الأفراد في الحياة الاقتصادية، فالفرد يسعى لتعظيم الربح والعمال يسعون لزيادة أجورهم وصاحب الملكية يسعى لزيادة الإيجار والمنتجون يسعون إلى رفع أسعار بضائعهم ومقابل كل ذلك يسعى المستهلكون كلهم إلى الحصول على سلع أكبر وبأسعار منخفضة.

ث. **المنافسة والمكانة التي يحتلها المستهلك في السوق**:لتحقيق مبدأ المنافسة في النظام الرأسمالي يشترط أن:[52]

- تكون جميع الوحدات القائمة على النشاط الاقتصادي تتمتع بالحرية التامة (حرية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وحرية حركتها في الدخول والخروج من والى الأسواق).
- أن يكون عدد كبير من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالنشاط الاقتصادي ذات الحجم الصغير نسبيا.
- توفر المعلومات لجميع الوحدات الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاقتصادية بالارتكاز على المعلومات الصحيحة ما يزيد من كفاءة استخدام الموارد.

ج. **نظام الأسواق والأسعار**: السوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون (العارضون) والمشترين (الطالبين)ففي السوق تتحدد الأسعار استنادا إلى هذا العرض والطلب في السوق، كما يتم توزيع عوامل الإنتاج بين القطاعات المختلفة .

ح. **المقاول (المستحدث)**:هو المركزالمهم المحرك لهذا النظام، المقاول يملك رأس المال وله القدرة على قيادة المشروع وحسب (**Schumpeter**) يعتبر أنه الشخص الأساسي في العملية الإنتاجية وهو المبدع والمبتكر.

قام (**Schumpeter**) بدراسة كل من مفهوم " **الابتكار**" و"**المقاولين**" وتأثيرهما على النشاط الاقتصادي، فبالمقارنة مع الفرد العادي الذي يفضل الأشياء العادية والروتين، نجد بالمقابل " **المقاول**" كعون مولد للطاقة التي تسمح بتنفيذ الابتكار والذي يعتبر الأداة الأساسية لتطور المجتمع الرأسمالي. فحسبه الرأسمالية ليست فقط الملكية لعوامل الإنتاج، ولكن تتمثل أيضا في حرية المؤسسة واستخدامها للقروض البنكية فحسبه لا وجود للرأسمالية بدون قروض[53].

[52]د. عبد الله الطاهر، أ. بشير الزعبي، د. عبد الله اليوسف، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2002، ص.71

[53]**Berkane Abdelaziz, « Schumpeter et la sociologie écologie économique : Le cas de l'entrepreneur »,** Séminaire workingpaper, Nice – France, 2007, P.10

خ. **عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية :**أينيقتصر دور الدولة في تأمين النظام العام للمجتمع مع ضمان العدالة والأمن والاستقرار وهي عوامل تسمحبتطبيق المبادئ سالفة الذكر.

د. **التطور التكنولوجي:** كما تم الإشارة سابقا، في بدايات الثورة الصناعية ظهر مفهوم كل من المنافسة والمقاول (المستحدث) ومع تحسن البيئة الصناعية بسبب تطور وسائل الإنتاج والآلات، سمحت للمؤسسات بزيادة كمية السلع المنتجة نوعا وكما مع تحسين منتجاتها وتخفيض تكاليف إنتاجها ،لعرض السلع بأقل الأسعار والتميز في السوق مقارنة بالمنافسين.

6 نتائج الثورة الصناعية:

حققت الثورة الصناعية على الصعيد الدولي مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية بمختلف المجالات، يمكن لنا إجمالها في النقاط التالية:[54]

أ. **الآثار الايجابية:**تمثلت أهمها في:

- قيام ثورة تقنية وصناعية.
- أثرت على الثورة القومية والرفع منها.
- ارتفاع دور رؤوس الأموال واستثمارها في المجال الصناعي.
- نزوح العديد من الحرفيين لمجال الصناعة للعمل بأجور قليلة وساعات عمل مرتفعة.
- ارتفاع في المستوى المعيشي بسبب تطور الإنتاج كما ونوعا.
- قيام التكتلات الاقتصادية ما بين دول العالم لتسوية مصالحهم السياسية والاقتصادية كالاتحاد الأوروبي، النمور الأسيوية...الخ

ب. الآثار السلبية: :تمثلت أهمها في:

- كانت الثورة الصناعية السبب الرئيسي في خلق العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية
- أثرت سلبا على الأوضاع الاجتماعية كتدهور حالة العمال، وظهور الصراع الدائم ما بين العمال وأرباب العمال بسبب الساعات المرتفعة من العمل والأجر الرخيص.

---

[54]د. رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار الزهران للنشر والتوزيع، العراق، ط1، 2010، ص.71- 77

***تعرف الثورة الصناعية بعدة مصطلحات كالرأسمالية الصناعية أو الرأسمالية الناضجة**

– يمثل النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة التحول الاجتماعي الجذري: تطور أشكال جديدة للإنتاج من طرق الإنتاج والإدارة والتسيير، ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية، ومن التنظيمات ، والأفكار الاجتماعية .

- انتشار مبدأ الربح ما بين الأطراف الفاعلة وهو أمر ساهم في رفع الأنانية في المعاملات الاقتصادية والفساد.

إجمالا حققت الثورة الصناعية حزمة من الآثار التي ترتبت عنها تطورات كمية والتي تحولت في آخر محطة لها لتطورات كيفية ونوعية ارتبطت بمفهوم الجودة والتميز بفضل إدخال مبادئ جديدة في الإدارة كتقسيم العمل والتخصص والإنتاج النمطي.

ثالثا:الرأسمالية المالية

1 نشأة الرأسمالية المالية

مع تقدم الثورة الصناعية، عرف الجانب المالي هو الآخر تطورا كبيرا بسبب كبر المشاريع الصناعية التي ظهرت خلال هذه الفترة، نتج عنها فائض كبير في الأرباح لأرباب العمل ومن ثم الارتفاع في حجم رؤوس الأموال الصناعية.

وبفعل هذا التطور ظهرت مرحلة جديدة للرأسمالية وانتقالها من **مفهوم الرأسمالية الصناعية** إلى **المفهوم الحديث للرأسمالية المالية**، التي ظهرت بسبب كبر المشاريع وتحقيق أرباح كبيرة،ما تطلب على أصحابها وضعها في البنوك من جهة للتأمين عليها وضمان سلامتها، وإعادة استخدامها من طرف المؤسسات من خلال قيام البنوك بمنح قروض لدخول المؤسسات الاقتصادية في المشاريع الجديدة أو توسيع المشاريع القديمة والتطوير فيها وهو أمر تطلب سيولة مالية ضخمة ما كانت إلا البنوك التي تستطيع منحها.

2 تعريف الرأسمالية المالية

ظهرت مرحلة **الرأسمالية المالية** تحديدا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر مع انتشار ظاهرة سيطرت المؤسسات المالية بما فيها الأسواق المالية والبنوك على المشاريع الصناعية . **ويمكن تعريف الرأسمالية المالية** على أنها الاندماج الحديث للرأسمال الصناعي الناتج من الثورة الصناعية مع الرأسمال المصرفي الخاص بالمؤسسات المالية.[55]

تعتبر الرأسمالية المالية من أهم المؤشرات الدالة على قوة اقتصاديات الدولة، فهي الرأسمالية التي تحكم في الاقتصاديات الحالية عن طريق التدفق المالي وحركة رؤوس الأموال.

[55] د. خبابنة عبد الله، د. بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة)،مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص.95

3 مميزات الرأسمالية المالية

تتمثل سيطرة الرأسمالية المالية على المؤسسات من خلال التمويل المالي الذي تمنحه البنوك للمؤسسات الاقتصادية لتمويل مشاريعها. بسبب النقص في مواردها المالية الذي يعيق من الاستمرارية بأنشطتها الحالية أو المستقبلية.

وفي ظل توفر فرصة التمويل أمام فتح المجال أمام المساهمين أو الحصول على القروض البنكية سمحت بكبر المشاريع الاقتصادية أين ظهرت عدة أشكال جديدة من المؤسسات كالشركات متعددة الجنسيات والشركات الكبيرة بالإضافة إلى مفاهيم الشراكة والتحالف والاتفاقيات المشتركة ما بين المؤسسات، الاندماج، الاستحواذ.استطاعت أن تتميز **الرأسمالية المالية:**

- بالتكتلات الاحتكارية* والتي تشير إلى قوة المؤسسات العالمية بفضل قوتها المرتبط بكبر حجمها وتوسع أنشطتها وأسواقها من المحلية إلى الدولية وتغيرت ملكية المؤسسات من الفردية للجماعية، فزيادة قوة المؤسسات تعني زيادة في قوتها الإنتاجية والرفع من الثروة القومية للبلد.
- سيطرت المؤسسات الكبرى على أسواق العالم ومواردها خاصة تلك تشهد ضعف في اقتصادياتها وبنيتها.
- كثرة التدخلات السياسية والاقتصادية للدول الرأسمالية وسيطرتها غير المباشرة للدول الضعيفة بهدف استغلال مواردها (مشكل التبعية).

استنتاجات المحاضرة الثانية:

1 سمح التطور الواقع في المواصلات وأثناء مرحلة الرأسمالية التجارية بـ:

- اكتشاف المناجم وزيادة المعادن النفيسة.
- نمو التجارة الخارجية.
- زيادة التنافس الاستعماري للمناطق ذات الثروات الجديدة من جهة أخرى.
- زيادة رغبة التجار للدخول في الأنشطة التجارية بسبب الأرباح المرتفعة .
- زيادة القوة والنفوذ الاقتصادي والسياسي لطبقة التجار.
- تراكم رأسمال التجاري

2 نستخلص ما ذكرنا أنّ مرحلة الثورة الصناعية هي مرحلة:

- عرفت بتراكم رؤوس الأموال وامتلاكها من طرف أصحاب المشاريع الصناعية،

- لعب فيها السوق دور الوسيط في تحقيق المبادلات وتنظيم العلاقات بين الرّأسماليين الصناعيين والزراعيين.
- مرحلة تحرر فيها العمال الزراعيين والصناعيين من الناحية القانونية من سيطرة سيد الأرض ومن القيود العرفية
- تميزت هذه المرحلة بسيادة النشاط الصناعي أين أصبحت الزراعة هي الأخرى جزء لا يتجزأ من الصناعة.
- تراكم رأسمال الصناعي.

3 تعرف الرأسمالية المالية على أنها الاندماج الحديث للرأسمال الصناعي الناتج من الثورة الصناعية مع الرأسمال المصرفي الخاص بالمؤسسات المالية.

قائمة المراجع:

1. قادري مُحَمَّد الطاهر، مدارس الفكر في الاقتصاد السياسي (المستقبل إبداع الماضي)، مكتبة حسن العصرية، بيروت (لبنان)، 2013.
2. د. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
3. د. خبابنة عبد الله، د. بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة)،مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
4. د. إبراهيم مشورب، الاقتصاد السياسي (مبادئ، مدارس، أنظمة)، دار المنهل للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 2002.
5. د. سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي (من التجاريين إلى نهاية التقليديين)، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
6. د. بن حمود سكينة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الحديث للكتاب، الجزائر،2014
7. د. عبد النعيم مبارك، قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مركز الإسكندرية للكتاب، 1995.
8. د. محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
9. أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب،1965
10. د. عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004.
11. د. مُحَمَّد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الجامعات المصرية– الإسكندرية، 1978.
12. د. عبد الله الطاهر، أ. بشير الزعبي، د. عبد الله اليوسف، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2002.

13. د. رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار الزهران للنشر والتوزيع، العراق، ط 1، 2010.

14. د. خبابنة عبد الله، د. بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة)،مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

15. **Berkane Abdelaziz, « Schumpeter et la sociologie écologie économique : Le cas de l'entrepreneur »,** Séminaire workingpaper, Nice – France, 2007.

المحاضرة الثالثة: أزمة الكساد العالمية 1929

تمهيد

ظهرت بوادر الأزمة الاقتصادية بتاريخ 24 سبتمبر 1929 ببورصة وول ستيرتبنيوورك، أين تم طرح 13 مليون سهم في البورصة. تزايدت حالات الخوف وتسارع المستثمرون لبيع أسهمهم واستمرت الأسعار في الانخفاض مع عدم وجود من يشتريها. انهارت البورصة وبلغ اجمالي الخسائر ما بين 22 أكتوبر 1929 و 13نوفمبر 1929 ما يقدر ب30 مليار دولار.

أفلست العديد من المؤسسات المالية (بورصات، بنوك، شركات التأمين)وأغلقت العديد من المصانع مع تسريح الآلاف من العمال، وتوقف الإنتاج ليتأثر بذلك النظام الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكيةوتنتقل الأزمةإلى بقية أنحاء الأسواق العالمية.

سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى كل هذه التفاصيل المتعلقة بأزمة الكساد العالمية لسنة 1929.

أولا: مفاهيم ذات صلة بالأزمات

1 تعريف الأزمة الاقتصادية:

يمكن تعريف الأزمة من المنظور الاقتصادي حسب (**Economics Crises**) على أنها :" **اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية، أو في كل النشاط الاقتصادي ببلد معين** ". وعموما نتكلم على مفهوم الأزمة عندما يحدث اضطراب ناشئ عن اختلال توازني ما بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك).[56]

ومن الواجب التفرقة القطعية ما بين الأزمة الاقتصادية والأزمة الماليةفالأزمة المالية غالبا ما ينتج عنها أزمة الاقتصادية تؤثر نتائجها على كل القطاعات.

2 أنواع الأزمات الاقتصادية:

تنقسم الأزمات الاقتصادية لمجموعة من الأزمات:[57]

أ. **الأزمات النقدية (أزمة العملة وسعر الصرف)**: تعرف أيضا **بأزمة ميزان المدفوعات**، تحدث عندما تنخفض سعر عملة البلد بسبب المضاربة عليها ما يؤدي إلى انهيار سعر الصرف المتعلق بالعملة ومن ثم قيمتها بسبب عجزها على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة .

[56] د. محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية (إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية)، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، ط 1، 2011، ص.21- 22

[57] د. محمد سعيد محمد الرملاوي، مرجع سابق، ص.24-30

ب. الأزمات المصرفية: تحدث عندما يواجه البنك عملية سحب الودائع بصفة كبيرة ومفاجئة، فتحدث أزمة سيولة لدى البنك. وتكون غالبا بسبب قيمة الودائع غير المضمونة التي تؤدي إلى انخفاض في محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة.

ت. أزمة أسواق المال (الفقاعات): تحدث هذه الأزمة في سوق المال بسبب ظاهرة الفقاعات، والتي تتكون عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها بسبب المضاربة، ثم يبدأ السعر بالهبوط فتنهار بعد ذلك الأسعار.

ث. أزمة الدين الخارجي (المديونية): تحدث عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما تتوقف الهيئات المختصة بمنح القروض.

ج.أزمات أسواق السلع:

- **أزمةالتصدير**:ترتبطهذه الأزمة بحالة الرواج والكساد للدولة، ففي حالة ارتفاع في معدل النمو بالدول الصناعية يرتفع الطلب على صادرات الدول النامية من الموارد الأولية ما يرفع من أسعارها، وفي حالة الكساد بالدول الصناعية ينخفض الطلب ومن ثم مستويات الأسعار.
- **أزمة الاستيراد:** تحدث هذه الأزمة عند ارتفاع أسعار واردات الدول النامية من السلع **(الضرورية والكمالية)** علما أنها المصّدر الرئيسي للمواد الأولية.
- **أزمة سعر الصرف:** تؤثرهذهالأزمة على أسعار وتكاليف صادرات وواردات الدول النامية، فمثلا: إذا ارتفع سعر الدولار مقارنة باليورو فان أسعار الاستيراد والتصدير لدى الدول النامية تنخفض إذا تم الدفع بالدولار وترتفع إذا تم الدفع باليورو.

ثانيا: الأحداث الاقتصادية التي سبقت أزمة 1929 (ما بين الحربين)

1 الفترة ما بين (1918– 1925)

انتهت الحرب العالمية الأولى في نوفمبر 1918 بانتصار الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية ، ايطاليا) على ألمانيا وحلفائها (إمبراطورية النمسا، المجر، تركيا، روسيا) وكانت روسيا مع الحلفاء غير أنها انسحبت من الحرب بسبب اندلا ع الثورة الشيوعية (1917).

ومن أهم آثار الحرب العالمية الأولى على الجانب الاقتصادي: [58]

- **تدهور إنتاجية الاقتصاد الأوروبي:** بسبب هلاك الأفراد والأراضي والمصانع والموارد ووسائل المواصلات ما عرقل من عملية سير المواد والسلع والخدمات.
- **تفكك العلاقات الاقتصادية ما بين الدول:** بسبب سوء العلاقات السياسية أثناء الحرب العالمية الأولى.
- **فقدان الدول الأوروبية الكثير من أسواقها الخارجية.**
- **مشكلة الديون:** التي مست بعض الدول الأوروبية خاصة ألمانيا والعكس لبعض الدول التي تحسنت أوضاعها كالولايات المتحدة الأمريكية التي نافست بذلك الاقتصاد البريطاني :

أ. **مشكلة التعويضات الألمانية:**

أعلنت "**معاهدة فرساي**" للصلح أنّ ألمانيا هي المسؤولة الوحيدة عن اندلاع الحرب العالمية الأولى وعن قيمة الخسائر المادية والبشرية التي تعرض لها الحلفاء.حدّدت التعويضات الملزمة بها بـ 33 بليون دولار أمريكي تدفع للحليفين الرئيسيين فرنسا وبريطانيا في إطار برنامج محدد للدفع.

عجزت ألمانيا عن دفع كل الأقساط فاستغلت فرنسا ذلك واحتلت (منطقة الروهر)، بغرض الحصول على أقساط التعويضات ولكن رفض العمال التجاوب مع فرنسا ودخلوا في إضراب وشجعتهم بمنحها إعانات مالية.اثر هذه الظروف عقد اجتماع للبحث في مشكلة التعويضات من جديد بوضع برنامج جديد للدفع من قبل لجنة داوز (Dawes) ساعدت ألمانيا على حصولها لقروض من الخارج وخاصة منالولايات المتحدة الأمريكية. وفي 1931 تعرضت ألمانيا لأزمة مالية وعجزت عن الدفع من جديد، ثم تألفت لجنة جديدة تعرف بلجنة (Young) والتي خفضت من قيمة الدفع وبقي الحال كما هو عليه حتى تولى "**هتلر**" الحكم وأعلن على عدم الدفع نهائيا.

ب. **مشكلة التضخم النقدي:**

شهدت العديد من دول العالم ارتفاع في مستويات التضخم بسبب زيادتها في معدلات الإنفاق العامّ، ولتمويله لجأت إلى الزيادة في إصدار النقود ما نتج الارتفاع في مستويات الأسعار وهذا ما وقع لألمانيا في الفترة ما بين الحربين 1919- ،1923 أين ارتفع مؤشر الأسعار من 262 إلى 126.160.000.000.

[58] د. عبد النعيم مبارك، قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مركز الإسكندرية للكتاب، 1995، ص.88- 93

* منطقة الروهر: أغنى منطقة صناعية بألمانيا خاصة بإنتاج الفحم .

ألزمت معاهدة فرساي ألمانيا بدفع هذه التعويضات الحربية، وعوض دفع هذه التعويضات عن طريق زيادة الضرائب لجأت لزيادة إصدار العملة، ما زاد من حدة وقع ظاهرة التضخم. وبحكم المعاهدة أدخلت فرنسا جيوشها إلى ألمانيا ولدعم عمال الألمان توقفوا عن العمل احتجاجا على الاحتلال الفرنسي، قامت السلطات الألمانية بزيادة الإصدار وخلال سنة واحدة ارتفعت الأسعار كثيرا وتوقف المواطنون الألمان عن التعامل بالمارك لانخفاض قيمته وعدمها ولم يتوقف التضخم في ألمانياإلا في سنة 1923 بعد قيام السلطات النقدية بالإصلاحات.[59]

ارتفعت الأسعار في ألمانيا منذ 1919 وبلغت ذروتها في ديسمبر 1923 وذلك للأسباب التالية:[60]

- طالب العمال أرباب العمل بالرفع من أجورهم والذين استجابوا لمطالبهم،ما أدى إلى الارتفاع في تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات، ومرة أخرى عندما ارتفعت الأسعار طالبوا برفع أجورهم إلى أن وقعوا في (الدائرة الجهنمية).
- العجز الكبير بميزان المدفوعات الألماني وتدهور القيمة الخارجية للمارك الألماني (الصادرات أصغر من الواردات).
- الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي بسبب طبع كميات كبيرة من النقود (منطقة الروهر).

1 الفترة ما بين (1925–1929)

تميزت الفترة التي سبقت أزمة الكساد الكبير بمظاهر رئيسية:[61]

أ. **النشاط الاقتصادي الكبير في ألمانيا:** استطاعت ألمانيا معالجة مشاكلها المالية، وحققت استقرارا نقديا في منتصف 1926 وتميز نشاطها الاقتصادي بالحركة حتى سنة 1928.

ب. **مشاكل اقتصادية ببريطانيا:** لم تشهد بريطانيا فترة الرخاء التي شهدتها ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بل تميزت بالركود الاقتصادي الذي ممس العديد من الصناعات الأساسية :كصناعة الفحم والحديد والصلب والغزل، وكل هذا أدى إلى انخفاض في صادرات المنتجات البريطانية بسبب ارتفاع أسعارها ما تسبب عنه مشاكل عديدة.

[59] د. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، ط2، 2009، ص. 27 -28 إضافته كمرجع في الاخير

[60] د. عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص. 100-108

[61] د. عبد النعيم مبارك،مرجع سابق، ص. 115- 117

ت.**الرخاء الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية:** عرفت الولايات المتحدة الأمريكية انتعاش اقتصادي مبكر بدءا من سنة 1920 إلى غاية 1929 وهذا ماساهم في:[62]

-منح قروض كبيرة للأفراد بدون ضمانات.

-منح قروض كبيرة للدول الأجنبية (خصوصا ألمانيا والنمسا).

-ساهمت صناعة البناء في تحقيق رخاء اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية.

-انتشرت الأسواق المالية (البورصات) بشكل كبير.

-تميز القطاع الزراعي بنقصه.

-اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالاختراعات بعد الحرب العالمية الأولى ساهم في تطور الصناعات.

ثالثا: الأحداث الاقتصادية أثناء أزمة 1929

1 تعريف الأزمة العالمية 1929وأسبابها:

هي أقوى أزمة اقتصادية عرفت بأزمة الكساد مرتبطة بزيادة الإنتاج (العرض) دون مراعاة الطلب والتي أدت إلى ركود اقتصادي والذي له تأثير على النمو الاقتصادي.

أرجع (**Keynes**) سبب الكساد الكبير إلى انهيار سوق الأسهم، وأوضح في كتابه: **"النظرية العامّة للتشغيلوالفائدة والنقود": أنّ الاستثمار عملية غير مستقرة تقودها الروح الأنانية."** أي أنّ المستثمرين كقطيع من الماشية عادة ما يتأثر ويتبع بعضهم بعضا حبا في تعظيم الأرباح دون حقيقية ما يجري من تطورات اقتصادية بسبب عدم عقلانيتهم. وهذا النوع من القرارات يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الأصول ومن ثمّ ارتفاع أسعارها باتجاه قد لا يكون له علاقة بأساسيات السوق وهذا ما يعرف بالفقاعة (**Bubble**).[63]

أثرتفقاعات المضاربة نتيجة لارتفاع قيمة الأسهم أكثر بكثير عن قيمتها الحقيقية، ما أدى انهيار أسعار الأسهمالذي تسبب في انهيار بورصة (**Wall Street**) بنيويورك في 24 أكتوبر 1929، ومن ثمإلى انخفاض قيمة الأسهم بـ 15% في أقل من 10 دقائق، أين تم طرح حوالي 13 مليون سهم للبيع لم يتم بيعها وفقدت قيمتها وحدث الانهيار ليشمل كل القطاعات ولتنتشر الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية وتعمّ باقي أوروبا.

[62] د. خبابنة عبد الله، د. بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة)،مؤسسة شباب الجامعة، 2009

[63] د. نبيل جعفر عبد الرضا، د. عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، بيروت، ط1، 2014، ص. 85

2 مظاهر وآثار الأزمة العالمية 1929:

كان وقع الأزمة على الولايات المتحدة الأمريكية صادما كأنه كابوس مظلم، سمي يوم الأزمة بالخميس الأسودوبدأت ملامح الكساد تظهر بشكل كبير في نهاية 1929واستمرت آثارها إلى غاية بداية 1933تميزت أزمة 1929 بخصائص واضحة نجملها في العناصر التالية:[64]

- **انهيار أسعار الأسهم أدى إلى انهيار بورصة (Wall Street)**، ولم يحل عام 1932 حتى كان مؤشر (**Down Jones**) فقد 89 % من قيمته، وفي عام 1933بلغت خسائر بورصة (**Wall Street**) أكثر من 80 %.
- **انهيار وإفلاس البنوك:** والتي أجبرت على اس ترجاع قروضها الممنوحة للمضاربين لأنها غير قادرة على تلبية سحوبات الودائع التي تزيد الطلب عليها من أصحابها بسبب فقدانهم للثقة في البنوك. وخلال الأشهر الأولى من 1930 أعلن 744 بنك أمريكي الإفلاس وبحلول 1933 وصل عدد البنوك التي أعلنت إفلاسها إلى 5000 بنك وبلغت خسائر المودعين ما مجموعه 140 بليون دولار كودائع.
- **انخفاض الإنتاج الصناعي** بالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 47 %، **وانخفاض الناتج المحلي** بـ 40% ، في حين بلغ **الإنفاق الاستثماريالحقيقي** في 1932 أقل من 11% من معدله لعام 1928، وتجاوز **معدلالبطالة** في أقصى فتراته معدل (20%- 25%)، كما بلغت الخسائر الإجمالية بين 22 أكتوبر و13 نوفمبر نحو 30 مليار دولار بمعدل يفوق الميزانية الاتحادية عشر مرات وأكثر من النفقات الأمريكية في الحرب العالمية الأولى .
- **انخفاضفي حجم الودائع البنكية :** منذ بداية 1929 حتى منتصف 1933 بـ 33 %، كما انخفضت مستويات أسعار الفائدة بشكل كبير جدا الخاصة بالبنك المركزي بنيويورك إلى 2.6 % ما بين (1930-1933) مقابل 5.2% سنة 1929.[65]
- **إفلاس العديد من المؤسسات الإنتاجية:** تم غلق أكثر من 100 ألف مؤسسة بين 1929-1932: غلق 2652 مؤسسة بالولايات المتحدة الأمريكية و1170 في فرنسا، و690 بألمانيا.

[64] د. نبيل جعفر عبد الرضا، د. عدنان فرحان الجوارين، مرجع سابق، ص. 87-88

[65] مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1993، ص.100-101

-**انهارت البورصة** وبلغ إجمالي الخسائر ما بين 22-10-1929 و 13-11-1929 ما يقدر بـ30 مليار دولار، كما فقد مؤشر داون جونز 98 % من قيمته عام 1932 ليمثل هذا المبلغ عشرة أضعاف الميزانية الفيديرالية ويفوق الإنفاق الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى.تواصلت الأزمات والنكسات لغاية يوم الثلاثاء الأسود 29-10-1929 أين أعلنت عشرات المؤسسات المالية إفلاسها.[66]

-**تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة:** ارتفعت البطالة إلى 8 % بعدما كانت 0.9 % عام 1929 لتصبح 25.1% في 1933.[67]

-**انخفاض في مستوى المعيشة:** وهي نتيجة للأسباب المذكورة سابقا تحتم على الفرد الأمريكي العيش حياة قاسية بسبب تغير متطلبات الحياة التي زالت بسبب أزمة الكساد.

-**انتشار الأمراض والأوبئة بسبب انتشار الفقر والبطالة.**

-**كثرة المظاهرات والاحتجاجات:** بسبب ما آلت إليه الأوضاع الجديدة التي قلبت موازين الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية مطالبين بذلك تغيير النظام الفاسد المشبع بالأنانية والانتهازية.

-**تراجع كبير في النشاط الاقتصادي الأمريكي:** بسبب انخفاض في الاستثمارات الصناعيةأين طالبت الولايات المتحدة الأمريكية بأموالها الممنوحة للدول الأجنبية خاصة (ألمانيا، النمسا).

-**امتدت آثار الأزمة بباقي الدول الأوربية الرأسمالية:** ألمانيا، النمسا، انجلترا، فرنسا.

رابعا: الأحداث الاقتصادية بعد أزمة 1929 (مرحلة الانتعاش الاقتصادي)

أدت الأزمة إلى سقوط الرئيس الأمريكي (**Herbert Hoover**) الذي تولى السلطة في 1929 وهي السنة التي حدثت فيه الأزمة، تـمّ انتخاب الرئيس الجديد (**Franklin Roosevelt**).إنّ الحالة المزرية تطلبت إصلاحات طارئة وحلول مستعجلة بتطبيق الرئيس الأمريكي (**Roosevelt**) برنامج تحت اسم "**سياسية العهد الجديد**" (**The New Deal**)وهي نظرية اقترحها الاقتصادي (**Keynes**) والتي تم الاعتماد عليها على شكل برنامج جديد للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المطبق من طرف الدولة فقط.

[66] أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي الرابع اتجاهات اقتصادية عالمية بعنوان: الأزمة الاقتصادية العالمية، جامعة الكويت، ص. 07، بالموقع: https://iefpedia.com

[67] د. محمد محمود المكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم – النظريات التي تفسر الأزمات)- دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات، دار الفكر والقانون- مصر، ط1، 2012، ص. 19

تنص "**سياسة العهد الجديد**" على مجموعة من الإصلاحات:[68]

-تأمين السيولة المالية من خلال سحب الودائع الأمريكية من المصارف العالمية.

-إعادة فتح البنوك التي لم تتعرض للإفلاس لإعادة تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة.

-تقديم السيولة للبنوك.

-إصدار قانون 1933 وقانون 1935 لمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات.

-التخفيض من قيمة الدولار الأمريكي.

-إقامة مشاريع عامة تسمح بتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال البطالين بفتح مكاتب التشغيل لحصولهم على أجور جديدة تسمح بخلق الطلب الجديد، بالإضافة لتطبيق برنامج (**CCC**)* للإصلاح الاقتصادي.

-تشجيع الزراعة بتقديم المساعدات المالية للفلاحين.

استنتاجات المحاضرة الثالثة:

-عرفت الولايات المتحدة الأمريكية انتعاش اقتصادي مبكر بدءا من سنة 1920 إلى غاية 1929 وهذا ماساهم في:

- ~ منح قروض كبيرة للأفراد بدون ضمانات
- ~ مع انتشار الأسواق المالية (البورصات) بشكل كبير.
- ~ منح قروض كبيرة للدول الأجنبية (خصوصا ألمانيا والنمسا).

-أثرتفقاعات المضاربة نتيجة لارتفاع قيمة الأسهم أكثر بكثير عن قيمتها الحقيقية، ما أدى انهيار أسعار الأسهمالذي تسبب في انهيار بورصة (**Wall Street**) بنيويورك في 24 أكتوبر 1929 وحدث الانهيار ليشمل كل القطاعات ولتنتشر الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية لباقي بلدان العالم ذات الصلة.

- "**سياسة العهد الجديد** " هي سياسة إصلاح تعمل على تحقيق مجموعة من الأهدا ف العامة لإعادة تحريك العجلة الاقتصادية:

- ~ تأمين السيولة المالية من خلال سحب الودائع الأمريكية من المصارف العالمية.

[68] د. خبابنة عبد الله، د. بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية- التنمية المستدامة)،مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

***Civilian Conservations Corps : هو إصلاح اقتصادي سمح بتخفيض نصف معدل البطالة بجذب 2 مليون شاب بطال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-25 أين يدخلون بمخيمات مقابل 30 دولار شهريا وقيامهم بمشاريع اجتماعية كغرس الأشجار، حفر الآبار، إصلاح الطرقات، تنظيف المدينة، استخراج الفحم.**

- تقديم السيولة للبنوك.
- التخفيض من قيمة الدولار الأمريكي.
- تخفيض معدلات الفائدة.
- إقامة مشاريع عامة تسمح بخلق الطلب الجديد.
- تشجيع الزراعة بتقديم المساعدات المالية للفلاحين.

قائمة المراجع:

1. مُحَمَّد سعيد مُحَمَّد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية (إنذار للرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية)، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، ط1، 2011.
2. د. عبد النعيم مبارك، قراءات في نظرية التاريخ الاقتصادي، مركز الإسكندرية للكتاب، 1995.
3. د. نبيل جعفر عبد الرضا، د. عدنان فرحان الجوارين، تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم، دار الكتاب الجامعي، بيروت، ط1، 2014
4. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال)، ج 2، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، 1993.
5. د. مجمد محمود المكاوي، الأزمات الاقتصادية العالمية (المفهوم – النظريات التي تفسر الأزمات)- دراسة تشخيصية لأسباب الأزمات، دار الفكر والقانون- مصر، ط1، 2012.
6. د. خبابنة عبد الله، د. بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية- التنمية المستدامة)،مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

المحاضرة الرابعة: النظام الاشتراكي

تمهيد

تمهيد

"مصائب قوم عند قوم فوائد " لم أجد أحسن من هذه العبارة التي تفسر موقف أحد الأقطاب المنافية والمعارضة لمبادئ النظام الرأسمالي والمتمثلة في النظام الاشتراكي والتي دعمت موقفها المنافي والمعارض للرأسمالية مؤكدة على سلبياه. وكان من أحسن أدلتها على عدم فاعليته ما خلفته أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، والتي اعتبرته نظام فاشل منافي للإنسانية مخرب للشعوب بسبب حرية الفرد الأناني الذي يستغل كل شئ لتحقيق أرباحه تحت مبدأ المصلحة الخاصة قبل المصلحة العامة. جاء التيار الماركسي كتيار برزت ملامحه بقوه على أنقاض مخلفات النظام الرأسمالي وبالخصوص بعد أزمة الكساد الكبير والتي ضربت بأكبر قوة عالمية آنذاك والمتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والتي سحبت معها العديد من الدول العظمى.

من خلال هذه المحاضرة سيتم التطرق لنشأة النظام الاشتراكي، ومختلف تصنيفاته كنظام، إضافة إلى إبراز أهم الخصائص التي تميزه عن النظام الرأسمالي، مع ذكر أهم المشاريع الخمسة التخطيطية التي اعتمد عليها النظام الاشتراكي بروسيا في مسيرتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية وبنيتها التحتية.

أولا. الإطار العام للنظام الاشتراكي

عجز النظام الرأسمالي على معالجة مختلف الأزمات الواقعة كما بدأت تظهر عيوب النظام في جميع المجالات، ما جعل من بعض الدول تفكر في نظام جديد أكثر كفاءة ونجاعته في حل المشاكل وكان هذا البديل يعرف بالنظام الاشتراكي أو الاقتصاد الموجه.

1. التطور التاريخي للنظام الاشتراكي:

تعتبر روسيا أول دولة طبقت النظام الاشتراكي بعد قيام الثورة البلشفية وتم القضاء على الحكم القيصري بزعامة السياسي والمفكر لينين.[69] ظهرت الاشتراكية كمذهب وتيار فكري في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في شرق أوروبا تحديدا بروسيا. وفي أكتوبر لعام 1917 قامت الثورة الروسية (البلشفية) والتي اعتمدت على الأفكار الاشتراكية. وفي عام 1918 بعد نجاح الثورة في روسيا تم الإعلان عن تحول روسيا رسميا إلى النظام الاشتراكي.

[69] د. حيدر رغبة، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية، 1995، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ص.117

وبعد سنوات ظهرت أفكار " **كارل ماركس"** والتي تحولت إلى مبادئ الاشتراكية في منتصف القرن العشرين وتحديدا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

2. تعريف النظام الاشتراكي:

يعرف النظام الاشتراكي باسم **"الاقتصاد الموجه"** والمقصود به: **"تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد نحو أهداف معينة."**[70] فهو نظام يرتكز على مجموعة من الأسس والقواعد المعتمد عليها لتسيير الوحدات الاقتصادية، أين يعتبر مدير الشركة موظف عند الدولة شأنه شأن باقي الموظفين لا يختلف عنهم إلاّ من حيث المسؤولية المكلفة إليه فقط.

كما يعرف النظام الاشتراكي بأنه: **"النظام التي تعود فيه ملكية عوامل الإنتاج بما فيها ملكية الموارد والمصانع والأراضي للدولة** ". أي أنّ الاشتراكية ترتكز على مبدأ الملكية الجماعية لمختلف عوامل الإنتاج بحكم أنه نظام يعتمد على مبدأ المشاركة."

ثانيا. خصائص النظام الاشتراكي والمشروعات الخمسة

1. خصائص النظام الاشتراكي:

- **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:** تكون جميع القطاعات تحت سيطرت الدولة وتسييرها يكون في إطار الملكية الاشتراكية العامة.

تتعلق الملكية الفردية في الاشتراكية بأمور بسيطة مثل: المسكن والسلع الاستهلاكية والأدوات المنزلية، أما في ما يخص الملكية الجماعية في الاشتراكية فتأخذ شكلين اثنين:

/**ملكية الدولة لوسائل الإنتاج:** بهدف تحقيق الكفاية في الإنتاج (الاكتفاء الذاتي) وتحقيق العدالة في التوزيع.

/ **ملكية الجمعيات التعاونية:** بهدف الاقتراب أكثر من أفراد المجتمع في السوق مع السرعة في تلبية احتياجاتهم من خلال توزيع المنتجات.

- **جهاز التخطيط (التخطيط المركزي):** يتمثل في وضع برنامج عمل يشمل مجموعة من الأهداف على شكل خطط بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع والاكتفاء من حيث الإنتاج وتقديم الخدمات. وفي ظل الملكية العامة

[70] أ.د. باسم مُحَمَّد صالح، القانون التجاري ، القسم الأول، المكتبة القانونية، 2006، القاهرة، ص. 355

لوسائل يصبح التخطيط المركزي ضرورة حتمية في الاقتصاد الاشتراكي لتحديد الأهداف والاستراتيجيات وكيفية الوصول إليها بتسخير الموارد اللازمة لتحقيق ذلك.

- **إشباع الاحتياجات العامة انطلقا من استغلال الثروات العامة الوطنية والتشجيع على التصدير.**
- **إلغاء حافز الربح:** لما يخلقه من أنانية ما بين الأعوان الاقتصادية، فالربح في النظام الاشتراكي يكمن في تحقيق المصلحة العامة لكل أفراد المجتمع بتوفير حاجاتهم ورغباتهم.
- **نظام العمل الإجباري والأجر العادل:** ما يسمح بخلق علاقة طردية ما بين الجهد وساعات العمل المبذولة والأجر المكتسب، أين يجبر النظام جميع الأفراد القادرين على العمل ولا يستطيع الفرد أن يعيش على دخل غير مكتسب.
- **تدخل الدولة بشكل عام في النشاط الاقتصادي (الزراعي، الصناعي، التجاري):** أين تتحول ملكية الحيازة والتسيير والتخطيط والرقابة إلى الدولة.
- **عدم وجود احتكار ما بين المؤسسات:** باعتبار أنّ الدولة هي المسيطر الرئيسي لكل المؤسسات والقطاعات من جهة مع إلغاء هيمنة نظام السوق المفتوح.
- **انتهاء مفهوم العامل الأجير في المؤسسة الإنتاجية ليصبح العامل الشريك بالعملية الإنتاجية:** من أهم الأسس والقواعد التي جاء بها النظام أين أحدث ذلك تطورا في العلاقة ما بين الإنتاج والعمل لينتقل العامل من الأجير إلى عون اقتصادي مسؤول على العملية الإنتاجية تختلف أجورهم حسب جهدهم المبذول.[71]
- **حماية الاقتصاد الوطني من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية مع تحديد الاحتياجات الفعلية لأفراد المجتمع وللاقتصاد ككل.
- **احتكار السوق من قبل الدولة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع من جهة مع التحكم في أسعار السلع وتدعيمها.**

2. مشروعات السنوات الخمس:

أثرت نتائج الثورة الروسية لسنة 1917 على المجال الزراعي والصناعي والتجاري أين أصبحت الدولة هي المشرفة الرئيسية على تسيير هذه القطاعات، مع تملكها لعوامل الإنتاج ووسائل النقل واحتكار الدولة لعمليات التوزيع في الداخل والخارج.

[71] د. مُحَّد أحمد خلف الله، نظرية الشراكة، أكاديمية الفكر الجماهيري، ليبيا، 2011، ص. 33

بتاريخ 8 نوفمبر 1917 وبرئاسة الرئيس لينين اتخذت الحكومة السوفيتية مجموعة من القرارات المتعلقة بمنح ملكية الأراضي الزراعي للفلاحين بدون إيجارها، ليليه قرار آخر في 11 نوفمبر تحددت ساعات العمل بثمان ساعات لكل الموظفين والعمال، وبعد شهرين صدر قرار بوضع المصانع تحت رقابة مجالس السوفييت ما خلق عنه حالات من الفوضى والتخريب. وفي سنة 1918 تم تأميم الصناعات من (صناعة السكر، الزيت...) والتي اعتبرت حكرا على الدولة، وفي جوان 1918 تم الإعلان عن جميع المشاريع الصناعية والتجارية على أنها حكرا على الدولة.

تحسنت الأوضاع بسبب تحسن في الإنتاج بعد وضع الخطة الخماسية ، في كل من الاتحاد السوفياتي وسائر دول أوروبا الشرقية الاشتراكية. حيث اعتمد الاقتصاد الروسي على مبدأ التخطيط المركزي ،تم توجيه الاقتصاد توجيها مركزيا بالتخطيط لمجموعة من المشاريع الخمسة التي تهدف لتطوير عوامل الإنتاج والاعتماد على الموارد الوطنية لخلق المشاريع . يمكن حصر هذه المشاريع في النقاط التالية:[72]

/ **أول مشروع (1928–1932)**: دام أربع سنوات، كان الهدف العام منه هو تحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة الدخل مع الاستخدام الكامل لمورد العمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية الاقتصادية من خلال: بناء مصانع وتطوير الصناعة الثقيلة، وسائل المواصلات، التوسع في المجال الزراعي، تطوير الآلات والآلات الكهربائية.

/ **ثاني مشروع (1933–1937)**: تعلق بالصناعة الحربية وإنتاج صناعات الحديد والصلب. تمّ بناء 17 فرن انفجاري و 45 فرن حراري ومجموعة من المطاحن والمعامل الدائرية. وبالرغم من التطور المحقق لم يصبح الاتحاد السوفيتي قوة صناعية إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية، فما بين سنة 1932- 1933 بلغ عدد الوفيات بسبب المجاعة والأمراض عدة ملايين.

/ **ثالث مشروع (1941)**: كان من المشاريع المختصة في تحقيق التنمية الاقتصادية، توقف نتيجة للحرب العالمية الثانية (هجوم ألمانيا على روسيا) وحل محله مشروع حربي ما انصب الاهتمام أكثر بمجال الصناعات الثقيلة بما في ذلك الصناعات الحربية.

/ **رابع مشروع (1946–1950)**: نتيجة لمخلفات الحرب اهتم بشؤون التعمير والبناء وذلك لإعادة بناء البنية التحتية.

[72] بتصرف، خبابنة عبد الله- بوقرة رابح، / د. حيدر رغبة، ص. 122- 132

/ **خامس مشروع (1955)**: انتهى في نفس السنة بسبب تأثره بالحرب الكورية ما أدى للتوسع في المجال الحربي مما أدى إلى الاهتمام بالزيادة في صناعات الحديد والصلب والفحم والبترول والحبوب.

3. عيوب النظام الاشتراكي:

جاء النظام المركزي ليحقق مجموعة من الأهداف غير أنّ كثرة مساوئه جعل من عملية تطبيقه منحصر على القليل من الدول فقط. ومن أهم مساوئ النظام الاشتراكي:

- المركزية المتشددة وغياب الديمقراطية
- غياب الإدارة الناجحة في استخدام أدوات الإنتاج.
- غياب نظام الحوافز والكفاءات للعمال.
- انخفاض أجور العمال ما أدى لانخفاض المستوى المعيشي
- فشل النظام في تحقيق العدالة في توزيع الثروات.
- عدم وجود المنافسة.
- غياب الربح بسبب غياب روح الإبداع والابتكار.
- الصراع ما بين أرباب العمل والعمال.
- ظهور نقابات وأحزاب عمالية تطالب بإصلاح النظام.

استنتاجات المحاضرة الرابعة

- يعرف النظام الاشتراكي باسم **"الاقتصاد الموجه"** والمقصود به: **"تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد نحو أهداف معينة.**
- ترتكز الاشتراكية على مبدأ الملكية الجماعية لمختلف عوامل الإنتاج بحكم أنه نظام يعتمد على مبدأ المشاركة .
- جاء النظام المركزي ليحقق مجموعة من الأهداف غير أنّ كثرة مساوئه جعل من عملية تطبيقه منحصر على القليل من الدول فقط. ومن أهم مساوئ النظام الاشتراكي:
  - المركزية المتشددة وغياب الديمقراطية
  - انخفاض أجور العمال ما أدى لانخفاض المستوى المعيشي.
  - عدم وجود المنافسة وغياب الربح .

- الصراع ما بين أرباب العمل والعمال.

قائمة المراجع:

- د. حيدر رغبة، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية، 1995، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- أ.د. باسم مُحَّد صالح، القانون التجاري ، القسم الأول، المكتبة القانونية، 2006، القاهرة.
- د. مُحَّد أحمد خلف الله، نظرية الشراكة، أكاديمية الفكر الجماهيري، ليبيا، 2011.
- د. خبابنة عبد الله، د. بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية– التنمية المستدامة)،مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

المحاضرة الخامسة: بريتن وودز وبروز الهيئات الاقتصادية الدولية

تمهيد

كان الهدف من وراء إنشاء نظام نقدي دولي تحقيق الاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة الدولية وتنظيم عمليات التبادل التجارية بين دول العالم . ومن الواجب ذكره أنّ النظام النقدي الدولي مرّ بعدة مراحل بسبب التغيرات الطارئة بمختلف المجلات السياسية والاقتصادية الدولية، أين كانت المعاملات الدولية سالفا تقوم على أساس نظام المقايضة ثم على نظام قاعدة الذهب، لتحكمها بعد ذلك المعاملات بالارتكاز على عملة الدولار الأمريكي ، ليستقر النظام النقدي الدولي على ركائز نظام تعويم العملات ليكون ميكانيزم السوق (العرض والطلب على العملات)الآلية الضابطة للعملات الدولية.

سيتم التطرق في هذه المحاضرة لنشأة النظام النقدي الدولي ومختلف المراحل التي مر منها، مع ذكر أهمّ ما شهده النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتن وودز(1944- 1973).

أولا:النظام النقدي الدولي

1 تعريف النظام النقدي وخصائصه

يمثل النظام النقدي الدولي مجموعة من القواعد والأسس والآليات المستخدمة لتسهيل بناء العلاقات النقدية الدولية وتسييرها وتسهيل تدفق ونشاط التجارة الدولية مع تحقيق الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان نموها، ومن خصائصه:[73]

- الارتكاز على القاعدة النقدية كوحدة حساب عوض قاعدة الذهب .
- اعتماده على آليات لتسوية المبادلات والمعاملات كالذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة
- تخصص مؤسسات دولية في التمويل الدولي لإدارته وفي منح القروض كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- تضمنه على قوانين دولية متفق عليها لتسيير عمله كنظام نقدي دولي من خلال هيئة نقدية دولية تساعد الدول على استقرار أسعار صرف عملاتها عن طريق إنشاء صندوق النقد الدولي.
- توفير الإجراءات اللازمة لتسيير التدفقات النقدية ولتسهيل المعاملات النقدية الدولية وضمان استقرارها.

[73] بتصرف- خبازي فاطمة الزهراء، النظام النقدي الدولي (المنافسة- أورو- دولار)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، ص. 11- 12

2 مراحل تطور النظام النقدي الدولي

أ. النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب

أ.1.قاعدة الذهب:

ظهرت القاعدة الذهبية في الفترة ما بين سنة (1880- 1914) وهي فترة تطبيق قاعدة الذهب في العلاقات النقدية الدولية بربط اقتصاديات دول العالم من خلال بناء علاقات تجارية دولية فيما بينها.

تميز النظام المعتمد على القاعدة الذهبية بمجموعة من المميزات:[74]

- تمتع القاعدة الذهبية بالقبول الدولي بسبب انتقال الذهب من دولة لأخرى ليس فقط كسلعة وإنما أيضا استخدامه كعملة لتسوية الحسابات الدولية.
- معادلة تكافئ قيمة وحدة النقود مع قيمة وزن معين من الذهب ما سمح بتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية لوزن معدن الذهب في السوق.
- قيام علاقات ثابتة بين قيمة العملات الوطنية في أسواق الصرف الأجنبية أي أن قيمة الوحدة النقدية لكل عملة ترتبط بعلاقة ثابتة مع الذهب.
- التنازل عن الاستقرار الداخلي في سبيل تحقيق التوازن الخارجي.

أ.2. مراحل تطور القاعدة الذهبية:

ظهر النظام الذهبي في منتصف القرن التاسع عشر في انجلترا أولا ثم انتشر بباقي الدول، جاء كنتيجة للفكر الاقتصادي السائد آنذاك المرتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية فكان للفرد الحرية الكاملة في تحويل النقود لذهب وتحويل الذهب لنقود بدون قيود داخل الدولة وخارجها (حرية استيراد وتصدير الذهب بين الدول بسعر محدد لأنها مرحلة عرفت حالة الاستقرار النسبي بين عملات الدول القابلة للتحويل للذهب كما أنّ حرية استيراد وتصدير الذهب سمحت بتوازن سعره في الأسواق الخارجية مع سعره في السوق الداخلي).

فهي قاعدة تجعل من الوحدة النقدية للدول تتحدد على أساس وزن معين من الذهب وبسعر معين ما خلق قيمة ما بين قيمة الذهب وقيمة النقود. كما سمحت هذه القاعدة بالتخفيض من ظاهرة الاكتناز والارتفاع في مستويات تداول الذهب على المستوى النقدي الدولي. فكان من الممكن تحويل النقود الذهبية لمختلف العملات

[74] توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 2004، ص.40

الدولية ما ساعد على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي فقد سادت هذه الفترة حالة من الاستقرار النسبي لأسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة. [75]وبسبب التطورات التي وقعت في النظام النقدي عرفت قاعدة الذهب ثلاثة مراحل والتي يمكن شرحها في ما يلي:[76]

- **قاعدة المصكوكات الذهبية: (1860– 1914)**

تميزت هذه القاعدة بعملية تبادل الذهب على شكل مصكوكات ذهبية بحجم معين ونوعية معينة. والى جانب توفر النقود النقدية (النقود الذهبية) توفرت أيضا النقود الورقية والتي كان من الممكن استبدالها إلى نقود ذهبية .كان للفرد الحرية في عملية تصدير الذهب واستيراد، وبعد اندلا ع الحرب العالمية الأولى انخفض معدل إنتاج الذهب وأصبح من الضروري التقليل من درجة الاعتماد عليه في المبادلات والبحث عن بديل آخر.

كان للأفراد حرية في صهر المصكوكات الذهبية باحتفاظ الدولة بحق إصدار هذه الوحدات فعند ارتفاع القيمة السوقية للمصكوكات فانّ الأفراد يسرعون في صهرها ما يؤدي إلى الارتفاع في معدلات عرض الذهب مع الانخفاض في العملات والرفع في عرض الذهب ما يؤدي إلى الانخفاض في سعره كمعدن إلى الحد الذي يتعادل فيه مع سعره كعملة إلى أن يتحقق التوازن وتتوقف عملية الصهر.[77]

تعتمد هذه القاعدة على أساس أسعار صرف العملات محددة على أساس ما تحتويه هذه الأخيرة من الذهب، وعليه تتحدد أسعار تعادل ثابتة للعملات المختلفة مثلا:[78]

1 جنيه إسترليني = 7322.33 مغ من الذهب الصافي.
1 فرنك فرنسي = 290.32 مغ من الذهب الصافي
سعر التعادل = 7322.33 / 290.32
سعر التعادل= 25.22 مغ
إذن 1 جنيه = 25.22 فرنك فرنسي

[75]د.أحمد فريد مصطفى، د. سهير مُحَّد السيد حسن، مرجع سابق، ص.07- 09

[76]خبازي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص. 29- 30

[77]د.أحمد فريد مصطفى، د. سهير مُحَّد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص.07-08

[78] عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، ط1، 2011، ص. 32

- **قاعدة السبائك الذهبية (1919-1931)**

بسبب الحرب العالمية الأولى لسنة 1914 اضطرت دول العالم عن التخلي عن المسكوكات الذهبية وسحبها من التداول بسبب الاستخدام الكبير للذهب بسبب النفقات الحربية الكبيرة. [79]هي القاعدة البديلة المعتمدة على قاعدة النقود الورقية أين أنهت دور القاعدة الذهبية والتداول بالمسكوكات الذهبية، تم إصدار النقود الورقية من طرف السلطة النقدية مقابل حجم معين من الذهب. كما كانت هناك إمكانية تحويل النقود الورقية إلى سبائك ذهبية مع تحديد سعر ثابت للذهب مقابل العملة الوطنية للحفاظ على احتياطات الدولة من الذهب للقدرة على مواجهة شروط المعاملات الخارجية وتجنب حدوث العجز في ميزان المدفوعات.

- **قاعدة الصرف بالذهب:**

ظهرت هذه القاعدة في مؤتمر جنوه لسنة 1922 تعتمد على ربط عملة بلد ما بالذهب من خلال ربط هذه العملة بعملة بلد آخر يسير وفق قاعدة الذهب، أي أنّ العملات المحلية التي يمكن تحويلها إلى مسكوكات أو سبائك تحول إلى عملات أجنبية قابلة بدورها للتحويل إلى ذهب على أساس علاقة ثابتة، بشرط أن يحتفظ البلد التابع بعملات البلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول، وقد استخدمت الكثير من الدول وخاصة الضعيفة اقتصاديا هذه القاعدة واتخاذ كل من الجنيه والدولار نقدا أجنبية بدلا من الذهب، يتطلب هذا الشكل الشروط التالية: [80]

- تحديد سعر صرف ثابت للعملة المحلية مقابل عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى المعدن النفيس.
- التزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملة الأجنبية بذلك السعر الثابت.
- منع فرض قيود على تحويل العملة من والى الخارج.

يعرف هذا النظام بنظام "**قاعدة الذهب غير المباشرة**" حيث تكون فيه: [81]

~ وحدة النقد فيه غير قابلة للتحويل إلى ذهب ولكنها قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى قابلة للصرف والتحويل إلى ذهب: وقد استخدمت هذا النظام العديد من الدول في سياساتها الداخلية والخارجية الذي يسمح لها بالاحتفاظ بالذهب كسلعة خفية واستخدامها كمقابل للعملات المصرفية التي تتمتع بالمرونة وانخفاض في تكاليف الإصدار.

[79] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 33

[80] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص. 33

[81] د.أحمد فريد مصطفى، د. سهير مُحَّد السيد حسن، مرجع سابق، ص.11

~ كما يعرف هذا النظام " **بنظام التحويل من الدرجة الثانية** " أين يعتمد فيه على نوعين من العملات : عملات ارتكازية تلعب دور النقود المركزية، وعملات تابعة تعتمد في إصدارها على عملة ارتكازية قابلة للتحويل لتكون غطاءا لها عوض الذهب (مثلا عملات قابلة للتحويل الى دولار والدولار قابل للتحويل لذهب).

أ.3.أسباب انهيار قاعدة الذهب:

في 19 سبتمبر أعلنت بريطانيا إيقاف شرط تحويل الأوراق النقدية الى ذهب ومن ثم خروجها عن قاعدة الذهب لتلتحق بها الولايات المتحدة الأمريكية في 1931 ثم 1936 لتعم باقي جميع الدول. كما تم الإشارة سابقا أنّ انجلترا كانت السباقة في تطبيقها لنظام قاعدة الذهب لتتوقف عن العمل به في سنة 1914، وبعد الحرب العالمية الأولى حاولت إعادة استخدامه من جديد لتعزيز قيمة عملة الجنيه الإسترليني لتتوقف نهائيا عن العمل بهذه القاعدة في 19 سبتمبر 1931.

فاضطرت باقي الدول للتخلي عنه بسبب مشكل اكتناز الذهب لخوف الأفراد من فقده ما أثر على رصيد الدولة من الذهب والتوقف عن العمل به في 1914 لتصبح أوراق النقد المتداولة غير قابلة للتحويل لذهب، وكان باستطاعة الفرد شراء الذهب عن طريق السلطات النقدية التي كانت تبيعه على شكل سبائك بوزنها المرتفع نسبيا حتى تقلل من الإقبال على شرائه والتقليل من ضغط الطلب عليه. وهكذا أصبح الذهب يباع ويشترى بدون إبداله ولا استبداله. [82]إضافة لما تم ذكره، يمكن إضافة بعض الأسباب الأخرى التي ساهمت في سقوط قاعدة الذهب وعدم الاعتماد عليها في المبادلات النقدية الدولية إلى:[83]

- التطور في الوعي النقدي الدولي بسبب تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية.
- أثار الحرب العالمية الأولى على المبادلات الدولية وضرورة مواجهتها بنظام جديد يعتمد على نقود الودائع والائتمان.
- الابتعاد عن مبدأ الحرية الاقتصادية التامة خاصة بعد ظهور أزمة الكساد العالمية 1929- 1933 أين ظهرت مجموعة من الأفكار تندد بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- التنازل عن مبدأ تحقيق الاستقرار الداخلي في سبيل تحقيق التوازن الخارجي والمصلحة الدولية.
- نهاية مبدأ الحرية في التجارة الدولية.

[82]د.أحمد فريد مصطفى، د. سهير محمّد السيد حسن، مرجع سابق، ص.09- 10

[83]توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سابق، ص. 40

- إضافة إلى مشكلة التعويضات الحربية والتعريفات الجمركية المرتفعة، اكتناز الذهب من طرف بعض البنوك.[84]

ب. النظام النقدي الدولي ما بين الحرب العالمية الثانية وأزمة الكساد

مع بداية الحرب العالمية الأولى اضطرت معظم دول العالم المطبقة للنظام النقدي الذهبي لإيقاف العمل بهذا النظام لتنتهي مرحلة استقرار أسعار صرف العملات وتتعرض هذه الأخيرة للتذبذبات. وعليه بعد الحرب العالمية الأولى حاولت الدول إعادة بناء العلاقة ما بين نقودها الورقية والذهب بالاعتماد على قواعد جديدة تتلاءم مع الظروف الجديدة التي خلفتها الحرب، لتظهر بعد ذلك أنظمة نقدية جديدة محافظة على علاقة النقود الورقية بالذهب ولكن بشكل جديد والمتمثلة في نظام السبائك ونظام القطع الذهبية ومع انخفاض في مستوى الاحتياطات النقدية الذهبية والإفراط في إصدار النقود الورقية جعل من عدم إمكانية استمرار هذه الأنظمة النقدية الجديدة لتنقطع العلاقة ما بين النقود الورقية والذهب. وخلال نهاية سنوات العشرينات وبداية سنوات الثلاثينات ظهرت المنافسة الشديدة ما بين الدول على مستويات تخفيضات النقد ما نتج عنه اضطرابات في العلاقات النقدية الدولية.[85]

تميزت الفترة ما بين سنة (1918- 1939) بحالات عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي بسبب عدم وجود تنظيم دولي يسمح بتحقيق التعاون الاقتصادي الدولي والتعاون النقدي الدولي. وانّ حالات عدم الاستقرار هذه ترجع إلى سببين رئيسيين هما: نشوب الحرب العالمية الثانية وأزمة الكساد العالمية 1929.[86] وخلال الفترة ما بين الحربين انتشرت بشكل كبير الاتفاقيات الثنائية والثلاثية بين الدول ومن أهمها: اتفاقيات المقاصة النقدية الثنائية تتضمن كيفية تسوية الالتزامات بين أطراف هذه الاتفاقيات بواسطة بنوكها المركزية أو المؤسسات المختصة بذلك وأولى هذه الاتفاقيات كانت في 1931.لم تحقق هذه الاتفاقيات أي استقرار نقدي ومالي دولي وبسبب سوء هذه الأوضاع انعكست سلبا على المبادلات أين بلغ حجم التجارة الدولية 68 مليار دولار في 1929 وبعد أزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933 انخفضت إلى 27 مليار دولار.

---

[84] د. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، ط2، 2009، ص. 24-25

[85] د. مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، مرجع سابق، ص. 67

[86] خبازي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص. 32

***أو أذنات أو سندات حكومية محررة بهذه العملات مع تحديد حدود قصوى لقيمة هذه الأخيرة كجزء من الاحتياطي وتحديد حدود دنيا لكمية الذهب كعنصر رئيسي لهذا الاحتياطي.**

بعد أزمة 1929-1933 [87]قامت معظم الدول بتخفيض من قيمة النقد لكسب الأسواق الدولية وخاصة المنافسة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، حيث قامت انجلترا بتخفيض كبير من قيمة عملتها ما ساعدها على تقوية مركزها التنافسي الدولي واكتساب أسواق جديدة على حساب الولايات المتحدة خاصة مما تسبب في خفض صادرات الولايات بنسبة 49 % خلال 1932-1933 ولمواجهة ذلك، قامت بتخفيض من قيمة الدولار بنسبة 40 %عام 1933-1934 فارتفع بذلك سعر الذهب 31 غ من الذهب الخالص من 20 إلى 35 دولار ونتيجة لذلك أصبح واضحا لانجلترا أنها لن تتمكن من الحصول على مزايا إضافية بتخفيض من قيمة عملتها، لذلك طلب من المؤتمر الاقتصادي الدولي عام 1933 بتخفيض الاستقرار في أسعار صرف العملات والابتعاد عن التخفيض في النقد التنافسي، لكن الولايات رفضت تحقيق مثل هذا الاستقرار ما جعل الولايات وبعض الدول المحايدة غير المتضررة من الحرب العالمية الثانية .

إنّ تفاقم الأزمات النقدية الدولية واشتداد الصراع على اكتساب الأسواق الخارجية استوجب البحث عن برنامج وخطط لإصلاح نظام النقد الدولي بهدف تحقيق نوع من التعاون النقدي الدولي وبالتالي درجة مناسبة من الاستقرار في التعامل النقدي الدولي ومن ثم تطوير المبادلات الدولية.

ت. النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتن وودز(1944– 1973)

كما تم الإشارة سابقا، فانه في ظل الأوضاع الاقتصادية والتغيرات الدولية غير المستقرة خلال الفترة الممتدة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية وأيضا بسبب أزمة الكساد العلمية (1918-1939) فانّ دولا كثيرة تخلت عن قاعدة النظام الذهبي بسبب عدم مرونته وفشله في تحقيق نمو في اقتصاديتها.

/ مؤتمر بريتن وودز:

وعلى اثر هذه الظروف وخلال الفترة الممتدة من 1-22 جويلية 1944 اجتمع ممثلو 44 دولة في المدينة الأمريكية (Bretton Woods) بمقاطعة (New Hampshire) تم إبرام اتفاقية (بريتن وودز) التي هدفت للوصول إلى نظام نقدي دولي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد الحرب العالمية الثانية . تم طرح في المؤتمر الدولي **"بريتن وودز"** نموذجان [88] من المشاريع لإقامة هذا النظام الدولي الجديد تمثلا في كل من المشروع الانجليزي **(John Maynard Keynes)** والمشروع الأمريكي**(Harry Dexter White)**.

[87]د. مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، مرجع سابق، ص. 68 -70

[88]د. مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى –الجزائر، بدون سنة، ص. 71 – 72

/ **المشروع الانجليزي (John Maynard Keynes):** اقترح المخطط الانجليزي إنشاء وحدة نقية دولية تحت اسم (**البانكور**) كقيمة غير قابلة للتحويل إلى ذهب .كما اقترح هذا المشروع بإقامة (**اتحاد دولي للتقاص**) بين أرصدة مختلف الدول من (**البانكور**) وهي عملية تتطلب إنشاء نظام لتقيم القروض من الدول التي لديها فائض من هذه العملة الدولية للدول التي تعاني منها من العجز ما يتطلب أيضا وضع نظام رقابي عل الحسابات الدائنة والمدينة. قام المشروع الانجليزي على مجموعة من الأسس التي تخدم مصالحه الخاصة أهمها:

- إعادة بناء اقتصادها مع القضاء علي مشكل العجز الكبير بميزان مدفوعاتها بحصولها على سيولات من عملة الدولار الأمريكي.
- إلقاء القيود المفروضة على السياسة النقدية وتحررها.
- تعزيز قوة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي للقيام بدورها كسوق نقدية دولية.

/ **المشروع الأمريكي(Harry DexterWhite)** :

اقترح المخطط الأمريكي أيضا إنشاء وحدة نقدية دولية تحت اسم (**أونيتاس**) كقيمة قابلة للتحويل إلى ذهب لكن بمعدل ثابت، اهتم المشروع:

- بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أكثر من اهتمامه بالمشاكل الجارية وعمليات التقاص.
- اقترح المشروع إنشاء صندوق تسوية مبادلات العملات كجهاز مسئول على تثبيت أسعار العملات الأجنبية للوحدة النقدية الحسابية الاونيتاس.
- تجهيز الموارد اللازمة من ذهب وعملات أجنبية يتم دفعها من طرف الدول التي ستنضم إلى هذا النظام الدولي الجديد.

وفي الأخير تم الاعتماد على المشروع الأمريكي في إنشاء النظام النقدي الدولي وبموجب اتفاقية بريتنوودز تقرر إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وانّ الوصول إلى نظام نقدي دولي جديد من خلال إيجاد نوع جديد من الثبات في السياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم بوضع أسس واضحة لنقل رؤوس الأموال بين الدول بهدف تسهيل عمليات التجارة الخارجية عن طريق ربط سعر العملات العالمية بالدولار الأمريكي. [89]والذي كان مدعوما خلال هذه الفترة بالذهب وهو ما يعرف "بنظام الصرف بالذهب" أين ينص على أنّ الدولار قابل للاستبدال بالذهب بسعر

[89] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، ط2، 2011، ص. 213

1دولار=0.888671غ من الذهب، ليستمر هذا النظام لغاية 15/اب/1971 ولم يعد الذهب أساسا لتحديد قيمة الدولار، وفي سنة 1973 أصبحت عملات الدول الصناعية الكبرى أكثر مرونة وأصبح العامل الرئيسي لحساب قيمتها هو عامل العرض والطلب السوقي.[90]

/ أهداف بريتن وودز

هدفت اتفاقية بريتن وودز لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وحتى بعض الأهداف السياسية الخفيةومن أهم ما جاءت به:[91]

- تفادي تكرار الكساد الكبير لعام 1929 وذلك من خلال إنشاء البنك الدولي لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب وصندوق النقد الدولي لوضع نظام مالي يرتكز على أسعار الصرف الثابتة مرتبطة باحتياطي الذهب الخاص بالو.م.أ.
- خلق تجارة دولية متعددة الأطراف وثبات أسعار الصرف، وقدرة التحويل ما بين العملات دون العودة لنظام الذهب والاعتماد على نظام سعر صرف مرن، وهذا ما يسمح للدول بإتباع سياسة نقدية تتلاءم مع ظروفها الداخلية .

نتج عن مؤتمر بريتن وودز مؤسستين دوليتين الأولى هي مؤسسة نقدية دولية تعرف بصندوق النقد الدولي (FMI) والثانية مؤسسة مالية دولية تعرف بالبنك الدولي (BM)

.

ثانيا:صندوق النقد الدولي

1 ظروف نشأة صندوق النقد الدولي:

كما تم الإشارة سابقا، أنّ الاقتصاد شهد الكثير من المشاكل التي أثرت على مستوى تطوره بدءا من الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 لتليها مخلفات الحرب العالمية الثانية في سبتمبر لسنة 1939، وبسبب الحاجة لتحقيق التعاون الاقتصادي الدولي تم عقد مؤتمر بريتن وودز في 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية أين اجتمعت

[90]د. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية (بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008)، دار وائل للنشر والتوزيع – فلسطين، ط 1، 2015، ص. 59

[91]ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 213- 214

44 دولة وفي 25 ديسمبر 1945 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ إلاّ أنّ أعماله بدأت في 1946 وأقرت على إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

كان نظام النقد الدولي ما بين الحربين يتسم بعدم الكفاءة والفعالية أين جاءت فكرة جديدة تنص على التعاون الدولي عن طريق إنشاء نظام نقدي دولي يساهم في تصحيح الأوضاع الاقتصادية الدولية التي تميزت بالمشاكل فقامت الدول المعنية بالتوقيع على تأسيس نظام دولي جديد على شكل صندوق النقد الدولي.

2 تعريف صندوق النقد الدوليوأهدافه:

يمكن تعريفه على انه مؤسسة نقدية عالمية تقوم بإدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق سياسات نقدية كفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات دول الأعضاء. تم إنشاء الصندوق في 25 ديسمبر 1945 من أصل 44 دولة ليصل في سنة 1995 إلى 188دولة. لقد حددت أهداف الصندوق الرئيسية في المادة رقم 01 من اتفاقية بريتن وودز في مايلي:[92]

- **تحقيق الاستقرار في أسعار سعر الصرف الدولية والمحافظة على اتفاقيات صرف المنظمة بين أعضائه وتجنب الانخفاض التنافسي في أسعار الصرف:** تضمنت اتفاقيةبريتن وودز على اتفاق الأعضاء على تبني أسعار صرف ثابتة والتخلص من مشكلة تخفيض قيم العملات على الصعيد التنافسي بين الدول ويكون تثبيت قيم العملات بمعيار الذهبوتم الإعلان عن أسعار الصرف وتسجيلها في سجلات صندوق النقد الدولي.
- **منح الثقة للأعضاء بإتاحة موارد البنك لهم بضمانات ملائمة:** وبهذا تساعد الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين مدفوعاتها دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مضرة بالاقتصاد القومي أو التقدم الدولي.

كما تحددت الأهداف الرئيسية لصندوق النقد الدولي المنصوص عليها في المادة الأولى من اتفاقية تأسيسه تمثلت في:[93]

- **تشجيع التعاون الدولي في المجال النقدي:** من خلال هيئةتحقيقالتنسيق وحل المشاكل النقدية الدولية.
- **تحقيق التطور والنمو في التجارة الخارجية:** من خلال تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لدول الأعضاء.

[92] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 217

[93] د. مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، الدار الأكاديمية، ط1، 2007، ص. 80

- **قيام ميزان مدفوعات متعدد الأطراف:** من خلال إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف الأجنبي التي تعيق من حركة نمو التجارة الخارجية.

3 دور صندوق النقد الدولي:

من أهم الوظائف التي يقوم بها الصندوق:

- منح القروض لمواجهة الأزمات والمشاكل التي حلت ببعض الدول خاصة النامية التي أرهقتها مشاكل المديونية الخارجية. فحجم القروض التي يمكن أن تحصل عليها الدولة العضو مرتبط بحجم حصة الدولة من الصندوق.
- مراقبة التطورات الخاصة بالسياسات الاقتصادية والمالية والسياسية لدول الأعضاء.
- تقديم المساعدات التدريبية والفنية والتقنية لدول الأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار صرف دول الأعضاء.
- تصحيح سياسات دول الأعضاء وحل المشاكل الاقتصادية.
- يقوم الصندوق في كل خمس سنوات بإعادة النظر في حصص دول الأعضاء.
- يقدم الصندوق مقدار 250 صوت التي تضاف إلى حصتها.

4 موارد صندوق النقد الدولي:

يقوم صندوق النقد الدولي بتوفير السيولة اللازمة وفقا لنظام الحصص لدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل مؤقتة في ميزان مدفوعاتها، يعتمد الصندوق على الموارد المالية التالية:

أ. **رأس المال الصندوق الأصلي:** يتكون من مجموع حصص مساهمة دول الأعضاء في الصندوق، فيطلب من كل عضو القيام بدفع 25 % من حصته ذهبا أو دولارا أو من مجموع حصتها من الاكتتاب بوحدات الحقوق الخاصة و 75 % من حصته بعملته الخاصة المقومة بالدولار. وخوفا من تعرض دول الأعضاء من الانكماش نصت الاتفاقية على الاحتفاظ بالعملات الوطنية في بنوكها المركزية ولكن تحت تصرف الصندوق. كما حددت الاتفاقية الحد الأدنى والأقصى للقروض الممنوحة.[94]

ب. **الاقتراض:** تم وضع اتفاقية ما بين دول الأعضاء (الاتفاقية العامة للاقتراض 1961) والاعتماد عليها في سنة 1962 تنص على إقراض الأعضاء عملة دولة معينة، بهدف تزويد الصندوق بسيولات إضافية.

[94] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص. 219

تشارك فيها حكومات مجموعة الدول الصناعية العشرة أو بنوكها المركزية بالإضافة إلى الاتحاد السويسري. عدلت هذه الاتفاقية من جديد في سنة 1997 وعرفت باسم الاتفاقية الجديدة للاقتراض وهي أكثر شمولية من الأولى تضم 25 بلد ومؤسسة تسمح كل من الاتفاقيتان بمنح 34 بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أو ما قيمته 46 بليون دولار أمريكي.

ت. **حقوق السحب الخاصة (DTS)**: خلال بداية سنوات الستينات وتحديدا منذ عام 1964 عقد اجتماع يجمع كل من وزراء المالية ومحافظو المصارف لمجموعة دول العشرة لوضع خطة لانشاء احتياطات اظافية للصندوق لمواجهة مشكل نقص السيولة الدولية الذي بدأ منذ 1953، غير أنّ الوضع تفاقم بداية سنة 1963، ومن أهم الأسباب التي جعلت من مشكل السيولة قضية يجب التطرق إليها:[95]

عدم الارتفاع في مستوى احتياطات الذهب الخاصة بدول الأعضاء في الصندوق بدءا من سنة 1962 على عكس ما كانت عليه قبل السنوات الثلاثة السابقة، وخلال سنة 1966 تفاقمت المشاكل بسبب التدفق الكبير في كميات الذهب إلى الخارج، أين ارتفع الطلب عليه وعلى اثر هذه الظروف توقع المضاربون بارتفاع أسعاره ما أدى بهم إلى الزيادة الكبيرة في شراءه فكان هذا سببا في خفض من قيمته من طرف السلطات النقدية الدولية ما قيمته 37.8 بليون دولار في عام 1968 وهو أدنى مستوى عرفه سعر الذهب خلال عقد كامل. وفي ظل هذه الظروف كان من الضروري إيجاد السلطات النقدية الدولية نوع جديد من الاحتياطات الدولية المقبولة من كافة دول الأعضاء.

قوبل برنامج حقوق السحب الخاصة والتي تم إنشاؤها من قبل الصندوق بالقبول وأصبحت عملة حسابية سارية المفعول بدءا من 28 جويلية 1969 وبدأ العمل بها في سنة 1970. بجعلها وحدة حسابية دفترية **(وليست وحدة نقدية ملموسة)** لتكون الرصيد الاحتياطي الإضافي مع الذهب والدولار، بهدف زيادة السيولة النقدية الدولية للصندوق.

ارتبطت قيمتها في البداية بالدولار الأمريكي أين حددت قيمة 1 حق سحب خاص= 1 دولار، وبعد سنة 1973 أدخلت تعديلات على قانون الصندوق لتقييم وحدات حقوق السحب الخاصة يرتكز على سلة من العملات الدولية متكونة من 16 عملة لأكثر الدول المساهمة في حجم التجارة الدولية ثم من سلة متكونة من 5

[95] د. مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، الدار الأكاديمية، ط1، 2007، ص. 148- 150

عملات رئيسية فقط (الدولار، الفرك، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الدتش الألماني). وبعد دخول (**اتفاقية ماسترخت**) لإقامة نظام النقد الأوروبي وظهور اليورو كعملة دولية أوروبية سنة 1999 أصبحت سلة العملات الرباعية، وفي سنة 2016 دخل الووهان الصيني مع المجموعة التي يستعملها الصندوق لتحديد قيمة حقوق السحب الخاصة والمتكونة من: [96]الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، الجنيه الإسترليني، الين الياباني، الووهان الصيني .

ومن الواجب ذكره أنّ تحديد حصة الاكتتاب من حقوق السحب الخاصة لكل دولة لا يكون حسب رغبات الدولة واختياراتها وإنما تتحدد تبعا لحجم الناتج القومي للدولة ومدى مساهمة الدولة العضو في مجموع التجارة الخارجية، كما منح بعض الزيادات الاستثنائية لبعض دول الأعضاء بعد مراجعة أوضاعها الاقتصادية.[97]

تتميز حقوق السحب بسيولة معينة تكون على شكل قيمة حسابية دفترية، وفي حالة رغبة أي دولة عضو استخدام حصتها من حقوق السحب يجب عليها استبدالها بعملة حقيقية قابلة للاستعمال المباشر ولا بد على بلد محدد من قبل الصندوق بتلقيها. يتدخل الصندوق بصفة مباشرة لتأمين السيولة الضرورية للدول الأكثر احتياجا مع الدول الأكثر قوة في ميزان مدفوعاتها. ومثال ذلك:

إذا قرر الصندوق إصدار في سنة معينة قيمة (بليون وحدة حقوق سحب خاصة) وكانت حصة الدولة (أ) تساوي 20 % من مجموع الحصص الكلية في الصندوق، وانطلاقا من ذلك تتحصل الدولة (أ) على قيمة 200 مليون وحدة حق سحب خاص. ليصبح بذلك حسابها دائنا لدى الصندوق بمقدار 200 مليون وحدة حق سحب خاص.

وفي حالة إذا ما احتاجت الدولة (أ) لاستخدام عملات أجنبية لتعزيز موقفها في السوق الخارجي فهذا يتطلب منها إبلاغ الصندوق عن رغبتها في استعمال وحدات السحب الخاصة بها. وتحدد الدولة (أ) طلبها على عملة أو عدد من عملات الدول الراغبة فيها.

فمثلا: إذا رغبت الدولة (أ) في حصولها على ماركات ألمانية مقابل (70 مليون وحدة حقق سحب خاص) يقابله حساب ألمانيا دائنا بنفس القيمة.

[96] بتصرف، د. مازن عبد السلام أدهم،مرجع سابق، ص. 153

[97] د. مازن عبد السلام أدهم،مرجع سابق، ص. 84

5 هياكل صندوق النقد الدولي:

يتكون صندوق النقد الدولي من الأجهزة المسيرة والأجهزة الاستشارية والتي مهامها تتمثل في :

أ. **الأجهزة المسيرة**:تتكون الأجهزة المسيرة من مجلسين مجلس المحافظين ومجلس التنفيذيين:

- **مجلس المحافظين:**

مقره بواشنطن،يتكون مجلسالمحافظين من محافظ يكون عادة إما وزيرا للمالية أو رئيسا من رؤساء البنوك المركزية، كما يظم ممثليدول الأعضاء، مدة العضوية فيه 5 سنوات. يجتمع المجلس مرة واحدة في السنة (سبتمبر)، يتم التصويت بداخله على أساس التمييز في الأصوات (3/2)، يتخذ مجلس المحافظين القرارات المتعلقة بـ:

- انضمام وانسحاب الدول.
- مراجعة أشكال الاقتراض.
- يتخذ قرارات إنشاء أو إلغاء حقوق السحب الخاصة.

- **المجلس التنفيذي:**

يتكون من 24 مدير تنفيذي (يتم تعيين مدراء 5 منهم من قبل الدول التي تمتلك أكبر الحصص، والباقي يتم انتخابه من قبل مجلس المحافظين)، عضويته لمدة سنتين قابلة للتجديد، يقوم بإدارة المهام وتسيير العمليات النقدية. يتمتع المجلس التنفيذي بسلطات واسعة مفوضة من قبل مجلس المحافظين. يتم انتخاب المدير العام للصندوق من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة 5 سنوات. والذي يقوم برئاسة المجلس التنفيذي مع إدارة الأعمال اليومية الخاصة بالصندوق.

- **الأجهزة الاستشارية:** تعملالأجهزة الاستشارية داخل الصندوق وخارجه، تنقسم إلى قسمين :
- **الأجهزة الاستشارية داخل الصندوق:** تتمثل في **اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية و** التي تقدم الإرشادات المتعلقة بالنظام النقدي، تتكون من 24 محافظ يجتمع مرتين خلال السنة.
- **الأجهزة الاستشارية خارج الصندوق** :تتمثل في اللجنة المشتركة بين مجلس المحافظين للصندوق والبنك الدولي، يتكون من 222 عضو، تقدم تقرير حول سياسة التنمية والوسائل الأخرى التي تخص البلدان النامية، يجتمع مرتين في السنة.

ثالثا:البنك الدولي

1 تعريف البنك الدولي

هو ثاني مؤسسة نقدية مقره بواشنطن تمّ إنشاؤها من قبل اتفاقية برين وودز والموقعة في جويلية 1944 بهدف بعث أساس جديد للنقد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وقواعد التبادل التجاري بين الدول. ولقد تم إنشاؤه لتوفير السيولة المالية اللازمة لتمويل المشاريع لتنمية اقتصاديات الدول النامية وإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

2 دور البنك الدولي:

من أهم الأدوار المخصصة له:

- إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية.
- توفير السيولة المالية اللازمة لتمويل المشاريع لتنمية اقتصاديات الدول النامية
- إدارة هذه المشاريع والعمل على ضمان نجاحها عن طريق تقديم النصائح والإرشادات التقنية والفنية والإدارية خاصة للدول المتخلفة اقتصاديا وهذا قبل منح القروض وبعض المنح.
- العمل على تحقيق توازن في التجارة الخارجية.
- فض النزاعات المالية بين دول الأعضاء .
- تدريب موظفي دول الأعضاء على إدارة المشاريع.

3 هياكل وأجهزة البنك

أ. مجلس المحافظين:

يظم ممثلي دول الأعضاء، تقوم كل دولة عضو في البنك بتعيين محافظ ونائب محافظ لمدة 5 سنوات ليمثل العضو في اجتماعات المجلس الذي يجتمع مرة كل سنة خلال شهر سبتمبر. يختص بوضع السياسة العامة للبنك.

ب. المدراء التنفيذيين:

هو المسئول عن عملية تسيير عمليات البنك الدولي، يترأس هذا المجلس مدير البنك الذي يختاره المدراء التنفيذيون لمدة 5 سنوات والذي يقوم بإدارة البنك والفصل الفصل وتعيين المدراء. يجتمع مرة واحدة كل شهر، يتم تعيين 5

من المديرين التنفيذيين والبالغ عددهم 24 مدير من قبل الأعضاء 5 التي تمتلك أكبر عدد من الأسهم رأس المال، والباقي تنتخبهم دول الأعضاء الأخرى.

ت. **الموظفين**:يعمل بالبنك ما يزيد عن 9300 عامل، بما في ذلك خبراء الاقتصاد والمحللين الماليينينتمون إلى 160 بلد.

1 مؤسسات البنك الدولي:

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)**: تأسس سنة 1944 باشر مهامه في 1945، هدفه المساهمة في تمويل وإعادة بناء الدول المتضررة بعد ح.ع. 2، وكذا تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية، مع العمل على تطوير المبادلات التجارية الدولية مع المحافظة على ميزان مدفوعات دول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية.
- **هيئة التمويل الدولية (SFI)**: تأسست في 1956، ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية لدول الأعضاء بتوفير بيئة عمل جديدة وملائمة.
- **الهيئة الدولية للتنمية (AID)**: تأسست في 1960، تقوم بمساعدة الدول الأكثر فقرا من خلال تقديم قروض بدون فائدة.
- **المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار (CIRDI)**: تأسس في 1966، يسعى إلى تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة.
- **الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (AMCI)**: تأسست في 1988، تقدم ضمانات على شكل تأمينات ضد المخاطرة المتعلقة بالمخاطر السياسية للمستثمرين في الدول النامية والمقرضين لها.

جدول رقم (1.5): أهم الفروق ما بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

صندوق النقد الدولي	البنـــــــك الدولي
الإشراف على النظام المالي الدولي	السعي للترويج للتنمية الاقتصادية للدول الأفقر بالعالم
يعزز الاستقرار في أسعار الصرف وينظم تبادل العلاقات ما بين دول الأعضاء	يساعد البلدان النامية من خلال تمويل طويل الأجل للمشاريع وبرامج التنمية
يساعد جميع الإغضاء سواء كانت متقدمة أو نامية التي تواجه صعوبات مؤقتة في ميزان المدفوعات	يوفر المساعدة المالية الاستثنائية عبر المؤسسة الدولية للتنمية للدول النامية
يستمد موارده المالية بالارتكاز على اشتراكات دول الأعضاء	يستمد معظم موارده المالية عن طريق الاقتراض منسوق السندات الدولية
يبلغ عدد موظفيه 2300 موظف	يبلغ عدد موظفيه 9300 موظف

المصدر: من إعداد الأستاذة بالاعتماد على مختلف الدراسات السابقة

2 موارد تمويل البنك الدولي:

تتمثل الموارد المالية التي يعتمد عليها البنك الدولي في عملية التمويل في المصادر التالية:[98]

أ. **اكتتابات دول الأعضاء في رأس المال:** من أجل القيام بنشاطه المخول إليه، يحتاج البنك إلى موارد مالية يتم الحصول عليها من طرف حصص دول الأعضاء.

ب. **الأرباح المحققة من عمليات التمويل وإدارة الأموال:** من خلال العمليات التمويلية التي يقوم بها البنك استطاع أن يحقق أرباح سنوية كبيرة خاصة أثناء منحه للقروض طويلة الأجل بسعر فائدة مرتفعة. كما أنّ الأرباح لا يتم توزيعها وإنما إضافتها إلى احتياطات البنك.

ت. **بيع السندات في الأسواق العالمية:** يعتبر البنك الدولي أكبر مؤسسة دولية تمويلية فهو بذلك يتحمل مسؤولية كبيرة لأهمية الدور التمويلي الذي يقوم به، وعلى هذا الأساس أصبح من غير الممكن اعتماده فقط على حصص الاشتراكات الخاصة بدول الأعضاء للإقراض وإنما اعتماده أيضا على إصدار سندات متعددة الآجال (قصيرة، متوسطة وطويلة).

[98] د. مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، الدار الأكاديمية، ط1، 2007، ص. 91- 95

تتم عملية بيع السندات للدول مباشرة أو مصاريفها المركزية ومؤسساتها أو عن طريق أسواق الاستثمار أو البنوك التجارية أو مصارف الاستثمار أين تقوم هذه الأخيرة بشرائها بهدف استثمارية أو لاستعمالها كغطاء لإصدار عملاتها الوطنية.

ث. **الاقتراض من الحكومات والمصارف المركزية لدول الأعضاء ومن المؤسسات المالية الخاصة:** لقدرة البنك على القيام بدوره ولتحسين أدائه المالي والتمويلي يقوم البنك الدولي بالاقتراض من مختلف المصادر والدول المتاحة له أين كانت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية هي المقرض الوحيد لتتغير بعد ذلك معاملاته في سنوات الستينات لتتجه الأنظار إلى الأسواق اليابانية وفي سنوات السبعينات إلى دول منظمة الأوبك.

إلاّ أنّ البنك يبقى حريصا على التعامل مع أسواق الدول التي تحقق فائض في ميزان مدفوعاتها، كما أنّ عمليات الاقتراض كانت تتم بالعملات القوية في أسواق أسعار الصرف.

رابعا:انهيار نظام بريتن وودز والتطورات النقدية بعده:

1 انهيار اتفاقية بريتن وودز

إنّ مفهوم انهيار اتفاقية بريتن وودز لا تعني بالضرورة انهيار المؤسستين الناتجتين عن الاتفاقية والدليل على ذلك بقاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقيامهما بالدور المطلوب. ولكن في الحقيقة نقصد بانهيار اتفاقية بريتن وودز هو سحب من الصندوق أهم الصلاحيات الرئيسية المخولة إليه وخاصة دور الصندوق في تحقيق مستويات الثبات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

لم يسمح هذا النظام للدول بالقيام بإجراءات تصحيحية للعجز في ميزانيتها مقارنة بنظام الذهبفقد اقتصر على عملة واحدة وهي الدولار ،ما يفسر أنّ حالة استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار الأمريكي. كما أنه لم يأخذ النظام النقدي الجديد في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية.[99] إضافة لما تم ذكره، يمكن تلخيص أسباب انهيار اتفاقية بريتن وودز إلى المشاكل التالية:[100]

- **مطالبة بعض الدول من إتباع سياسة الحماية التجارية على سلعها:** عوضا عن التحرير التجاري الدولي لسلعها كانت سببا في خلق بعض الأزمات النقدية التي تعرضت لها معظم دول العالم.
- **تعرض بعض العملات الخاصة بالدول الكبرى للأزمات:** مثل الأزمة التي تعرضت لها المملكة المتحدة للجنيه الإسترليني سنة 1967، وأزمة المارك الألماني والفرنك الفرنسي لسنة 1968، بالإضافة إلى أزمة الين الياباني والدولار الأمريكي وبسبب هذه الأزمات انخفضت درجة التعاون بين الدول العشرة الكبرى كما تأكدت دول العلم أنّ الو.م.أ غير قادرة على إدارة النظام النقدي الدولي.
- **العجز بميزان المدفوعات الأمريكي مع ارتفاع في معدلات التضخم والبطالة:** قام الرئيس الأمريكي السابق (**ريتشارد نيكسون**) في 15/08/ 1971 في خطابه تحت عنوان: **"السياسات الاقتصادية الجديدة "** الإعلان عن قيام أمريكا بضرورة إصلاح الأوضاع تخلي الولايات المتحدة عن تحويل الدولار الأمريكي للذهب والإعلان النهائي على انهيار نظام بريتن وودز. تضمنت الإصلاحات الإجراءات التالية:

---

[99] لنظام النقدي الدولي، الموسوعة السياسية، في الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary، تاريخ الاطلاع: 11-06-2022 ، h.18

[100] د. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي – الإسكندرية، ط1، 2007، ص. 22- 23

- وقف تحويل الدولار إلى ذهب أي وقف التزاماتها الدولية .
- خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10 . %
- فرض ضريبة على السلع التي تدخل إلى أمريكا سعيا إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية.

ملاحظة: انهيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما اضطرت بعض الدول إلى تعويم عملاتها.

2 التطورات النقـدية العالمية بعد انهيار نظام بريتن وودز

تعرف باسم **مرحلة نظام أسعار الصرف المرنة** [101]وهي المرحلة التي جاءت على أنقاض مرحلة نظام بريتونوودز، والتي قامت على "**قاعدة تعويم العملة** "، أي جعل سعر صرف العملة المحلية مستقلا عن العملات الأخرى في السوق العالمية، أي مرتبط بقوى العرض والطلب. وفي هذه المرحلة لتنتقل المعاملات الدولية من مرحلة ثبات الأسعار إلى مرحلة تعويم العملة.

اجتمع ممثلو دول أعضاء صندوق النقد الدولي برئاسة مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في سنة 1974 تعلقت مهمتها في تحديد اقتراحات والتي تم عرضها في سنة 1976 والمصادقة عليه من طرف 85 % من دول الأعضاء ذات 78.52 %من الحجم الإجمالي للحصص في الصندوق، وهذا لتعديل نظام الصرف الدولي. وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر جمايكا تم فيه تطبيق التعديل الثاني لاتفاقية بريتن وودز، تضمنت بنود الاتفاقية مايلي: [102]

- إعطاء حرية اختيار نظام الصرف الملائم لدول الأعضاء (أسعار صرف ثابتة أو عائمة أو مختلطة)
- إلغاء الذهب كعملة نقدية رسمية وجعله سلعة تتحدد سعره بالعرض والطلب عليه.
- جعل من حقوق السحب الخاصة (الذهب الورقي) من الأصول الاحتياطية الدولية وجعلها نقود حيادية.
- ساهمت الاتفاقية في الرفع من الموارد المالية للصندوق لتسهيل إمكانية الحصول على قروض لدول الأعضاء ليزيد حجم قروضه إلى دول الأعضاء من 10.3 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في 1978 إلى

[101]النظام النقدي الدولي، الموسوعة السياسية، في الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary، تاريخ الاطلاع: 11-06-2022 ، 18. h

[102]د. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، ط2، 2009، ص.32-33

22.9 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في 1983 (بسبب اتفاقية 1984 ما بين السعودية، اليابان، بلجيكا).

- إعطاء للصندوق دور الإشراف على النظام النقدي الدولي مع مراقبة تطورات موازين المدفوعات وفي سياسات الاقتصادية لدول الأعضاء وخاصة المدينة.

ملاحظة: كان لدور اتفاقية جمايكا دور في إنهاء دور الذهب في النظام النقدي الدولي مع تدعيمها لحقوق السحب الخاصة.

استنتاجات المحاضرة الخامسة

- كان الهدف من وراء إنشاء نظام نقدي دولي تحقيق الاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة الدولية وتنظيم عمليات التبادل التجارية بين دول العالم
- يمثل النظام النقدي الدولي مجموعة من القواعد والآليات المستخدمة لتسهيل بناء العلاقات النقدية الدولية وتسهيل تدفق ونشاط التجارة الدولية مع تحقيق الاستقرار في العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان نموها.
- تم الاعتماد على المشروع الأمريكي في إنشاء النظام النقدي الدولي وبموجب اتفاقية بريتنوودز تقرر إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- نتج عن مؤتمر بريتن وودز مؤسستين دوليتين الأولى هي مؤسسة نقدية دولية تعرف بصندوق النقد الدولي (FMI) والثانية مؤسسة مالية دولية تعرف بالبنك الدولي (BM) .
- انهيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما اضطرت بعض الدول إلى تعويم عملاتها.
- ساهمت اتفاقية جمايكا في إنهاء دور الذهب في النظام النقدي الدولي مع تدعيمها لحقوق السحب الخاصة (الذهب الورقي) .

قائمة المراجع

1 -خبازي فاطمة الزهراء، النظام النقدي الدولي (المنافسة- أورو- دولار)، دار اليازوري للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة العربية.

2 -توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان، ط1، 2004.

3 -د.أحمد فريد مصطفى، د. سهير مُحَّد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية، 2000.

4 -د. مروان عطون، أزمات الذهب في العلاقات النقدية الدولية، دار الهدى –الجزائر، بدون سنة.

5 -ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، ط2، 2011.

6 -د. يوسف أبو فارة، الأزمات المالية والاقتصادية (بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008)، دار وائل للنشر والتوزيع – فلسطين، ط1، 2015.

7 -د. مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، الدار الأكاديمية، ط 1، 2007.

8 -د. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي – الإسكندرية، ط1، 2007.

المحاضرة السادسة: اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة

تمهيد

تلخص كلمة (**GATT**)الأحرف الأولى من اسم الاتفاقية (**General Agreement on TariffsandTrade**) والتي تعني "**الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة**". نشأت لتحقيق هدف التقليل من مشكلة القيود الجمركية وخاصة القيود الكمية المفروضة على تجارة المواد المصنعة و الزراعة و الأنسجة والخدمات. عرفت اتفاقية الجات عدة جولات بسبب عدم استكمال المفاوضات فيكل جولة، وكان من آخر الجولات جولة مراكش كجولة وليدة لإنشاء ما يعرف اليوم بالمنظمة العالمية للتجارةالتي أكملت الدور الذي بدأت فيه اتفاقية الجات.

في هذه المحاضرة سيتم التطرق لمختلف الجولات التي عرفها التاريخ من بدايتها لآخر جولة التي كانت سببا في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

أولا:الإطار العام للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركيةوالتجارة

1 نشأة اتفاقية الجات:

بعد الحرب العالمية الثانية 1939 فكرت الولايات المتحدة الأمريكية بإحياء تجارتها الدولية من خلال وضع نظام تجاري دولي جديد متعدد الأطراف. تمّ قبول الاقتراح الأمريكي وانعقاد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف بلندن في سنة 1946 واستمرت بجنيف في سنة 1947 لينتهي المؤتمر في 24 مارس 1948 بهافانا (عاصمة كوبا). وقد نتج عن هذا المؤتمر وثيقة تعرف "**بميثاق هافانا**"*، غير أنّالولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1950 قامت بسحب موافقتها عليها ورفضت المصادقة عليهابحكم أنها لا تلبي كافة مصالحها.[103]

اغتنمت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة من جديد، موجهة دعوة إلى 23 دولة لعقد مؤتمر دولي في جنيف سنة 1947 للتفاوض على تخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من حدة القيود الكمية على الواردات المعيقة للتجارة الدولية. تم إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في أكتوبر 1947، وأصبحت سارية التطبيق منذ 01 جانفي 1948 بهدفإقامة تجارة دولية حرة ما بين الأعضاء.

---

[103] د. عاطف، الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة)، مجموعة النيل العربية، ط1، 2002، ص. 16- 17

***تعرف باسم ميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية: اشتمل ميثاق هافانا على مجموعة من المبادئ والأسس والنصوص لتنظيم التجارة الدولية لتحقيق العدالة وعدم التمييز في ما بين الدول، مع إنشاء منظمة للتجارة الدولية.**

2 مبادئ اتفاقيةالجات:

اعتمدت الجات على مجموعة من الأسس والمبادئ المتفق عليها من طرف أعضائها وهذا لتحقيق سيرورتها، تمثلت في: [104]

أ. **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ينص هذا المبدأ الوارد بالمادة الأولى من الاتفاقية على: ضرورة منح كل عضو جميع المزايا والحصانة والامتيازات التي تمنح لأي منتج خاص بدولة أخرى دون تحت أي شرط. ما يفسر أنّ كل معاملة تفضيلية تمنح لأي دولة فانّ دول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية تستفيد منها لتحقيق مبدأ المساواة في المعاملة ما بين الدول. تضمنت اتفاقية الجات بعض الاستثناءات التجارية الدولية، تمثلت في:

ب. **الإعفاءات والتنازلات الجمركية بين الدول المنتمية إلى نفس الإقليم الجغرافي الواحد:** أين تسمح اتفاقية الجات بخلق التكتلات الاقتصادية أو التجارية ما بين الدول المتقاربة إقليميا، دون منح هذا الاستثناء لباقي الأعضاء.

ت. **حق الدول النامية في إبرام اتفاقيات ومناطق تجارية حرة فيما بينها:** لتشجيع المبادلات التجارية فيما بينها، دون منح هذا الاستثناء لباقي الأعضاء.

ث. **المعاملة التفضيلية للدول النامية نظير الدول المتقدمة:** : ينص هذا المبدأ بتقديم اتفاقية الجات معاملات تفضيلية للدول النامية، تأخذ شكل شروط تجارية مسهلة لوصول صادرات الدول النامية لأسواق الدول المتقدمة مع حماية منتجاتها من المنافسة القوية وغير المتوازنة من طرف أسواق الدول القوية .كما يشترط على هذه الأخيرة ضرورة فتح أسواقها أمام المنتجات الخاصة بالدول النامية للرفع من صادراتها ومداخيلها من الصرف الأجنبي اللازم لتمويل وتطوير المشاريع الاقتصادية الخاصة بها.

ج. **مبدأ الشفافية:** ويعني هذا المبدأ عدم استخدام **القيود غير الجمركية*** بمختلف أنواعها ،كوسيلة لحماية المنتج المحلي وعدم تميزه على المنتج المستورد. إلا في حالات استثنائية (كالمنتجات الزراعية، السمكية..)

---

[104] د. عاطف، الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة)، مرجع سابق، بتصرف، ص. 18-20

*** ومن الأمثلة عن القيود غير الجمركية: (الدعم المحلي لبعض المنتجات الوطنية، فرض الضرائب على المنتجات المستوردة التي تتفوق على المنتج الوطني، تغيير الأنظمة للمستوردين).**

الشفافية: حسب الاتفاقية فانّ الرسوم الجمركية هي الوسيلة الوحيدة لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية. مع استبعاد فكرة القيود غير الجمركية.

ح. **مبدأ عدم التمييز:** ينص هذا المبدأ على أنّ استخدام القيود على التجارة الدولية يجب أن يكون بطريقة غير تمييزية وتفضيلية ما بين أعضاء الجات.

خ. **مبدأ المفاوضات:** ينص هذا المبدأ على ضرورة اللجوء إلى المفاوضات التجارية ما بين الأعضاء.

د. **مبدأ المعاملة الوطنية على المنتجات المستوردة:** ينص هذا المبدأعلى ضرورة منح المنتجات المستوردة (الأجنبية) عند دخولها للأسواق الحلية نفس المعاملة التي يتمتع بها المنتج المحلي من تسعير وتوزيع..

3 جولات الجات:

مرت الجات بثمانية جولات يمكن توضيحها في المراحل التالية:[105]

أ. **جولة جنيف الأولى (1947– 1949)**: كانت بمدينة جنيف السويسرية، شاركت فيها 23 دولة، كانت ناجحة مقارنة مع الجولات اللاحقة، تم التفاوض فيها على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع حوالي **45000** بند من بنود التعريفات الجمركية.

ب. **جولة أنسي (1949– 1950)**:كانتبفرنسا، شاركت فيها 13 دولة، تم تخفيض التعريفة الجمركية بحوالي 5000 بند من بنود التعريفات الجمركية.

ت. **جولة توركاي (1950–1951)**: كانت بمنتجع توركاي بجنوب غرب انجلترا،شاركت فيها 38 دولة، هدفت إلى تحقيق نفس الأهداف الخاصة بالجولات السابقة (خفض المزيد من ضرائب الاستيراد)، كما تم فيها تقديم تنازلات تقدر بحوالي 8700 تنازل تعريفي.

ث. **جولة جنيف الثانية (1954–1957)**: كانت بمدينة جنيف السويسرية، شاركت فيها 33 دولة، تم وضع تخفيضات في التعريفات الجمركية بمقدار 2.5 مليار دولار.

ج. **جولة ديلون (1960–1961)**: كانت بمدينة جنيف السويسرية، شاركت فيها 26 دولة،تم فيها تنسيق اتفاق التعريفة مع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية وقد نجح مثلوا تلك الدول بالتنازل عن 44000 كتنازل تعريفي بقيمة سلع تقدر ب4.9 مليار دولار.

ح. **جولة كنيدي (1964–1967)**: كانت بمدينة جنيف السويسرية، شاركت فيها 53 دولة، تم التطرق فيها إلى التعريفات والإجراءات المضادة للإغراق، أين حددت التعريفات الجمركية المنخفضة حوالي 40 مليار دولار.

[105] أ.د. أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، دار النهضة العربية ، 1975، ط1، ص.107

خ. **جولة طوكيو (1973–1979)**: كانت بمدينة طوكيو باليابان مدينة جنيف بسويسرا، شاركت فيها 99 دولة، أين تطرقت إلى إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية، وتعتبر من أحسن الجولات أين حققت نتائج ايجابية: كتخفيض للتعريفات الجمركية قدرت بحوالي 155 مليار دولار، المعاملة التفضيلية للدول النامية، عقد اتفاقات قانونية تحد من آثار التدابير التعريفية، واتفاقيات خاصة بلحوم الأبقار، منتجات الألبان، التجارة في الطائرات المدنية.

د. **جولة الأوروجواي الأولى والثانية (1986– 1994)**:

ذ. **جولة الأوروجواي الأولى (1986)**: كانت بمدينة بونتاديلإست بالأوروجواي بأمريكا الجنوبية، شاركت فيها 103 دولة نهاية 1986 و 117 دولة في نهاية 1993، كانت من أكثر الجولات تعقيدا، وذلك لاتساع الكثير من المجالات والنقاط التي تمّ التطرق إليها: كتحرير تجارة السلع وتجارة الخدمات، المنتجات الزراعية، الملكية الفكرية.

ر. **جولة الأوروجواي الثانية (1994)**: كانت بالمغرب بمدينة مراكش، شاركت فيها 125 دولة في 15 أفريل 1994. في سنة 1993 عقد وزراء التجارة لكل من (**الاتحاد الأوروبي واليابان والو.م.أ**) اجتماعا تمّ الاتفاق فيه على دراسة كل المشاكل المتعلقة بجولة الأوروجواي الأولى. حيث تم إدخال تجارة الخدمات والملكية الفكرية لأول مرة بالإضافة إلى المعاملة الخاصة للدول النامية ومنع الإغراق.

تمّ حل هذه المشكلات واختتمت الجولة ليتم التوقيع النهائي على الاتفاقية في المغرب (مراكش) في 15-04- 1994 ولكن دخلت حيز النفاذ القانوني في 1995- 01-01، وكان من نتائج هذه الجولة : "**قيام المنظمة العالمية للتجارة**".

ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة(OMC)

1 تعريف ونشأة المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة حسب اتفاقية مراكش من المادة الأولى والثامنة على أنها :" **اتفاقية تعرف باسم المنظمة العالمية للتجارة، تتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاؤها بالصفة القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم.**"[106] مقرها بجنيف (سويسرا).

[106] د. محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص. 26

2 أهداف المنظمة:

تهدف المنظمة لتحقيق مجموعة من الأهداف نجملها في مايلي:[107]

- إدارة وتطبيق الاتفاقات التجارية الدولية التي تعنى بها المنظمة والمتمثلة في تحرير التجارة الدولية من خلال وضع نظام تجاري دولي متعدد الأطراف يعتمد على عملية إلغاء القيود المعبقة لتدفق حركة التجارة الدولية.
- مراقبة السياسات التجارية لدول الأعضاء حسب ما تم الاتفاق عليه من قواعد وأسس والتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة من خلال تطبيق أحكام الاتفاقية الخاصة (الأوروجواي الثانية) بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة المشتملة على **ستة عشر مادة**.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التي لها علاقة بصنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، كتعاونها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- تقديم المساعدات الفنية والتكنولوجية وبرامج التدريب المتعلقة بالسياسات التجارية للدول النامية.
- فض النزاعات التجارية ما بين دول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية وهذا حسب ما يقرره المؤتمر الوزاري.
- تحقيق الاستخدام العقلاني لموارد العالم وزيادة الإنتاج المستمر في السلع والخدمات ما يسمح بالمحافظة على البيئة وحمايتها مع دعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك. وكل هذا بهدف توفير الحماية للسوق الدولي بجعله يعمل في بيئة مناسبة، لتحقيق مختلف مستويات المعيشة والتنمية، والعمالة الكاملة.
- توسيع الإنتاج الدولي عن طريق التقسيم الدولي للعمل ما يسمح بزيادة مستوى التجارة الدولية.

وأخيرا يمكن القول أنه بسبب الرغبة في تكملة الجزء الثالث من أجزاء النظام الدولي تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي الركائز الثلاثة التي يرتكز عليها الاقتصاد الدولي أين تمّ تحرير الأنظمة النقدية والمالية والتجارية من خلال :[108]

- **تحرير النظام النقدي الدولي** من خلال **صندوق النقد الدولي** الذي يقوم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية مثل: أسعار الصرف وميزان المدفوعات، المديونية الخارجية، أسعار الفائدة، السقوف الائتمانية للبنوك.

---

[107] بتصرف: د.وسام نعمت إبراهيم السعدي، الآفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية (بين مظاهر العولمة وتدويل السيادة)، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، 2015، ص. 57- 64 /د. محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص. 31 – 32

[108] سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، ط1، 2004،دار الحامد للنشر والتوزيع ص. 41

- **تحرير النظام المالي** من خلال **البنك الدولي** الذي يقدم المساعدات لدول الأعضاء خصوصا الدول النامية والفقيرة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لتحقيق المشاريع الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.
- **تحرير النظام التجاري الدولي** من خلال **المنظمة العالمية للتجارة** التي تقوم بتحرير التجارة الخارجية ووضع القوانين التي تعمل على تنمية التجارة الدولية بين دول الأعضاء وحل النزاعات التجارية.

3 هيكل المنظمة

يتميز الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة بمبدأ تعدد الأجهزة بسبب تنوع اختصاصات الأجهزة احتراما لمبدأ تقسيم العمل فنجد فيه أجهزة ذات اختصاص عام (الأجهزة العامة) و أجهزة ذات اختصاص خاص (الأجهزة الخاصة) ولكن نوع من الاختصاص يتعلق بمهام محدد. وهذا ما يسمح بتحقيق السرعة والفعالية في اتخاذ القرارات، يمكن توضيح هيكل المنظمة في الأجهزة التالية:[109]

أ. **الأجهزة العامة**

تتمثل الأجهزة العامة للمنظمة في تلك الأجهزة التي تم تحديدها في اتفاقية مراكش والتي تشمل كل من:

/ المؤتمر الوزاري:

هو العمود الفقري للمنظمة لما له من أدوار مهمة وجوهرية، يتكون المؤتمر الوزاري من ممثلي جميع دول الأعضاء (المادة 1/4 من اتفاقية مراكش). يعتمد على مبدأ المساواة ما بين دول الأعضاء في عملية التشكيل والتصويت. يعقد المؤتمر الوزاري اجتماعات دورية مرة على الأقل كل سنتين (المادة 1/4 من اتفاقية مراكش)، يتميز باختصاصه العام أين يقوم بالمهام الرئيسية للمنظمة، له السلطة باتخاذ القرارات الخاصة بـ:

- **منح العضوية** : يختص باتخاذ القرارات المتعلقة بانضمام الدول للمنظمة يتم بأغلبية ثلثي الأعضاء (المادة 2/12 من اتفاقية مراكش)
- **منح الإعفاءات والتعديلات:** تستطيع دول الأعضاء، ومجالس شؤون التجارة في السلع والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية تقديم اقتراحاتها التعديلية على المؤتمر الوزاري المسئول وحده بدراستها (قبولها أو رفضها) وعليه

[109] بتصرف، مصطفى سلامة، قواعد الجات (الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- لبنان، ط 1، 1998، ص. 47-67

فانه الجهاز الوحيد الذي يتمتع بصلاحية تعديل اتفاقية مراكش من جهة، والقرار بمنح الشروط التي تضبط الإعفاء (مدته وإمكانية تجديده) من جهة أخرى.

- **المسائل التنظيمية:** للمؤتمر الوزاري الحق في إنشاء لجان محددة من قبل اتفاقية مراكش والمتمثلة في:

~ إنشاء لجان التجارة والتنمية وقيود ميزان المدفوعات، والميزانية والمالية والإدارة وأي لجان أخرى يراها ضرورية.

~ تعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة فيقوم المؤتمر بتعيينه

/ المجلس العام:

هو الجهاز العصبي للمنظمة، يتكون من ممثلي دول الأعضاء، يقوم بغالبية الأنشطة الخاصة بالمنظمة، يجتمعون بصفة مستمرة حسب الظروف وفي أي وقت. كما يقوم المجلس العام بإسناد (تفويض) المهام للأجهزة الفرعية للمنظمة. يختص المجلس العام بقيامه بتحديد الأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية، عقد اجتماعات لتسوية النزاعات. كما يقوم المجلس بالإشراف العام على المجالس النوعية كمجلس التجارة في السلع والخدمات، ومجلس شؤون جوانب حقوق الملكية الفكرية، كما تقوم هذه الأخيرة بإحاطة المجلس العام بجميع أنشطتها.

/ الأمانـة:

يتم إنشاء الأمانة من خلال المؤتمر الوزاري، يترأسها المدير العام، يحدد المؤتمر مهام وواجباته وفترة توليه المنصب. يقوم المدير العام بتعيين موظفي الأمانة وفقا للقواعد التي يعتمد عليها المؤتمر الوزاري (المادة 1،2،3/6 من اتفاقية مراكش). كما تمنح الاتفاقية لهؤلاء الموظفين الامتيازات وعلى تحديد مسؤوليتهم.

كما يشترط في الاتفاقية ألاّ يؤثروا على أداء واجباتهم. مهمتها القيام بكل الأمور الإداريةللمنظمة ، كما تقوم الأمانة بمساعدة فرق التحكيم في الجوانب القانونية والإجرائية، وتقديم الدعم الفني والاستشارات القانونية، كما تساعد على تسوية النزاعات بناء على طلب الأعضاء.

كما يقوم المدير العام ببعض المهام كوضع مشروع الميزانية السنوية للمنظمة، وتوضع لديه وثائق لاتفاقات والتعديلات التي تطرأ عليها ويتلقى الإخطار الكتابي من أي دولة عضو ترغب في الانسحاب من المنظمة.[110]

[110] د.رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات ، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، ط1، 2007، ص. 62

/ جهاز تسوية المنازعات:

يقوم جهاز تسوية المنازعات بالتسوية الفورية لمختلف المنازعات التجارية الدولية أين يباشر في مهامه من خلال المجلس العام للمنظمة، يعين الجهاز رئيسا له بصفته جهازا متعدد الوظائف (تسوية المنازعات بصفة مرضية ما بين الأطراف، حماية القواعد الدولية التجارية لصالح كل دول الأعضاء في المنظمة، مراقبة تنفيذ القرارات). فهو لا يتدخل في حل النزاعات إلاّ برضي الأطراف المتنازعة.

/ جهاز استعراض السياسة التجارية:

هو جهاز يتحكم فيه المجلس العام أين ينعقد اجتماعه حسب المتطلبات الظرفية والحالات. يعين لنفسه رئيسا ، يتمثل الهدف من قيام هذا الجهاز في تقييم العلاقة بين السياسات والممارسات من جهة ونظام الدولة التجاري من جهة أخرى. وانّ عملية التقييم هذه تهدف لتحديد كل من الآثار الايجابية والسلبية الناتجة من تطبيق قواعد النظام التجاري الدولي، من خلال تقديم الأعضاء تقرير شامل للجهاز.

أ. **الأجهزة المتخصصة:**

العضوية مفتوحة أمام كل الأعضاء، تنقسم الأجهزة المتخصصة إلى : المجالس (يتعلق بقطاع من قطاعات التجارة الدولية) واللجان (يختص بقضايا محددة)، تتشكل بعد موافقة المجلس العام عليها.

/ المجالس:

ضمن اتفاقية مراكش 1994 فقد تم إنشاء ثلاثة مجالس مختصة بقطاعات الثلاثة (السلع، الخدمات، الملكية الفكرية):

- مجلس شؤون تجارة السلع: يختص بتسيير الاتفاقية العامة للتجارة الخاصة بالسلع
- مجلس شؤون تجارة الخدمات: يختص بتسيير الاتفاقية العامة للتجارة الخاصة بالخدمات.
- مجلس شؤون تجارة الملكية الفكرية: يختص بتسيير الاتفاقية العامة للتجارة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

/ اللجان المنفصلة:

هي لجان منفصلة عن المجالس الأخرى ولكنها تابعة للمجلس العام، عضويتها مفتوحة لكل الأعضاء،فيقوم المؤتمر الوزاري بإنشاءأربعة لجان: لجنة التجارة والتنمية، ولجنة القيود المفروضة على ميزان المدفوعات، ولجنة الخاصة

بالميزانية والأمور الإدارية والمالية اللجنة الخاصة بالتجار والبيئة. كما يمكن للمجلس العام أن يوكل إليها مهام أخرى.[111]

استنتاجات المحاضرة الخامسة

- بهدف تكملة الجزء الثالث من أجزاء النظام الدولي تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي الركائز الثلاثة التي يرتكز عليها الاقتصاد الدولي أين تمّ تحرير الأنظمة النقدية والمالية والتجارية من خلال:

~ **تحرير النظام النقدي الدولي** من خلال **صندوق النقد الدولي** الذي يقوم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية مثل: أسعار الصرف وميزان المدفوعات، المديونية الخارجية، أسعار الفائدة، السقوف الائتمانية للبنوك.

~ **تحرير النظام المالي** من خلال **البنك الدولي** الذي يقدم المساعدات لدول الأعضاء خصوصا الدول النامية والفقيرة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل لتحقيق المشاريع الاقتصادية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

~ **تحرير النظام التجاري الدولي** من خلال **المنظمة العالمية للتجارة** التي تقوم بتحرير التجارة الخارجية ووضع القوانين التي تعمل على تنمية التجارة الدولية بين دول الأعضاء وحل النزاعات التجارية.

قائمة المراجع

1. عاطف، الجات والعالم الثالث (دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة)، مجموعة النيل العربية، ط 1، 2002.
2. أ.د. أحمد جامع، اتفاقات التجارة العالمية (وشهرتها الجات)، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2001
3. د. محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
4. د.وسام نعمت إبراهيم السعدي، الآفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية (بين مظاهر العولمة وتدويل السيادة)، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، 2015.
5. سمير اللقماني، منظمة التجارة العالمية، ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2004

[111] د.رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص. 63

6. مصطفى سلامة، قواعد الجات (الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع- لبنان، ط1، 1998.

7. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، ط1، 2007.

المحاضرة السابعة: العولمة الاقتصادية

تمهيد

منذ العصور القديمة شجعت المجتمعات البشرية علىالمبادلات مع بعضها البعض، ومع تطور طرق التجارة والتبادلات الثقافية عبر مختلف الحضارات من جهة، وارتفاع معدلات هجرة الأفراد وتنقلهم لعدة أسباب (الاكتشافات الجغرافية، التجارة، الفتوحات، الحروب...الخ) عبر مختلف القارات من جهة أخرى في الرفع من معدلات التبادل ما بين الأفراد (التبادل في اللغة، الأفكار، العادات والتقاليد، المنتجات).وبفضل التقدم التكنولوجي في وسائل النقل والاتصالات وحتى الإنتاج خلال السنوات الثلاثين السنة الماضية، تسارعت التجارة العالمية بشكل خاص لتقترن هذه السرعة في المبادلات التجارية مع مصطلح العولمة.

في إطار تطور التجارة والمبادلات النقدية والمالية ، ومع انفتاح العالم أصبحنا نتحدث عن العولمة كظاهرة اقتصادية ومالية ولكن هذه الظاهرة تشمل مجالًا أوسع بكثير من مجال التداول البسيط للسلع والخدمات ورأس المال. في الواقع ، للعولمة جوانب عديدةواليات عديدة لتحقيقها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذه المحاضرة.

أولا:نشأة العولمة وتعريفها

1 نشأة العولمة

تاريخيا، تصنف العولمة الاقتصادية بأنها النوع الأول للعولمة، بفعل تطور المبادلات التجارية التي تميزت عبر الزمن بالتطور والتفاعل ما بين إن التجارة بالفعل هي التي غذت ديناميكيات التفاعلات بين مختلف أجزاء العالم.

أما جغرافيا ، تُع رف العولمة بأنها مجموعة العمليات (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والمؤسسية) التي تساهم في ربط المجتمعات والأفراد في جميع أنحاء العالم. إنها عملية تدريجية لتكثيف التبادلات والتدفقات بين أجزاء مختلفة من العالم.

لقد ولدت العولمة مع الاكتشافات العظيمة وتطورت في مرحلة أولية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، حيث جمعت بين الاستعمار وتطور التجارة. ثم تسارعت خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

اختلفت الرؤى وتعددت في تحديد نشأة مفهوم العولمة، ولكن أغلبية الباحثين رجحوا ميلادها في نهاية سنوات الخمسينات أين جاءت عبارة (القرية الكونية) في كتابات (Herbert Marshall McLuhan) ، لينشر

بعد ذلك في سنة 1970 كتابه بعنوان (حرب في القرية الكونية) مبينا فيه القوة الغالبة والمسيطرة على مستوى العلاقات الدولية عن طريق التأثير المتبادل بين مختلف دول العالم بفضل تقدم وسائل التكنولوجيا والمواصلات.[112]

تمتد جذور العولمة إلى سنوات الثمانينات، فمع التطور التقني والتكنولوجي الذي شهده العالم خاصة في سنوات الثمانينات وتحديدا بعد سقوط جدار بارلين سنة 1989 سمح هذا التطور بإدخال تقنيات جديدة واستخدامها في عمليات الإنتاج والاتصال بين الأطراف وتسهيل حركة الموارد بين الحدود مع اتساع حيز السوق يخضع لشروط قانون العرض والطلب الدولي.

أخذت العولمة (Mondialisation) عدة تعريفات، أين يمكن تعريفها على أنها: **"اكتساب الأشياء صفة العالمية بجعل حدود مجالها واستخداماتها عالمية** ".بجعلالعالموحدة واحدة تتداخل فيها الشؤونالاجتماعيةوالسياسيةوالاقتصاديةوالثقافية بسببزوالالحدود والقيودبينالدول العالم. وبدا التغيير والتأقلم تحت فعل تأثير مفهوم العولمة حتمية إجبارية على كل المؤسسات بمختلف مجالاتها مع ضرورة التأقلم مع تداعياتها.

2 تعريف العولمة الاقتصادية:

أما المفهوم الدقيق للعولمة الاقتصادية فقد عني بها على أنها: " **سيطرت نمط الإنتاج الرأسمالي الأمريكي المتميز بالتغير والتطور في الأساليب وبهيمنة النشاط الكبير للشركات متعددة الجنسيات ونشرها في كل مكان مناسب وملائم تقريبا في العالم.**"[113]

يشيرمفهومالعولمةالاقتصاديةإلى:"**زيادةالتعاون والتكامل الاقتصادي ما بين دول العالمنتيجة لارتفاع المبدلات التجارية الدولية بسببتحريرالتجارةفيالسلعوالخدماتوتدفقاترؤوسالأموالبين الدول خاصة بين الأقطاب الثلاثية الكبرى: (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان) والتي تمكنت مؤسساتها على امتلاك ما يقارب ثلثي التجارة الدولية.**"

كما يرتبطمفهوم العولمة الاقتصادية بمفهوم حرية تنقل الموارد المالية والمادية والبشرية المتمثلة في العنصر عبرالحدود الدولية. وفي هذا الإطار نجد أنّ العولمة الاقتصادية تسمح لأصحاب رؤوس الأموال والمشاريع الاقتصادية بتعظيم أرباحهم وتراكمها على المدى الطويل بفضل آلية التحرير المالي والتجاري.

[112] د. سهام الدين خيري، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية، 2019 ص. 37

[113] صادق جلال العظم، ماهي العولمة، مجلة الطريق، العدد 4، 1997، ص.20

ثانيا:أنواع العولمة الاقتصادية

يمكن التمييز بين نوعين من أنواع العولمة الاقتصادية:

1 العولمة الإنتاجية:

تتحققالعولمة الإنتاجية من خلال نشاطالشركات متعددة الجنسيات ومن خلالالاستثمار الأجنبي المباشر:

أ. الشركات متعددة الجنسيات(Entreprises multinationales)

تتحقق العولمة الاقتصادية بدرجة كبيرة عن طريق الدور الفعال للشركات متعددة الجنسيات. ويمكن تعريفها على أنها:" شركة تخضع ملكيتها لسيطرت وإدارة أشخاص من جنسيات متعددة، تمارس نشاطها في عدة دول، لها مركزها الرئيسي يعرف بالمؤسسة الأم أو الدولة الأم وتفتح فروعها في باقي دول العالم. [114] تنشط في السوق الدولي تأخذ الطابع الدولي تعتمد على تنويع الفروع بهدف تقليص الخسائر المحتملة من جهة والبحث عن تكاليف منخفضة في عوامل الإنتاج كاليد العاملة. تمتاز بضخامة حجمها من حيث حجم استثماراتها وإيراداتها ورقم مبيعاتها وعدد عمالها ومنافذ توزيعها.

ب. الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف نظام الحسابات القومية عام 1993 مشروع الاستثمار الأجنبي بأنه: " مشروع ذو شخصية اعتبارية أو غير اعتبارية، تعتبر من الكيانات التابعة (حيث يملك المستثمر أكثر من 50%) أو مشاركة (يملك المستثمر أكثر أو أقل من 50 %) أو فروعا لمشاريع غير ذوات شخصية اعتبارية مملوكة بالكامل أو بصورة مشتركة يملكها المستثمر بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[115]

ويعكس الاستثمارالأجنبيالرغبة في تحقيق الهدف القائم في تجسيد مشروع خاص ببيئة استثمار مباشرة بمستثمر مباشر متمركز في اقتصاد آخر بهدف تحقيق مصلحة. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في تدويل الأنشطة الاقتصادية، فهو من الأشكال المهمة للعولمة الاقتصادية تتمثل في خلق مشاريع اقتصادية بدولة أجنبية خارج الحدود الداخلية ما يعرف باسم الدولة المستضيفة.

---

[114] نخبة من الخبراء الاقتصاديين، دراسات حول الاقتصادية العالمية، دار العليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص. 217

[115] دليل إحصائيات التجارة الدولية في الخدمات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، العدد 82، جنيف، لكسمبرغ،نيويورك،باريس،واشنطنالعاصمة،2002، ص. 17

أثرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العولمة الاقتصادية من خلال معدلات نمو وصلت إلى 12 % في سنوات التسعينات، ويؤل ذلك لأهميةالدورالذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات التي أثبتت كفاءتها ونجاعتها في السوق الدولي.

2 العولمة المالية (التحرير المالي):

تظهر العولمة المالية التداخل القائم للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، ومن أهم المؤشرات التي تقاس بها العولمة المالية نجد مؤشر تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد الدولي. [116] تعتبر العولمة الماليةوليدة التحرير المالي (1980-1985) الناتج من عملية إلغاء القيود الجمركية على حركة رؤوس الأموال مع أدى إلى ارتباط الأسواق المحلية بالأسواق المللية العالمية.

3 العولمة الإدارية:

إنّ إدخال التقنيات الحديثة في التسيير جعل من عمليات الإدارة تأخذ طابع الحداثة والتميز بسبب دخولها حيز العولمة ليصبح الطباعة والنسخ والاتصال الكتروني ا إلى جانب الإمضاء الالكتروني الذي سه من عملية التنقل وربح الوقت.

ثالثا:مظاهر العولمة الاقتصادية وآلياتها

1 مظاهر العولمة الاقتصادية:

تبدو ملامح العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية:[117]

- التوجه الحديث نحو مفهوم التكتلات الاقتصادية بهدف: تحقيق التعاون بمختلف المجالات مع تقاسم التكاليف والمخاطر الناتجة من المشاريع الجديدة من جهة واكتساب الخبرات والتكنولوجيات الجديدة من جهة أخرى.

يأخذ مفهوم التكتلات الاقتصادية عدة أشكال **ك"الشراكة الإستراتيجية"** و" **التحالفاتالإستراتيجية" و"المشاريع المشتركة"**...الخ.

- ارتفاع دور الشركات متعددة الجنسيات وارتفاع أرباحها وقوتها الاقتصادية عبر مختلف أسواق العالم.

[116] د. جمال سالمي، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة (من كينز إلى فوراي- 150 سؤال)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص. 46

[117] أ.د. مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد (والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سلسلة الدراسات (15)، 2008، ص.86

- ارتفاع دور المؤسسات المالية الدولية خاصة أثناء منحها للقروض المالية لتنمية المشاريع الاقتصادية وإعادة بناء البنية التحتية.
- التقدم التقني والتكنولوجي وتأثيره على الاقتصاد الدولي من حيث الإنتاج والإدارة والتخزين وحتى الاتصال والتنسيق داخل وخارج الحدود الدولية
- الاهتمام بمفهوم نظام المعلومات واتساع استخداماته بمختلف المجالات.
- سرعة تداول المعلومات عبر دول العالم بفضل استخدامات الانترنت المتعددة.
- سرعة تنقل رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية بفضل مبدأ التحرير المالي.

2 آليات العولمة الاقتصادية:

تشير العولمة إلى تزايد معدلاتالمبادلاتوبناء العلاقات بين مختلف الأطراف والهيئات الدولية، فهي توضح بذلك تحول العالم إلى منهج عالمي واحد وموحد بسبب تطبيق قواعد متجانسة بشكل متزايد ، بفضل الآليات والهيئات المسيطرة عليها والتي تحاول تسييرها بشكل محكم، كما هي موضحة في الشكل رقم (5.7).

شكل رقم (5.7) : المؤسسات المعتمد عيها من قبل العولمة الاقتصادية

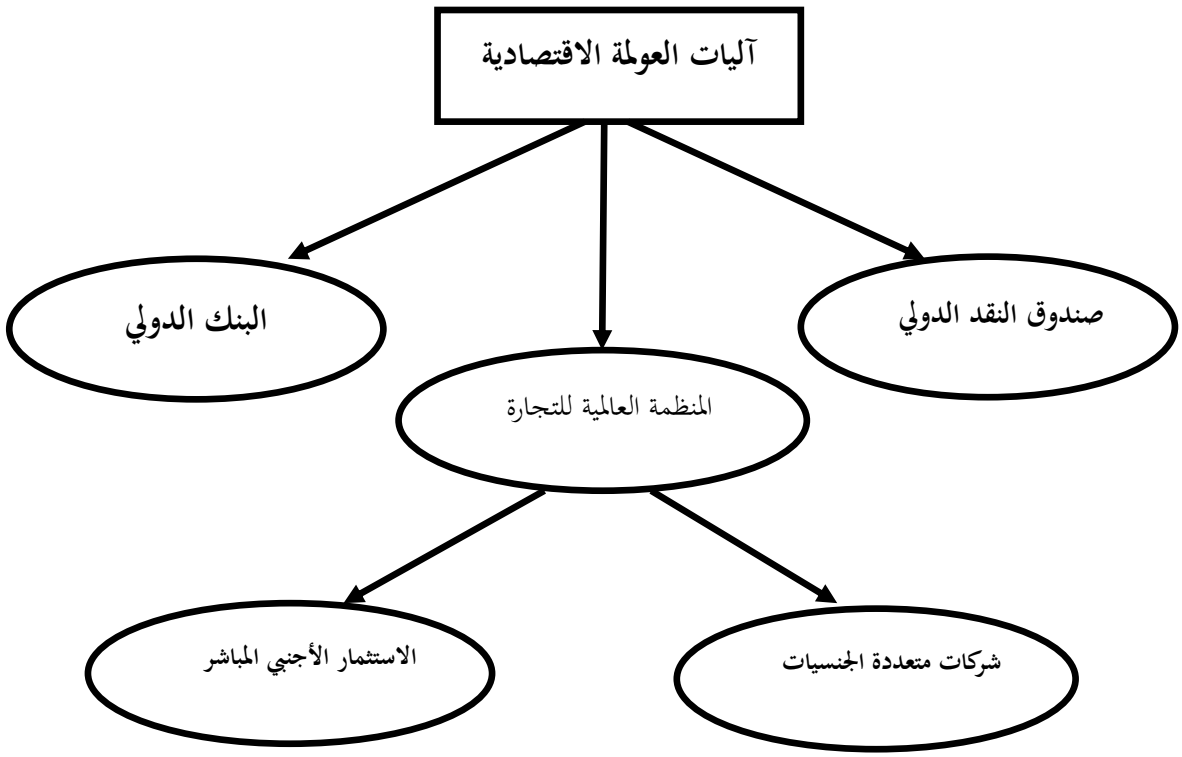

المصدر: من إعداد الأستاذة –بالاعتماد على المراجع السابقة

رابعا:آثار العولمة الاقتصادية

1 الآثار الايجابية:

- ساهمت العولمة في تحويل العالم لسوق مفتوحة بدون حواجز على مستوى أنشطة الإنتاج والتوزيع والتسويق بسبب الانفتاح الاقتصادي والتعاون التجاري بين الدول وسهولة حركة رأسمال التي كانت تفرضها الدول.[118]
- انتشار وتوسع المشاريع الاقتصادية بسبب إمكانية تنقل الأفراد ورؤوس الأموال.
- المساهمة في التوظيف مع إمكانية امتصاص البطالة.
- تبادل الخبرات والمعلومات وتقاسم المخاطر والتكاليف ما بين المؤسسات المشتركة والمتعاقدة.
- خطوة ضرورية للسماح لدول العالم الثالث بأن تصبح دولاً صناعية ومتقدمة ، ولم تعد مجرد مصدّرين للمواد الخام.
- من خلال التبادل بين الثقافات ، تمكن الأفراد ومختلف الشعوب من توسيع آفاقهم.

2 الآثار السلبية:

- التبعية بسبب السيطرة الكلية أو الجزئية للشركات متعددة الجنسيات على البيئة الاقتصادية للدولة المستقبلة
- ارتفاع الفجوة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية ما أثر على أسواقها بجعلها منافذ ربح لأسواق الدول المتقدمة وذلك بطرح منتجات وتقديم خدمات بأقل الأسعار ما يؤدي إلى السيطرة على المستهلك.
- احتكار المشاريع الناجحة والقوة الاقتصادية على مجموعة من المؤسسات العالمية التي يستعصى منافستها في السوق الدولي وحتى الوطني.
- الاستخدام الفوضى غير العقلاني موارد ما سبب في قلتها واحتمالية عدم توفرها للأجيال القادمة، كما نلاحظ الارتفاع المتواصل في مستويات تلوث البيئة وتوسع في ثقب الأوزون ما سبب تقلبات بيئية وجوية نشهدها في الآونة الأخيرة.
- ارتفاع البطالة بسبب تعويض الآلة مكان اليد العاملة.
- الأضرار البيئية والاحتباس الحراري.
- تحرير الاقتصاديات الوطنية .

[118] د. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة (مع رؤية إسلامية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ط1، ص. 122- 123

- تحرير التجارة المفرط.
- هيمنة الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات.
- تطبيع العلاقات الإنسانية واختفاء الخصوصيات.

استنتاجات المحاضرة السابعة

- يستخدم مصطلح "العولمة بشكل رئيسي في المجال الاقتصادي ، ولكنه يؤثر على جميع المجلات: من الصناعة ، خدمات، تجارة ، سياسة ، اجتماعية.
- تمثل العولمة الاقتصادية في مفهومها العام والشامل عملية انفتاح غالبية الاقتصاديا ت الوطنية على السوق الدولي من خلال تحرير القيود على حركة الأفراد والتجارة ورؤوس الأموال و مختلف الأسواق.
- تسارعتحركة التنقلات و ارتفعت مستويات التبادلات (للأفراد، السلع والخدمات ، رأس المال ، التقنيات والتكنولوجيات، الثقافات وما إلى ذلك) من خلال إلغاء القيود والوسطاء ل تسهيل المبادلات الدولية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الدولي.
- ساهمت العولمة الاقتصادية في زيادة حركة مختلف الأسواق بسبب الرفع من حجم المبادلات التجارية والمالية ورؤوس الأموال

قائمة المراجع:

1. د. سهام الدين خيري، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية، 2019 .
2. صادق جلال العظم، ماهي العولمة، مجلة الطريق، العدد 4، 1997.
3. نخبة من الخبراء الاقتصاديين، دراسات حول الاقتصادية العالمية، دار العليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
4. دليل إحصائيات التجارة الدولية في الخدمات، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، العدد 82، جنيف، لكسمبرغ،نيويورك،باريس،واشنطنالعاصمة، 2002.
5. د. جمال سالمي، الاقتصاد الدولي وعولمة اقتصاد المعرفة (من كينز إلى فوراي- 150 سؤال)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010

6. أ.د. مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد (والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سلسلة الدراسات (15)، 2008.
7. د. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة (مع رؤية إسلامية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ط1.

المحاضرة الثامنة: الأزمات المالية العالمية

تمهيد

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية شديدة الوقر، كانت أطرافها مرتبطة بالبنوك وسوق العقارات، لتظهر بوادرها في منتصف سنة 2007 وامتدت لغاية سنة 2008 .ظهرت تداعيات الأزمة المالية عندما لجأت شركات الرهن العقاري إلى بيع المساكن والعقارات للأفراد المقترضة بفوائد وشروط بسيطة جدا تحت ضغط نظام (**Subprime**) المفروض من طرف الحكومة آنذاك، مقابل رهنالعقارات لغاية تسديد أقساط البيع بالمقابل تبقى سندات الملكية عند الجهات المقرضة. وعلى اثر هذه التسهيلات تهافت الأفراد على عملية شراء السكنات والمضاربة عليها، لينتج عن هذا السلوك اللاعقلاني اختلال في التوازن ما بين العرض والطلب بسبب فقاعات المضاربة.

وبسبب ارتباط السوق المالي الأمريكي بعدد كبير من المؤسسات المالية الأوروبية والأسيوية تضررت هي الأخرى لتعرف بالأزمة المالية العالمية، وفي هذا الجزء من المحاضرة سيتم التطرق لتفاصيل الأزمة.

أولا:ماهية السوق المالي

1 عموميات حول السوق المالي:

يرتكز النشاط الاقتصادي على سوقين:[119]

- **سوق السلع والخدمات:** يتعلق بحركة التدفقات الخاصة بالسلع والخدمات في السوق النهائي أو الصناعي.
- **سوق المال:** يتعلق بحركة التدفقات النقدية وتداول الأصول المالية، يظهر السوق المالي بسبب تحقيق فائض لدى بعض الأعوان الاقتصادية (العارضين)، قد لا تحتاج إليها في زمن معين وترغب في استثماره ا بدلا من ادخارها والتي تكون على شكل (رأس مال عاطل) بالمقابل نجد طرفا آخرا من الأعوان الاقتصادية تعاني من العجز المالي (الطالبين).

أ. تعريف السوق المالي:

يمثل السوق المالي السوق الكلي والشامل لجميع الأسواق المالية قصيرة الأجل (بما فيها الأوراق التجارية، أذنات الخزانة) وطويلة الأجل (كالأسهم والسندات)، لنجد أنّ السوق المالي بذلك يمكن تقسيمه إلى:

[119] د. هشام السعد ني خليفة بدوي، عقود المشتقات المالية (دراسة فقهية اقتصادية مقارنة)، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، 2011، ص. 71-74

~ **السوق النقدي (سوق النقود):** يلعب الجهاز المصرفي دورا أساسيا، يتمتع هذا السوق بحجم كبير من السيولة يمكن تسديدها بسهولة وبأقل تكلفة. يستخدم في السوق النقدي أدوات الدين قصيرة الأجل والتي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة كأذنات الخزانة والتي تعتبر أهم أداة في سوق النقد (91 يوم- 364 يوم) والأوراق التجارية (لا تتجاوز 270 يوم) وشهادات الإيداع (لا تزيد عن سنة).

~ **سوق رأس المال:** يتكون من بنوك الاستثمار وشركات التأمين، يهدف هذا السوق من خلال نشاطه إلى تحويل المدخلات إلى استثمارات، فهو سوق تباع فيه الأوراق المالية طويلة الأجل لأول مرة أو تتداول فيها بعد إصدارها. سميت بسوق رأس المال فهي السوق التي يلجأ إليها أصحاب المشاريع لتكوين رأس مالهم. الأوراق المالية المتعامل بها فيها تستحق أكثر من سنة أو تلك التي ليس لها تاريخ استحقاق كالأسهم والسندات والأوراق المالية الحكومية طويلة الأجل، سندات الخزانة، سندات الرهن العقاري.

~ **سوق الأوراق المالية:** يتم التعامل فيه بالأوراق المالية من أسهم وسندات الصادرة من عند البنوك والمؤسسات أو الحكومات أو الهيئات العامة وتكون قابلة للتداول. ينقسم سوق الأوراق المالية إلى قسمين:

/ **السوق الأولية:** هو سوق الإصدار لأول مرة، تعرف أيضا باسم (سوق الإصدار الجديد)، [120] يختص هذا السوق بالإصدارات الجديدة من الأوراق المالية (الأسهم ،السندات) التي تصدرها الشركات الحكومية وغيرها وطرحها للاكتتاب (سندات حكومية طويلة الأجل، أذنات الخزانة، أسهم الشركات العامة، أسهم وسندات الشركات المساهمة). [121]

/ **السوق الثانوية:** تعرف أيضا باسم سوق التداول، أين يتم فيها تداول الأوراق المالية التي تم إصدارها من خلال السوق الأولية. وقد تكون هذه السوق رسمية تعرف باسم (**البورصة**) أو سوق غير رسمية (**السوق الموازية**)

ب. **مصطلحات للتفرقة:**

يجب التفرقة ما بين مصطلح " **المتداولين "و"المستثمرين"و"المضاربين" و"المتلاعبين"** في البورصة: [122]

- "**المستثمر**" يعمل على الحصول على ورقة مالية (الأسهم، السندات) يحتفظ بها لوقت طويل لتحقيق عوائد مستقبلية ويكون شريكا لصاحب المشروع في الربح والخسارة.

[120] د. هشام السعدني خليفة بدوي، عقود المشتقات المالية (دراسة فقهية اقتصادية مقارنة)، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، 2011، ص. 75

[121] حنفي عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص. 437

[122] د. شوقي أحمد دنيا، التلاعب في الأسواق المالية، الدورة العشرون للمجتمع الفقهي الإسلامي المنعقدة بمكة المكرمة، 2010، ص. 08

- " **المضارب**" نجد نوعين من المضارب " **الخبير**"و"**المقامرالجاهل**" المعتمد على الحظ، فالمضارب بصفة عامة هو الشخص الذي يحصل على الورقة المالية واتي تبقى بحوزته لوقت قصير فهي يعتبرها سلعة للمتاجرة بها يشتريها بهدف بيعها بسعر مرتفع، ينتظر الفرصة لتحقيق ذلك فهو الربح الذي يسعى إليه.
- "**المضاربة**" يقصد بالمضاربة القيام بشراء شيء رخيص في وقت ما بهدف إعادة بيعه بسعر مرتفع، كما تعرف بمصطلح المراجحة عبر الوقت أي الشراء في وقت ما والبيع في المستقبل. أما المضاربة في البورصة فقد ظهرت عندما ظهرت طبقة من المتعاملين في البورصة أين يقومون بشراء الأوراق المالية بقصد إعادة بيعها عند ارتفاع أسعارها والحصول على فارق السعر كربح رأس مالي.[123]
- " **المتلاعب**"هم قلة ليدهم قوة نفوذ وخبرة بالبورصة، يقوم بخلق المعلومات والظروف والأسعار على والتلاعب بهم. يخلقون الفرص عن تقديمهم لمعلومات وهمية.

2 مفاهيم عامة حول الأزمة المالية:

أ. تعريف الأزمة المالية:

تفسر الأزمة بالمفهوم الاقتصادي على أنها: ذلك التغير الطارئ في المسار الذي يهدد النظام أو يوقف استمراره، وعلى أساس هذا يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها:" **ذلك التغير الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول بسبب عدة عوامل، ومن أبرز صفاتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي يؤثر سلبا على قيمة العملة وأسعار الأسهم.**"[124]

مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة لترتفع بذلك مستوياتالبطالة من جهة والتأثير في إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية من جهة أخرى. [125]وهذا ما يؤكد على أنّ الأزمة المالية تشكل اضطراب حاد ومفاجئ يقع على مستوى التوازن المالي يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها يصحبه سلوك الذعر المالي بسبب فقدان الأفراد الثقة يتوجهون لسحب أموالهم من المصارف داخل الدولة التي تمسها الأزمة.[126]

---

[123]د. هشام السعدني خليفة بدوي، عقود المشتقات المالية (دراسة فقهية اقتصادية مقارنة)، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، 2011، ص. 86

[124]د. أحمد محمّد أحمد أبو طه، الأزمات الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية- الإسكندرية، ص. 20

[125]عريقات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان- الأردن ، 1999، ص.201

[126]أ.د. زايري بلقاسم، الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الاسلامي والنظام الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011، ص. 03

تشير الأزمة لمختلف الاضطرابات والاختلال الذي تمس أداء النظام المالي يتبعها انهيار في مختلف المؤسسات المالية والمتمثلة في:

- **المؤسسات المصرفية:** تتمثل فيأزمة السيولة، أزمة الائتمان.
- **أسواق المال:** والمتمثلة فيحالة الفقاعات .
- **المؤسسات النقدية:** والمتمثلة في أزمة العملات للبلد وسعر صرفها.

ب. **أنواع الأزمات المالية:**

- **أزمة العملة (أسعار الصرف)**: تحدث عندما تنخفض سعر عملة البلد ما يؤدي الى انهيار سعر الصرف المتعلق بالعملة ومن ثم قيمتها.
- **الأزمات المصرفية:** تحدث عندما يواجه البنك عملية سحب الودائع بصفة كبيرة ومفاجئة فتحدث أزمة سيولة لدى البنك.
- **أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات)**: تحدث بسبب ظاهرة الفقاعات والتي تتكون عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها ثم يبدأ السعر بالهبوط لتنهار الأسعار بعد ذلك.
- **أزمة الدين الخارجي (المديونية)**: تحدث عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما تتوقف الهيئات المختصة بالمنح عن منح القروض.

ثانيا:أهم الأزمات المالية العالمية

1 أزمة الرهن العقاري (2008):

أ. **تعريف الأزمة:**

على غرار الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الأمريكي تشهد الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المشاكل ليومنا هذا، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية: [127]

- العجز الكبير في الميزان التجاري،
- ارتفاع كبير في المديونية الداخلية والخارجية،
- ارتفاع كبير في معدلات البطالة والفقر والتضخم، بسبب دخولها في عدة حروب ومشاكل سياسية وعسكرية.

[127] علة مراد، الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية، بحوث اقتصادية عربية، العددان : 48-49، 2009-2010، ص. 09

وبالرغم من هذه الأوضاع المزرية سالفة الذكر، غير أنّ الولايات المتحدة الأمريكية شهدت مرة أخرى أزمة مالية شديدة الوقر كانت أطرافها مرتبطة بالبنوك وسوق العقارات بدأت بوادرها في منتصف سنة 2007 وامتدت لغاية سنة 2008 .

ظهرت تداعيات الأزمة المالية عندما لجأت شركات الرهن العقاري إلى بيع المساكن والعقارات للأفراد المقترضة بفوائد وشروط بسيطة جدا، مقابل رهنها لغاية تسديد أقساط البيع بالمقابل تبقى سندات الملكية عند الجهات المقرضة. و بسبب هذه التسهيلات أقدم الأفراد على عملية شراء السكنات والمضاربة المكثفة . ما خلق عنه اختلال في التوازن ما بين العرض والطلب.

ب. **أسباب الأزمة:**

وفي مايلي سنستعرض لأهم الأسباب التي ولدت الأزمة بالأمريكية، والشكل رقم (6.8) يوضح أهم مسببات الأزمة المالية:

شكل رقم (6.8): أسباب الأزمة المالية للرهن العقاري 2008

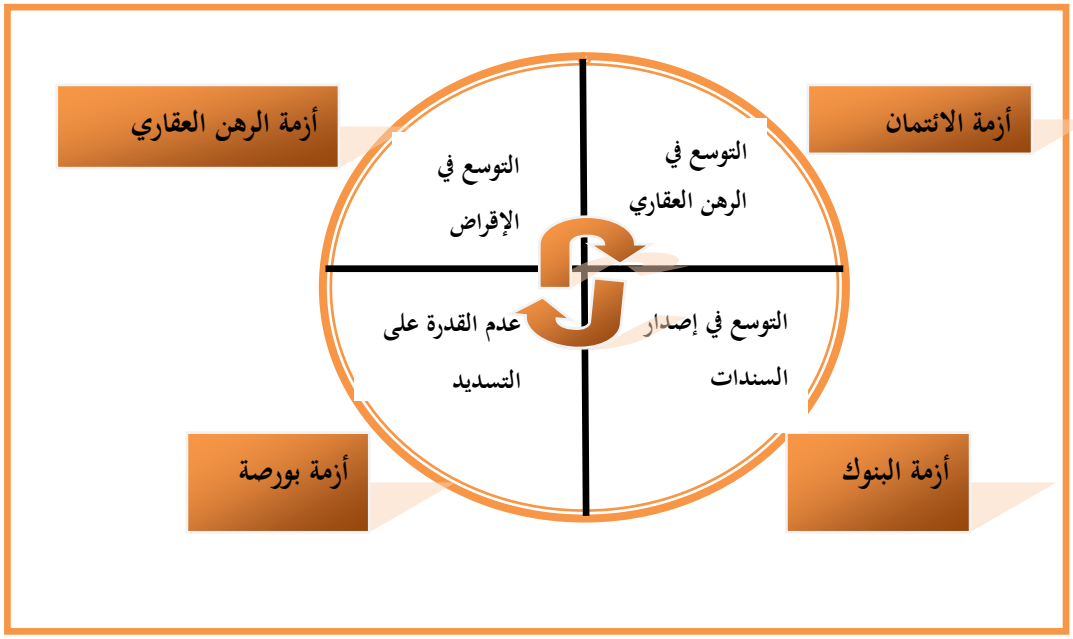

المصدر: الأزمة المالية العالمية (حقيقتها وأسبابها وتداعياتها وسبل علاجها)، في الموقع الخاص بـ: المجد . نحو وعي أمني: www.almahdinfo.net

/ الاقتراض:

ظهرت بوادر الأزمة أولا في شهر أوت 2007 بسبب نظام القروض الجديد المعروف باسم (**Subprime**) وهو نظام خاص بالقروض الممنوحة لأصحاب الدخل المنخفض، بشرط أن يبقى العقار هو الضمان الذي يحصل عليه البنك في حالة عدم قدرةالمقترض على السداد. [128]وفي ظل هذا النظام شهد سوق العقارات الأمريكية ازدهارا واسعا ما بين سنة 2001- 2006 ماحفز البنوك على منح قروض ضخمة عالية المخاطر (بدون ضمانات كافية وبسعر فائدة مرتفع) بهدف تحقيق أقصى الأرباح، ليبلغ حجم تلك القروض 1.3 ترليون دولار في شهر مارس 2007، توسع نشاط المؤسسات المالية الكبرى في منح القروض للمؤسسات العقارية بما يزيد عن 700 مليار دولار. [129]ونتيجة لا رتفاع الطلب على سوق العقارات ارتفعتالأسعاربشكلكبير،ماشجعالبنوكعلىزيادةعمليةالإقراضبجعل سعرالسكن المرتفعكمؤشر يضمن بهالبنك مشكلة المخاطرةمنالاقتراض،فالمشتريسيبيعالسكنبسعرمرتفعإذاعجزعنالتسديد، ويدفع بذلك للبنك. [130]

تعرض الاقتصاد الأمريكي لمشكلة التضخم ما بين 2005- 2006 أين أصدر البنكالاحتياطيالفدراليفيالولاياتالمتحدة قرارا للرفع من قيمةالدولار ،ما أدى لارتفاع سعر الفائدة المفاجئ من 1% فيعام 2004 إلى 5%فيعام2007 .[131]وفي ظل هذا الارتفاع أسعار الفائدة تضاعفت مشكلة القروض العقارية، ففي حالة عدم تسديد أي قسط في تاريخه المحدد فانه يجبر دفعها بثلاثة أضعاف عن الفائدة الأولى المحددة، ليعجز معظم الأفراد على السداد والحجز على عقاراتهم المرهونة. وهذا ما أثر على طبيعة السوق الأمريكيةإ لينخفض الطلب على العقار بسبب ارتفاع أسعارها لتبدأ الأسعار في الانخفاض، ويواجه الفرد الأمريكي خيارين: إما تسديد القروض التي أصبحت أعلى من سعر منزله أو عدم تسديده وترك المنزل للرهن بسبب عدم قدرة الأفراد على تسديد ديونهم. لحق هذا الأثر ارتفاعا في عدد المنازل المرهونة للبيع سنة 2007 إلى 2.3 مليون

[128] تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بحوث اقتصادية عربية، العددان : 48-49، 2009-2010، ص. 79

[129] محمد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، ط1، 2009، ص.07- 11

[130] أ.د. طارق الحاج، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني، المؤتمر العلمي الدولي السابع تحت عنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الآفاق)، جامعة الزرقاء الخاصة- الأردن، 2009، ص. 06-07

[131] د. كمال بن موسى، أ. عبد الرحمن بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية،مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 2011، العدد 08 (01)، 97-113

منزل.[132] خسرت الشركات العقارية أموالها لتبدأ أسعار المنازل بالانخفاض السريع يقابله مشكل بناء سكنات جديدة تم الانطلاق فيها ليحصل فائض في العرض بسوق العقارات.[133]

منحت المؤسسات المالية قروض للشركات العقارية بالولايات المتحدة الأمريكية، أين قامت البنوكوالشركات العقارية ببيع القروض العقارية المرهونة (بيع الديون) في الأسواق المالية على شكل سندات مرهونة لشركات التوريق وإلى المستثمرين ولبنوك الاستثمار والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية. ولتعزيز قيمة هذه السندات قامت البنوك والمؤسسات العقارية بالتأمين عليها لدى شركات التأمين، ولكي تضمن شركات التأمين تسديد قيمة السند في حالة إفلاس البنك أو عجز صاحب العقار على التسديدوجب على صاحب السند دفع رسوم للتأمين عليها. وللاستفادة من أسعار الفائدة عليها قاموا برهن السندات ما حفزهم لاقتناء المزيد من هذه السندات.

وعندمابدأالمقترضونبعدمسدادمستحقاتهم أصبحتالسنداتمشكوكفيتحصيلها،وبدأتأسعارالعقاراتبالانخفاض بسببتشبعالسوق، خلق عن ذلك جوّ من الفوضوانعدامالثِّقةفيالأسواق ولدى البنوك. كما تدافعالمستثمرونلسحبرؤوسأموالهم.أدتأزمةالثِّقةإلىقلّةالسيولةلدىالمصارففيأمريكاوالدولالمرتبطةبها..[134]

وفي شهر فبراير 2007 لم يستطع عدد كبير من المقترضين من تسديد أقساط قروضهم ما ترتب عنه إفلاس العديد من المؤسسات المصرفية. [135]والمؤسسات المالية كبنك ليمان براذر واستعصى الكثير منها للعمل لتبلغ خسائر البنوك الأمريكيةوالأوروبية 500 مليار دولار. [136]شهدت أكبر المؤسستين للرهن العقاري (فاني ماي) و (فريدي ماك) خسائر فادحة، كما أفلست قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية وعرضت للبيع منذ 2006، ما جعلها تسرح عدد كبير من موظفيها .

كنتيجة لأزمة الثقة المنتشرة بسبب الخوف تسارع المودعين بسحب ودائعهم ما انعكس سلبا على سيولة البنوك بالرغم من المحاولات المستمرة من طرف البنك المركزيفي ضخه للسيولة. تعاقبت الخسائر وانخفضت قيمة

[132]الأزمة المالية العالمية (حقيقتها وأسبابها وتداعياتها وسبل علاجها)، ص.02 ، في الموقع الخاص بـ: المجد . نحو وعي أمني: www.almahdinfo.net

[133]د. أحمد محمّد أحمد أبو طه، الأزمات الاقتصادية أسبابها وأثرها على الفرد والمجتمع، مكتبة الوفاء القانونية–الإسكندرية، ط1، 2016، ص. 99

[134]موسعبدالعزيزشحادة، الأزمةالماليةوالصيرفةالإسلامية، 2009، المؤتمرالمصرفيالعربيالسنوي،دبي، دائرة الدراسات والأبحاث، ص. 03- 05

[135]د. يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008، ص.06

[136] د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، 2010، ص. 04

أسهمالبنوك وشركات الاستثمار العقارية لتنهار بعد ذلك الأسواق المالية.[137] وبسبب ارتباط السوق المالي الأمريكي بعدد كبير من المؤسسات المالية الأوروبية والأسيوية تضررت هي الأخرى لتعرف بالأزمة المالية العالمية.

/ البيع الوهمي:

وهو عكس ما يتم عليه البيع الحقيقي، لنجد أنّ الاقتصاد الحالي يعتمد على مستندات مالية وهمية لا مقابل لها واقعيا، فالفكرة المعتمدة في هذا النوع من البيع هي كأنك تشتري بضاعة بعقد ولم يتم استلامها ويتم بيعها مرة أخرى والربح فيها.

/ بيع الديون العقارية (التوريق):

عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية يقوم باستخدامها بإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من مؤسسات مالية أخرى بضمان هذه المحفظة. وهذا ما يطلق عليه اسم " **التوريق**" من خلال إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية تلك.[138] يتم بيع الديون العقارية عن طريق تصكيكها (تجميعها وتحويلها إلى أوراق مالية يمكن لأي مستثمر في العالم شراؤها)، يتم تحويلها لسندات مالية ويضع لها تأمين مخاطر وتباع كأوراق ائتمانية على شركات استثمارية وعلى مستثمرين، مع رهن مرتبط بها. وهذه القروض الجديدة تقوم البنوك أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها لأوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة لتكون أصول مالية رديئة.[139]

قامتالبنوكوالشَّركاتالماليةببيعديونهاعلىعملائهاالتيمنحتهالهممقابلعقاراتإلىشركاتالتَّوريقللحصولعلىسيولةنقدية.وقامتشركاتال تَّوريقبإصدارسنداتبقيمةهذهالديونوطرحهافيالسوقللاكتتاببقيمةأكبرمنالقيمةالتياشترتهابهامنالبنوكالأخرى،وجرتعلىهذه ال سنداتمضارباترفعتأسعارهاأعلىمنقيمةالعقاراتالتيسبقوتمتحويلهاإليها.

نتجعنعمليةالتوريق

هذه زيادةفيمعدلاتعدمالوفاءبالديونلأصحابها،وليقتصرالتوريقعلىالديونالعقاريةفقطبلامتدليشملتحويلالحقوقالماليةالمستحقة

---

[137] د. أحمد محمّد أحمد أبو طه، الأزمات الاقتصادية أسبابها وأثرها على الفرد والمجتمع، مكتبة الوفاء القانونية-الإسكندرية، ط1، 2016، ص. 102-103

[138] عرابة رابح، أحضري دليلة، نظرة اقتصادية وشرعية لدور المشتقات المالية في إحداث الأزمات المالية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ص.13

[139] محمّد صالح المنجد، مرجع سابق، ص. 20

التيتتدفقمنمجموعةمنالأصولالماليةالأخرى،منقروضسيارات،ومستحقاتبطاقاتالائتمان،إلىأوراقماليةتكونمضمونةبتلكالمجموعةمنالأصول.وهكذاتحولبيعالديونمنخلالالتوريقوالمشتقاتإلىفقاعةمنفقاعاتانفجارالأزمةالماليةالعالميةواستفحالها.[140]

/ البيع بالميسر (التأمين على الديون):

كما يعرف باسم(**التأمين على الديون**) ،وهو أحد أسباب سقوط شركات التأمين أثناء تأمينها لسندات التأمين على مخاطر الديون الهالكة. فلكي يستغلوا الاحتياطي المرصود لها فكروا في بيعها مع التأمين عليها، وكان من أهم أسباب سقوط أكبر شركة للتأمين (AIG) ليتبعها شركات تأمين أخرى، فهي مثلت حلقة وصل ما بين المقترضين والبنوك. فكان المقترضون يؤمنون على ممتلكاتهم في حالة حدوث عجز عن تسديد مستحقاتها وكان البنوك يؤم ن على قروضها لضمان تسديد قرضها في حالة ما إذا عجز المقترض عن ذلك.[141]

ت. الإصلاحات للخروج من الأزمة:

تعتمد خطة الولايات المتحدة الأمريكية للخروج من الأزمة وإصلاح وضعية أسواقها المالية، أين صاغ وزير الخزانة الأمريكية "**هنري بولسون**" خطة إنقاذ صادق عليها مجلس النواب والشيوخ، تهدف لتأمين حماية الأصول والأملاك العقارية، وتشجيع النمو الاقتصادي والزيادة من أرباح الاستثمارات.[142] كما تهدف هذه الخطة إلى حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات لأقصى حد .

تنص الخطة على ضخ 700 مليار دولار لشراء الديون بالأسواق المالية الأمريكية بمهلة تنتهي بنهاية 31/12/2009 مع إمكانية تمديدها لمدة أقصاها سنتين من تاريخ إقرارها. كما تستفيد الدولة من رؤوس الأموال والأرباح مع المؤسسات المستفيدة من هذه الخطة، كما تمنح هذه الخطة إعفاءات ضريبية تقدر بـ 100

---

[140] د. أشرف محمد دوابه، الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة، المؤتمر العلمي الثامن للزكاة، بيروت، 2010، ص. 12-13

الرهنالعقاريةأقل جودة subprime

[141] محمد صالح المنجد، الأزمة المالية،ص .26

[142] الأزمة المالية العالمية (حقيقتها وأسبابها وتداعياتها وبيل علاجها)، ص.05 ، في الموقع الخاص بـ: المجد . نحو وعي أمني: www.almahdinfo.net

مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم، مع دفع تعويضات تشجع على المخاطر.[143]

تكمن فكرة أكبر خطة إنقاذ الأمريكية المقدمة من طرف وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون على التدخل المباشر في السوق من أجل مساعدة المؤسسات المعنية، من خلال قيام الدولة بشراء أصول هالكة مرتبطة بالرهن العقارية بقيمة 700 مليار دولار، وكان من أهم النقاط الموضحة في الخطة:[144]

- تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل محددة، فالمرحلة الأولى تقوم الخزينة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 250 مليار دولار مع إمكانية الزيادة ليصل إلى 350 مليار دولار من خلال الطلب من الرئيس الأمريكي كمرحلة ثانية، ولا يجوز زيادة سقف عمليات الشراء عن 700 مليار دولار.
- تحصل الدولة على حصتها من أرباح المؤسسات المستفيدة من خطة الإنقاذ وهذا بعد انتعاشها.
- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار أمريكي إلى 250 ألف دولار أمريكي لمدة سنة واحدة.
- منح إعفاءات ضريبية بقيمة 100 مليار دولار للشركات والطبقة الوسطى.
- حماية أصحاب العقارات المقدرين بمليونين شخص المهددين بمصادرة بيوتهم.
- تدقيق الدولة في شروط منح القروض العقارية للمقترضين الذين يواجهون مشكل السداد.
- مساعدة البنوك من خلال ضخ كمية كبيرة من السيولة النقدية في البنوك من أجل توفير الحماية وتجنب سقوط نظامها الاقتصادي والمالي.
- التخفيض من سعر الفائدة أين عمدت البنوك المركزية على تخفيض من أسعار الفائدة لمعالجة الأزمة في الأسواق المالية العالمية.
- تأميم قطاع البنوك وغيرها.
- تسهيل التجارة الخارجية.

[143] د. مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، دار الرواد للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص. 170

[144] د. يوسف أبو فارة، مرجع سابق، ص. 10-11

2 أزمة منطقة اليورو (أزمة الديون السيادية/ أزمة دول البيكس(**PIIGS**)):

تعرف أزمة **منطقة اليورو** بأزمة الديون السيادية بسبب تراكم الديون الحكومية، وهي أزمة مست دول البيكس (**PIIGS**) كمصطلح يشير إلى اختصار الأحرف الممثلة لكل من دولة: البرتغال، إيرلندا،إيطاليا، إسبانيا، اليونان المنضمتين لمجموعة الاتحاد الأوروبي.

أ. تعريف الديون السيادية (Sovereign Debts):

تعتبر الأزمة المالية العالمية لعام 2008 من أهم الأسباب التي ولدت أزمة الديون السيادية والتي ساهمت في انهيار النظام المصرفي الأوروبي وركود الدورة الاقتصادية. كما ساهم الارتباط الموجود على مستوى الاتحاد النقدي وعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.[145]

تعرف الديون السيادية بأنها إجمالي الديون المترتبة على دولة ما، فهي تمثل العلاقة القائمة ما بين الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة.[146] فتكون بذلك الديون على شكل سندات التي تلتزم بتسديدها الحكومات ذات السيادة. وعندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها تعتمد على الطريقتين، إما:[147]

- طرح سندات بعملتها المحلية الموجهة إلى المستثمرين المحليين ويسمى هذا الدين بالدين الحكومي.
- إصدار سندات بالعملة الأجنبية (يورو أو دولار) الموجهة إلى المستثمرين الأجانب ويسمى هذا الدين بالدين السيادي.

---

[145] د. معيزي نجاة، د. بوزرب خير الدين، الإصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية (2011-2013)، مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 13، ديسمبر 2018، ص. 53

[146] حنان درحمون، د. حسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية- دراسة حالة اليونان، مجلة التواصل في الاقتصاد والادراة والقانون، عدد 45 ، مارس 2016، ص. 199

[147] وليد برغوتي، لعربي غويني، أزمة الديون السيادية وأثرها على أهم المتغيرا ت الاقتصادية بمنطقة اليورو، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 01، 2021،،ص. 206 – 207

أما أزمة الديون السيادية فتحدث كنتيجة لعجز الدولة في تسديد ديونها (قيم السندات) المقومة بالعملات الأجنبية.[148] ما يترتب عن ذلك فقدان الثقة في الاستثمار بهذه الدولمن طرف المستثمرين في الأسواق المالية العالمية وبذلك يتجنبون المشاركة في أي مناقصات لشراء سنداتها في المستقبل.[149]

ب. **مراحل الدخول بأزمة الدين السيادي:**

يمكن توضيح الحلقات المتسلسلة أين تجد الدولة نفسها قد دخلت في أزمة دين سيادي في المراحل الخمسة الموالية:[150]

- **المرحلة الأولى:** تشهد الدولة ارتفاعا ملحوظا ومستمرا في معدلات الدين لعدم فعالية الوظيفة المالية للدولة وهذا يرجع لنقص الإيرادات الضريبية أو العجز عن توفيرها أو التفاوت الكبير بمعدلات الإنفاق الحكومي.
- **المرحلة الثانية:** بسبب ارتفاع في معدلات الدين الحكومي تنتشر حالات الفزع ونقص الثقة لدى المستثمرين على السندات الحكومية ليطلبوا من الدولة أن تمنحهم معدلات عالية من العوائد على هذه السندات لمواجهة ارتفاع مخاطر حالة توقفها عن خدمة الديون ما يشرح ارتفاع معدلات الفائدة على إصداراتها الجديدة من السندات.
- **المرحلة الثالثة:** من خلال ما المرحلة الثانية، يرتفع معدل النفقات العامة للدولة بشكل مرتفع ومن ثم ارتفاع العجز المالي من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.
- **المرحلة الرابعة:** تحاول الدولة السيطرة على تكاليف نفقاتها العامة للتحكم في فجوة العجز المالي، من خلال زيادة الضرائب أو العثور على منافذ وموارد أكثر كفاءة لتوفيرها أو من خلال اللجوء إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو قرار التقشف.
- **المرحلة الخامسة:** يستعصى على الدولة أن تنشط في ظل الأوضاع سالفة الذكر من جهة كما يقل المستثمرين بشراء سندات الدولة ما قد يؤدي إلى توقف الدولة عن خدمة ديونها حتى تعلن عن إفلاسها.

---

[148] ثاري زهية، زبيري رابح، منطقة الأورو بين تبعات الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية 2010، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، 2019، ص. 309

[149] حنان درحمون، د. حسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في ادارة أزمة الديون السيادية الأوروبية– دراسة حالة اليونان، مجلة التواصل في الاقتصاد والادراة والقانون، عدد 45 ، مارس 2016، ص. 201

[150] خالد رواق، مفتاح صالح، أثر أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة على أسعار صرف العملات الارتكازية (دراسة حالة العملة الأوروبية الموحدة اليورو للفترة 2009–2016)، مجلة رؤى اقتصادية، الوادي، المجلد 11، العدد 01، 2121، ص. 231

ثالثا:أزمة اليونان والبرتغال

ظهرت الملامح الأولى لأزمة الديون السيادية الأوروبية سنة 2009 واضحة في اليونان أين بلغ حجم ديونها آنذاك حوالي 300 مليار يورو، ما أثر على اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي لعدة سنوات. سيتم التطرق لكل من الأزمة المالية التي مست اليونان والبرتغال فقط ليس اختيارا وإنما بسبب شدة وقرها على مجموعة الاتحاد الأوروبي:

1 أزمة اليونان (2009 –2010):

أ. تداعياتها وأسبابها:

يجبر الاتحاد الأوروبي دول المجموعة بتقديم تقارير إحصائية تفصيلية توضح مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تفسر وضعية الاقتصاد لدول الأعضاء ، كما يجبرها بضرورة تطبيق سياسة اقتصادية موحدة كتلك المتعلقة بالنظام الضريبي والاستثمار ونقاط أخرى. لكن ما قامت به اليونان هو تقديمها لمعلومات مغلوطة لديوان الإحصاء الأوروبي (Eurostat) ففي شهر أفريل2009 قدمت الحكومة اليونانية تقريرا يشير إلى أنّ العجز خلال سنة 2008 وصل إلى 5 %من الدخل القومي ليكتشف الديوان العديد من الأخطاء مطالبا الحكومة بضرورة تصحيح التقرير.[151]

صرحت الحكومة اليونانية للاتحاد الأوروبي على أنها قدمت إحصائيات خاطئة بدون قصد عن اقتصادها ولكن في الحقيقة كانت خطوة مقصودة، لإخفاء حجم ديونها والعجز الكبير في ميزانيتها أمام الاتحاد الأوروبي الذي يشترط على الدولة العضو ألا يتجاوز عجزها 3 % من الناتج القومي.

انطلقت الأزمة اليونانية تحديدا في شهر أكتوبر 2009 عند فوز الحزب الاشتراكي الانتخابات وتسلمه الحكم، ليصرح وزير المالية الجديد بأنّ العجز الحقيقي في موازنة اليونان سنة 2009 هو في حدود 12.5 %- 12.8[152] من الناتج المحلي الإجمالي، بدلا من 3.6 %ما يعادل أربعة أضعاف ما صرحت به الحكومة السابقةمن السقف المحدد في قانون الانضماملللاتحاد الأوروبي، إضافة لمشكلة الديون المعلن عنها التي تجاوزت 300 مليار يورو.[153]

---

[151]عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص.04

[152] رواق خالد، فريد بن عبيبد، أثر الجدارة والتصنيف الائتمانية للديون السيادية على أهمّ مؤشرات الاقتصاد الكلي (دراسة تحليلية لحالة اليونان في ظل أزمة الديون السيادية)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص. 490

[153]خالد أحميمة ،أ.د. لخضر مرغاد، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وأثرها على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي، العدد 08، 2017، ص. 537

استفادت اليونان من انضمامها لمنطقة اليورو، غير أنّ إفراطها الكبير في الإنفاق العام شهد ارتفاعا كبيرا إلى جانب مشكل التهرب الضريبي، كما كان لمشكل تشجيع عمليات الاستيرا د والتراجع الحاد في قطاع الإنتاج والصناعة دورا رئيسيا في الأزمة ليصل الأمر باقتراض الأفراد قروضا بنكية للعيش.[154] وفي سنة 2010 تم اكتشاف بأنّ الحكومة اليونانية قد دفعت الى بنك (Goldman Sachs) وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات كرسوم مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي .

بدأت الأزمة اليونانية نتيجة للأزمة المالية العالمية عام 2007، حيث أنّ السياحة والنقل البحري يتأثران كثيرا في الأزمات ونتيجة لذلك بدأ الدين الحكومي يتضخم بسرعة. وفي بداية 2010 بدأ القلق يزداد تجاه النمو المتزايد للدين الحكومي ليظهر أنّ الدين الحكومي مسألة خطيرة للحكومة اليونانية تحديدا في منتصف جوان 2011 وقد طلبت الحكومة اليونانية من صندوق النقد الدولي خطة إنقاذ.[155]

ب. **الإصلاحات للخروج من الأزمة:**

في شهر 23 جويلية 2010 قدمت اليونان طلبا إلى كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لحصولها على قروض مالية وقد تحصلت على قرضا أوليا بقيمة 45 مليار يورو لتغطية الاحتياجات المالية للجزء المتبقي من عام 2010.[156]قدم الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي إلى اليونان حزمة إنقاذ جديدة وقد تم الموافقة على ذلك من خلال تخصيص لها حزمتين:

/ **الحزمة الأولى:** في بداية شهر ماي 2010 أعلنت الحكومة اليونانية سلسلة من تدابير التقشف لضمان قرض بـ110 مليار يورو على مدى ثلاثة سنوات من (2010- 2013) بسعر فائدة (5.2 %) لتنخفض بـ 1 %في 2011 لتصبح 4.2% على مدى 7سنوات ونصف.

/ **الحزمة الثانية:**تقديم 130 مليار يورو في 2012 مع تحديد برنامج للدفع لغاية 2042.

تطلب الأمر قيام الحكومة اليونانية بانتهاج مجموعة من الإجراءات التقشفية: [157]

– رفع الضرائب على الوقود والسجائر بنسبة 10%.

---

[154] محمد حسن يوسف،مرجع سابق. بدون صفحة

[155] أ. بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 2013/13، ص. 60

[156] د. مداحي محمد، أ. خلخال منال، أزمة الدين السيادي في اليونان وأثرها على منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، 2017، ص. 62

[157] محمد حسن يوسف،مرجع سابق. بدون صفحة

- ارتفاع الضرائب على المبيعات من 21% إلى 23% .
- تقليص المكافآت والحوافز للموظفين والرواتب بالقطاع العام.
- منع الزيادة في رواتب الموظفين ورواتب المتقاعدين على مدى 03 سنوات على الأقل.

/ **الحزمة الثالثة:** في 15 جويلية 2015 وافقت دول الأعضاء في منطقة اليورو على برنامج المساعد المالية الثالثة لليونان قيمتها 86 مليار يورو، مع التعهد ببرنامج إصلاح هيكلي لتحفيز النمو الاقتصادي. من أهم شروط البرنامج:[158]

- تغيير نظام ضريبة القيمة المضافة وتوسيع قاعدتها لزيادة إيراداتها.
- تحسين نظام التقاعد

2 أزمة البرتغال (أواخر 2009 – 2010):

أ. تداعياتها وأسبابها:

في النصف الأول من سنة 2010 تقدمت البرتغال بطلب قرض قيمته 78 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وكان هذا العجز نتيجة لسنوات من التغطية والإنفاق على القطاع الخدمي وطلب الحكومة اتخاذ بعض إجراءات التقشف وعلى إثرها قفزت البطالة إلى 14.8 %وتصل نسبة العجز الى 4.5 %.[159] وبسبب الاضطرابات السياسية في منتصف شهر مارس 2011 استقال رئيس الوزراء البرتغالي من منصبه بعد رفض البرلمان كليا تدابير التقشف التي فرضتها حكومته.

برزت الأزمة البرتغالية بعد أن رفضت خطط التقشف التي عرضها وإعلان الحكومة البرتغالية بحاجتها الى مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي درها 80 مليار يورو (114.4 مليار دولار)، ومن الجديد ذكرهتعد البرتغال من أضعف الدول في منطقة اليورو من الناحية الاقتصادية كما أنه الأدنى معدلا من حيث القدرة الشرائية والقدرة التنافسية.[160]

ب. الإصلاحات للخروج من الأزمة:

[158] بولحبال أميرة، أ. د. بيبي يوسف، مرجع سابق، ص. 272

[159] د. مداحي محمد، أ. خلخال منال، أزمة الدين السيادي في اليونان وأثرها على منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، 2017، ص. 67

[160] خالد رواق، مفتاح صالح، أثر أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة على أسعار صرف العملات الارتكازية – دراسة حالة العملة الأوروبية الموحدة اليورو للفترة 2009-2016، مجلة رؤى اقتصادية، 11 (01)، 2021 ، ص. 232

قدمت السلطات البرتغالية طلب الحصول على مساعدة مالية في تاريخ 7 أفريل 2011. وافقت كل من مجموعة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح مساعدة مالية في 17 ماي 2011 قيمتها 78 مليار يورو من أجل تغطية الاحتياجات التمويلية، يقوم شروط البرنامج على ثلاثة أسس:[161]

- العمل على تأخير وتأجيل بعض المشاريع بهدف تحقيق الاستقرار والوصول الى التنمية الاقتصادية.
- تطبيق سياسة التقشف.
- تسوية الأوضاع المالية العامة بما في ذلك تصحيح العجز المفرط بحلول سنة 2013.
- إدخال الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو والقدرة التنافسية.
- تحسين السيولة المالية للقطاع المالي من خلال إعادة هيكلة القطاع المالي.

4. نظرة عامة حول بعض الأزمات النفطية:

أ. الأزمة النفطية 1986:

قامت منظمة الأوبك في سنة 1986[162] إلى التخفيض من حجم الإنتاج بهدف الرفع من الأسعار، إلاّ أنّ الارتفاع في مستوى المعروض من المنتج النفطي الخاص بدول الخليج خارج المنظمة الأوبك والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من دول بريطانيا والنرويج لأسعارها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أعضاء المنظمة بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها لخفض سعر النفط ليصبح عند 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985. وبداية عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى ليوصل سعر برميل النفط الخام إلى 13 دولار للبرميل، وهذا كان سبب كافي في خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا لدول أعضاء الأوبك.

كما شهد العالم أزمات أخرى كأزمات وليدة عن النظام الرأسمالي، والواقع يشير للعديد منها:

ب. أزمة النفط الأولى لسنة 1973:

[161] بولحبال أميرة، أ.د. ببي يوسف، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة اليورو في ظل سياسات وبرامج احتواء أزمة الديون السيادية خلال الفترة 2010-2016، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03 مكرر، 2019، ص. 270

[162] أ. بروكي عبد الرحمن، د. عبد الرحمن عبد القادر، الأزمات النفطية واليات إدارتها في الجزائر (دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015)، ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي- الواقع والتحديات-، ص. 02

أقدمت الدول العربية حصريا على الرفع من أسعر نفطها دون اللجوء الى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء الأوبك في الكويت وقرروا زيادة الأسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70 %.[163] أصبحت أسعار النفط تتحدد من طرف منظمة الأوبك والتي قامت برفع الأسعار الى 2.50 دولار للبرميل في جانفي 1973 إلى 11.50 دولار بداية سنة 1974.[164]

ت. أزمة النفط الثانية لسنة 1979:

ارتفعت أسعار النفط العالمية بسبب الحرب الإيرانية المندلعة بسبب الثورة الإسلامية المشنة آنذاك ضد حكم الشاه في سنة 1979. ليصل سعر البرميل الواحد إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980، لتشهد بعد ذلك انخفاضا محرجا وصل إلى غاية 25.7 دولار للبرميل لسنة 1985.[165]

5. أزمة الغذاء العالمية:

إنّ الارتفاع الشديد في الأسعار الخاصة بالمواد الغذائية الضرورية التي شهدتها العالم تحديدا بسنة 2007 جعل من الأفراد ذوي الدخل المحدود من عدم تلبية وتوفير كل المواد الضرورية كالأرز والقمح والذرى، لتجد تحديدا كل من الدول النامية والدول العربية تستورد معظم مواردها من الدول الأخرى أمام مشكلة الخيارات المحدودة على المدى الطويل.[166] تمثل أزمة الغذاء ظاهرة عالمية تعود أسبابها المتفق عليها دوليا لعدة نقاط أهمها:[167]

- توجه الدول الصناعية والنامية الكبرى جهودها نحو أهم مصادر الطاقة البديلة المتاحة المتمثل في الوقود الحيوي المستخرج من أساس المحاصيل الزراعية الأساسية كالقمح، الذرة، الفول، الصويا، وغيرها
- استغلال الأراضي الزراعية في المشاريع السكانية والصناعية وبالمقابل القيام بإصلاح الأراضي البورية.
- توقعات زيادة الأسعار دفعت الى المضاربات في الأسواق الآجلة للسلع الغذائية ومن ثم على الاستمرارية من زيادة أسعارها.

---

[163] ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية(الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج)، مجلة المعيار ، عدد خاص، 2017، ص. 03

[164] محمد حسن يوسف، تداعيات الأزمة العالمية، دار العلا للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص. 05

[165] ماجن محمد محفوظ، مرجع سابق، ص. 03

[166] ابراهيم سيف، أزمة الغذاء في الدول العربية: حلول قصيرة الأمد لتحد مزمن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2008، ص. 01

[167] أ. بوعوينة سليمة، أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 9، 2013، ص. 320

استنتاجات المحاضرة الثامنة:

- لم تقتصر الأزمة المالية العالمية على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية بل تجاوزتها لتلهب نيرانها البورصات العالمية وعلى رأسها البورصات الأوروبية.
- كانت لآثار الأزمة المالية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت في بقية اقتصاديات العالم آثار ذات وقر كبير. كانت هذه الأزمة نتيجة لتراكمات لأزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- هناك الكثير من الدول الرأسمالية إصابتها أزمات مالية كأزمة المكسيك في العام 1994 ودول شرق آسيا عام 1997، روسيا عام 1998 والبرازيل عام 1999، تركيا عام 2000، الأرجنتين عام 2000.
- تعتبر الأزمة المالية العالمية لعام 2008 من أهم الأسباب التي ولدت أزمة الديون السيادية والتي ساهمت في انهيار النظام المصرفي الأوروبي وركود الدورة الاقتصادية.
- كما ساهم الارتباط الموجود على مستوى الاتحاد النقدي وعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول وخاصة الدول المنتمية لمنطقة الاتحاد الأوروبي تحديدا (اليونان والبرتغال واسبانيا، ايرلندا، ايطاليا).
- وككل أزمة تسعى الدول المتأثرة بها بتطبيقها حزمة من الإصلاحات المتسلسلة أولها سياسة التقشف والرفع من الضرائب إلى جانب حصولها على مبالغ مالية من طرف صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي.

قائمة المراجع:

- هشام السعد بني خليفة بدوي، عقود المشتقات المالية (دراسة فقهية اقتصادية مقارنة)، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، 2011.
- حنفي عبد الغفار، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، 1991.

- د. شوقي أحمد دنيا، التلاعب في الأسواق المالية، الدورة العشرون للمجتمع الفقهي الإسلامي المنعقدة بمكة المكرمة، 2010.
- د. أحمد مُحَّد أحمد أبو طه، الأزمات الاقتصادية، مكتبة الوفاء القانونية- الإسكندرية.
- عريقات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان- الأردن ، 1999.
- أ.د. زايري بلقاسم، الأزمة المالية الدولية رؤية على ضوء النظام المالي الإسلامي والنظام الوضعي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري 2011.
- علة مراد، الأزمات العالمية وتداعياتها الاقتصادية، بحوث اقتصادية عربية، العددان : 48-49، 2009-2010.
- تداعيات الأزمة العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بحوث اقتصادية عربية، العددان : 48-49، 2009-2010.
- مُحَّد صالح المنجد، الأزمة المالية، مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، ط1، 2009.
- أ.د. طارق الحاج، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني، المؤتمر العلمي الدولي السابع تحت عنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الآفاق)، جامعة الزرقاء الخاصة- الأردن، 2009.
- د. كمال بن موسى، أ. عبد الرحمن بن ساعد، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، 2011، العدد 08 (01)، 97-113
- الأزمة المالية العالمية (حقيقتها وأسبابها وتداعياتها وبيل علاجها)، في الموقع الخاص بـ: المجد . نحو وعي أمني: www.almahdinfo.net
- موسعبدالعزيزشحادة، الأزمةالماليةوالصيرفةالإسلامية، 2009، المؤتمرالمصرفيالعربيالسنوي،دبي، دائرة الدراسات والأبحاث.
- د. يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008. الموقع:http://iefpedia.com
- د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، 2010.
- عرابة رابح، أحضري دليلة، نظرة اقتصادية وشرعية لدور المشتقات المالية في إحداث الأزمات المالية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية.

- د. أشرف مُحَمَّد دوابه، الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة، المؤتمر العلمي الثامن للزكاة، بيروت، 2010.
- د. مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، دار الرواد للنشر والتوزيع، ط 1، 2013.
- د. معيزي نجاة، د. بوزرب خير الدين، الإصلاحات التنظيمية المصرفية في منطقة اليورو بعد أزمة الديون السيادية (2011-2013)، مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 13، ديسمبر .
- حنان درحمون، د. حسين بورغدة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية- دراسة حالة اليونان، مجلة التواصل في الاقتصاد والادراة والقانون، عدد 45 ، مارس 2016.
- وليد برغوتي، لعربي غويني، أزمة الديون السيادية وأثرها على أهم المتغيرا ت الاقتصادية بمنطقة اليورو، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 01، 2021.
- ثاري زهية، زبيري رابح، منطقة الأورو بين تبعات الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية 2010، مجة معارف، المجلد 14، العدد 2، 2019.
- خالد رواق، مفتاح صالح، أثر أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة على أسعار صرف العملات الارتكازية (دراسة حالة العملة الأوروبية الموحدة اليورو للفترة 2009-2016)، مجلة رؤى اقتصادية، الوادي، المجلد 11، العدد 01، 2121.
- عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
- رواق خالد، فريد بن عبيد، أثر الجدارة والتصنيف الائتمانية للديون السيادية على أهمّ مؤشرات الاقتصاد الكلي (دراسة تحليلية لحالة اليونان في ظل أزمة الديون السيادية)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، 2021.
- خالد أحميمة ،أ.د. لخضر مرغاد، أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وأثرها على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، العدد 08، 2017.
- أ. بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد 2013/13.
- د. مداحي مُحَمَّد، أ. خلخال منال، أزمة الدين السيادي في اليونان وأثرها على منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، 2017.

- بولحبال أميرة، أ.د. بيبي يوسف، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة اليورو في ظل سياسات وبرامج احتواء أزمة الديون السيادية خلال الفترة 2010-2016، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03 مكرر، 2019.
- خالد رواق، مفتاح صالح، أثر أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة على أسعار صرف العملات الارتكازية – دراسة حالة العملة الأوروبية الموحدة اليورو للفترة 2009-2016، مجلة رؤى اقتصادية، 11 (01)، 2021 .
- بولحبال أميرة، أ.د. بيبي يوسف، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة اليورو في ظل سياسات وبرامج احتواء أزمة الديون السيادية خلال الفترة 2010-2016، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03 مكرر، 2019
- أ. بروكي عبد الرحمن، د. عبد الرحمن عبد القادر، الأزمات النفطية واليات إدارتها في الجزائر (دراسة مقارنة للأزمة النفطية 1986 والأزمة النفطية 2015)، ملتقى دولي حول: إدارة الأزمات في الوطن العربي- الواقع والتحديات.
- ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية(الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج)، مجلة المعيار ، عدد خاص، 2017.
- محمد حسن يوسف، تداعيات الأزمة العالمية، دار العلا للنشر والتوزيع، ط1، 2009
- ابراهيم سيف، أزمة الغذاء في الدول العربية: حلول قصيرة الأمد لتحد مزمن، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2008.
- أ. بوعوينة سليمة، أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 9، 2013.

المحاضرة التاسعة: التكتلات الاقتصادية وبروز الهيئات الصاعدة

تمهيد

في تاريخ 26 ديسمبر 1991 أعلن عن سقوط الاتحاد السوفيتي كثاني قطبمسيطر على العالم، ليتميز النظام الدولي بعد ذلك بالأحادية القطبية والسيطرةالكلية للولايات المتحدة الأمريكية. وخلال السنوات الأخيرة تغيرتالقوة الأحادية ودرجة سيطرتها، لتصعد بذلك قوة جديدة ترتكز أسس قيامها على درجة كبيرة من التبادل الدولي بين مجموعة من الدول الناشئة القوية المتكونة من مميزات معينة جعلت من نفسها قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية عرفت تحت اسم **الدول الصاعدة**،والتي تشهد ارتفاعاكبيرا بدور مجموعة (**BRICS**) ووزنها الاقتصادي وهذا ما يعتبر من أهمّ مميزات النظام الاقتصادي الدولي.

ظهر مصطلح(**BRICS**) لأول مرة في سنة 2001 اختصارا لأسام خمسة الدول الـنامية الرائدة، تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) كاقتصاديات ستتفوق على قوة الاقتصاديات الثلاثية الأكثر تقدما (اليابان، أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية). وما بين سنتي 2000- 2008 لوحظ نموها السريع والكبير لها مقارنة بالبلدان المتقدمة وخاصة الصين التي سجلت أعلى معدلات النمو خلال السنوات الماضية، ومع انخفاض أسعار المواد الخام تحديدا في سنة 2014، ليتدهور الوضع الاقتصادي لروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا بشكل كبير على وقع هذه الأزمة.

تختلف مجموعة (**BRICS**) عن باقي أشكال التكتلات والتحالفات التي يعرفها العالم الآن، فلا وجود لرابط معين مشترك بين الدول الخمس سواء سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو إيديولوجي، كما أنها منتسبة لأربعة قارات مختلفة. يوجد اختلاف في درجة نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وهذا الاختلاف يشير لعدم الاعتماد على النظام النمطي وعدم خضوعه تحت رقابة وسيطرت الأحادية القطبية.[168]

[168] عبد الله رزق، مرجع سابق، ص. 237

– الدول الناشئة هي البلدان التي تحقق معدل نمو إنتاج كبير وتطور سريع .

أولا: الإطار العامّ للتكتلات الاقتصادية

1 تعريف ونشأة التكامل الاقتصادي:

إنّ كلمة **"تكامل"** كلمة لاتينية الأصل ظهر استعمالها سنة 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي، تدل في معناها على ربط الأجزاء المنفصلة مع بعضها البعض. أما مفهوم **التكامل في المجال الاقتصادي** هو شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول دون التأثير على كيان الدولة.[169] **للتكامل** مصطلحات تشير لنفس معناه تقريبا كالاندماج الاقتصادي والتكتل الاقتصادي، ومن الواجب الإشارة إليها لضرورة التفريق فيما بينها:

- **التعاون الاقتصادي(Cooperation)**
- **الاندماج الاقتصادي (Fusion)**
- **التكامل الاقتصادي(Integration)**
- **التكتل الاقتصادي(Groupement)**

فالتعاون الاقتصادي يقوم على أساس تحقيق منفعة مشتركة ما بين الأطراف المتعاونة الدولية (ما بين دولتين أو أكثر) من خلال تشجيع التبادل التجاري والاقتصادي والتقليل من عراقيل العلاقات الاقتصادية للدول والتي إما تكون متشابهة أو مختلفة تماما من حيث أنظمتها الاقتصادية والسياسية. وسواء أكان التكامل أو التكتل أو الاندماج فهي عمليات تشرح مبدأ التعاون الاقتصادي الدولي.

يشرح بعض الباحثين الاقتصاديين مصطلح **الاندماج الاقتصادي** على أنه هو نفسه مصطلح **التكامل**، ولكن من حيث الدقة والآلية في ما بينهما نجد فروق أهمها:

نقصد**بالاندماج** الاقتصادي بناء وحدة واحدة تدمج وتجمع بين طرفين أو أكثر. أما **التكامل** كما أشرنا إليه سابقا على أنه عملية الربط ما بين الأجزاء المنفصلة والناقصة وهذا بمختلف الموارد وعناصر الانتاج وتجميعها مع بعضها البعض لخلق حالة من التكامل الاقتصادي (التكامل في نقاط الضعف) في كيان واحد وموحد يأخذ شكل كتلة تتميز بالقوة

ومما سبق يمكن القول أنّ التكامل الاقتصادي هو الآلية التي تحقق الاندماج الاقتصادي، ومن خصائص عملية الاندماج تحقيق التكامل من خلال توفير النقائص وتعزيزها ما بين المجموعة.

[169] د. نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، 2006، ط1، ص. 10

أما **التكامل الاقتصادي** هو فعل إرادي ما بين دوليتين أو أكثر، يشير لمختلف العمليات الهادفة للتنسيق ما بين مختلف السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء، من خلال تقسيم العمل فيما بينها بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو. وللنشا ط في سوق مشترك يتم وضع الإجراءات اللازمة على إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على المعاملات التجارية التي تعيق من حركة:[170]

- التجارة ما بين دول الأعضاء في مشروع اقتصادي مشترك فيما بينها.
- رؤوس الأموال والعملات ما ببين دول الأعضاء.
- انتقال عوامل الإنتاج.

وعموما، يتفق معظم الباحثين على أنّ مصطلح التكامل نقصد به دمج الأجزاء المتفرقة مع بعضها البعض، أي دمج أجزاء اقتصادية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية واحدة والوصول بها إلى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون أي قيود جمركية أو مالية. كما تتوفر فيه حرية انتقال رؤوس الأموال وانتقال الأفراد ما بين الدول المندمجة بحيث تصبح اقتصادياتها جزءا من كل دولة ومجالا اقتصاديا مندمجا.[171]

يمكن القولّ أنّ **التكتل الاقتصادي** هو أشمل وأوسع من التعاون الدولي، يعمل على إلغاء العوائق التي تعيق من حركة العلاقات الاقتصادية الدولية والعمل على تعزيزها مع توقع عائد اقتصادي مشترك. يشترط في التكامل الارتباط ما بين الدول المتماثلة أو المتقاربة.

يحقق التكامل تغيرات جذرية وقاعدية في الاقتصاد الداخلي لدول الأطراف. كما يمكن القول أنّ للتكتل الاقتصادي يتحقق من خلال الاعتماد على أهمّ الطرق التاليةوالمتمثلة في:

/ **التعاون الاقتصادي:** مجموعة من الإجراءات التعاونية للتخفيف من القيود المعيقة لحركة السلع ورؤوس الأموال.

/ **الاندماج الاقتصادي (التكامل):** يمثل درجة أعلى من التعاون الاقتصادي، تتحول فيها كيانات دول الأعضاء إلى كيان واحد في المجال الذي ينصب فيه التكامل.

---

[170] د. سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق)، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2005، ص. 27- 33

[171] د. نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص. 13

2 دوافع التكتل الاقتصادي:

تؤثر السياسة والاقتصاد كل منهما على الآخر وذلك لترابطهما مع بعضهما البعض، فنجد من أهم الدوافع التي تؤثر على قرارات بناء تكتلات اقتصادية ما بين الدول ما يلي: [172]

أ. الدوافع السياسية:

قد تكون الدوافع من إنشاء تكتل اقتصادي تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية تتمثل في:

- تحقيق المصالح السياسية بين الدول،
- توثيق العلاقات السياسية بين الدول المتكاملة،
- تكوين الدول المتكتلة قوة لحماية نفسها والقدرة على مواجهة تأثيرات قوى السياسة الخارجي.

ب. الدوافع الاقتصادية:

كما أنّ من وراء إنشاء التكتل الاقتصادي ما بين الدول هو السعي في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمتمثلة في:

- للدول المتكتلة القدرة على التفاوض التجاري والاقتصادي على المستوى الدولي.
- للدول المتكتلة فرصة في تقوية اقتصادها الداخلي والخارجي من خلال القدرة على الرفع من مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها مجابهة بذلك التكتلات الاقتصادية الأخرى.
- قدرة الدول المتكتلة على الإنتاج بكميات كبيرة لتكون بذلك قادرة على تحقيق الاقتصاديات السلمية بسبب الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية بين المجموعة.
- رغبة الدول المتكتلة وخاصة النامية توفير ظروف ملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية وتحريك عجلة التصنيع بتطويرها من الصناعات الصغيرة إلى الصناعات الكبيرة المتقدمة.
- تقوية المنافسة بين المشاريع الإنتاجية المتشابهة في الدول المتكتلة ما يسمح من تحسين كفاءتها الإنتاجية والتقليل من حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدة.

[172] د. نزيه عبد المقصود مبروك، ص. 21-25

3 درجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي:

تهدفدرجات سلم التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى تنشيط التبادل التجاري الإقليمي ما بين دول الأعضاء، يمكن ترتيبها في النقاط التالية: [173]

- **منطقة التفضيل الجزئي:** يهدف إلى تنشيط التبادل التجاري الإقليمي ما بين دول الأعضاء ، أينتتفق مجموعة من الدول فيما بينها على تطبيق مبدأ المعاملة التفضيليةعلى تجارتها من خلال الخفض الجزئي على الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات ما عدى خدمات رأس المال. ومن الأمثلة على ذلك نجد **منطقةالكومنولث** حاليا.
- **منطقة التجارة الحرة:** انتشرت عملية خلق مناطق للتجارة الحرة ما بعد الحرب العالمية الثانية،لتعتبر بذلك ثاني درجات سلم التكامل الاقتصادي، تقوم دول الأعضاء بوضع سياستها التجارية الخاصة بها. تعتمد على إلغاء كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين دول الأعضاء ما عدى خدمات رأس المال، كما يتم وضع إجراءات خاصة لبعض السلع الحساسة. ومن الأمثلة على ذلك نجد منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) خاصة بالدول النامية. إلى جانب منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا (القلعة التجارية).
- **الاتحاد الجمركي:** يشكل الاتحاد الجمركي العلاقة القائمة ما بين منطقة التجارة الحرة والتعريفة الجمركية الموحدة لمواجهة العالم الخارجي. يتم تداول السلع ما بين دول الأعضاء في حين يمنع على أي دولة عضو إبرام عقود أو اتفاقات جمركية بين دول العالم الخارجي.
- **السوق المشتركة:** تمثل رابع درجة من السلم الخاص بالتكامل الاقتصادي، يجمع السوق المشتركة ما بين كل من الاتحاد الجمركي (تحرير التجارة بإزالة القيود على التجارة السلعية) وعمليات تحرير تنقل عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال المادي، رأس المال البشري، رأس المال التقني والتكنولوجي) ما بين دول الأعضاء ما يسمح بإعادة توزيع عناصر الإنتاج بين دول الأعضاء ومن ثم بزيادة إنتاجيتها. تصبح هذه الدول سوقا واحدا يتنقل فيه كل من العمال ورؤوس الأموال دون حواجز.لنجد كل من السوق الأوروبية المشتركة، والسوق العربية المشتركة.

[173] د. سامي عفيف حاتم، مرجع سابق، ص. 35- 44

- **الوحدة الاقتصادية:** تعتبر أعلى درجاتبالمقارنة مع الدرجات السابقة، تجمع الوحدة الاقتصادية ما بين السوق المشتركة (إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركة عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية) وعملية التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية بين دول الأعضاء (لإلغاء التمييز بين الأعضاء).
- **الوحدة النقدية:** مجموعة من الممارساتالمتعمدة لتيسير عمليات المدفوعات الدولي عن طريق استبدال العملات الوطنية للدول الأعضاء بعملة مشتركة.
- **التكامل المالي:** التحرير المالي بإزالة كل القيود التي تعيق من حركة رؤوس الأموال بين دول الأعضاء وهو من أسباب تأكد مرحلة التكامل الاقتصادي التام.

ثانيا: تكتل مجموعة دول (BRICS)

1 النشأة والمفهوم

بدأت النشأة عندما اقترح بنك الاستثمار الأمريكي **"Goldman Sachs "**لأول مرة في نوفمبر سنة 2001 استخدام هذا اللفظ مع غياب دولة جنوب إفريقيا. أين تنبأ المصرف بتفوق الحجم الإجمالي لاقتصاديات هذه الدول علم 2050 على المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول السبعة الكبرى .[174]

وفي إطار تحقيق التعاون والتكامل ما بين الدول ظهرت مجموعة من التكتلات كتكتل مجموعة (**BRIC**) كتكتل اقتصادي وسياسية جديد ككتلة قادرة على مواجهة الهيمنة الأحادية القطبية وحلفائها. كانت بداية مفاوضاتها في سنة 2006، وعقد أول مؤتمر لها كمجموعة في سنة 2009، وفي قمتهم الرابعة لسنة 2011 انضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة ليصبح اسمها **(BRICS)** والتي شهدت نموا اقتصاديا كبيرا سمح لها بقيادة العالم.

[174] عبد الله رزق، الاقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة، دار المنهل اللبناني- بيروت، ص. 235- 236

2 أهداف تكتل (BRICS):

خلال القمة التأسيسية حددت المجموعة ثلاثة أهداف تسعى المجموعة لتحقيقها واقعيا مرتبطة بالاقتصاد الدولي، وتتلخص هذه الأهداف في:[175]

- الحد من سيطرة عملة الدولار الأمريكي على الأسواق العالمية.
- إدماج العملتين الروسية (الروبل) والصينية (اليوان) في سلة العملات لصندوق النقد الدولي.
- إيجاد عملة مرجعية بديلة من خارج العملات الوطنية.

بالإضافة إلى السعي وراء تحقيق الأهداف الرئيسية المشار إليها، تسعى دول المجموعة لتحقيق مجموعة من الأهداف الأخرى:[176]

- خلق توازن دولي في الجانب الاقتصادي ورفض الهيمنة العالمية للدول الغربية وإنهاء سياسة القطبية الأحادية.
- تهيئة الظروف الملائمة وتعزيز قدراتها.
- سعيهالوضع نظام مالي ونقدي دولي بديل (خلق نظام جديد للعملة الاحتياطية وزيادة دور العملات الوطنية في المدفوعات المتبادلة بين دول المجموعة.
- رغبتها في حصولها على دور مهم كدور دول العشرين.*
- مساهمتهافي تحقيق مساعدات في أوقات الأزمات الاقتصادية مع إيجاد طريقة فعالة لمنح القروض بين دول المجموعة.

---

[175] مصطفى شفيق علام، التقرير الاستراتيجي الثامن، تحول القوة في العلاقات الدولية (دروس للأمة)، ص.326

[176] مجموعة البريكس ومكانتها في البنية الدولية، العدد 26، 2015، آفاق المستقبل

*** تأسست الدول العشرين في سنة 1999 ببرلين تقوم بتدعيم حركة النمو والتطور الاقتصادي ، تتألف مجموعة العشرين من وزراء المالية ومحافظين البنوك المركزية من تسعة عشر دولة (الأرجنتين، استراليا، البرازي ل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، اندونيسيا، ايطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)+ الاتحاد الأوروبي.**

/ **دول**(BRICS)ليست مجموعة الدول الوحيدة التي تسعى إلى صياغة النظام العالمي الناشئ كـ:

- تكتل مجموعةIBSA تضم البرازيل، جنوب إفريقيا، الهند.
- تكتل مجموعة CIVETS تضم اندونيسيا، تركيا، جنوب إفريقيا، فيتنام،كولومبيا، مصر.
- تكتل مجموعة MIST تضم المكسيك، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، تركيا.

- تهدف إلى إدخال إصلاحات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وإيجاد بديل فعال وذلك بالعمل على تأسيس بنك وصندوق جديدين.
- إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي عبر تحقيق التنمية وتسهيل التقارب ما بين دول المجموعة.
- تحقيق التوازن والتكامل الاقتصادي.

3 الموارد المالية الخاصة بمجموعة (BRICS)

فيسنة 2014 تمّ إبرام اتفاقية تأسيس مؤسستين ماليتين خاصة بمجموعة (**BRICS**) تقوم بتقديم مساعدات وقروض لتمويل مشاريع طويلة الأجل تبعا لشروط المجموعة ، والتي ترى أنّ المؤسستين لا تنتقضان مع النظام المالي الدولي وإنما تسعى لتكميله.قامت دول (BRICS) سنة 2014 بنك التنمية الجديد للمجموعة وصندوق الاحتياطات النقدية خاص بدول الأعضاء خلال قمتها السادسة المنعقدة في مدينة فورتاليزا البرازيلية، لا يهدف إلى تحدي النظام المالي.[177]

تشرح قمة (فورتاليزا، 2014) المنعقدة بإيجاز الرؤية الإستراتيجية لمجموعة (BRICS) على أنها نظام عالمي جديد يقوم على مبدأ تحقيق **"التعايش"**أين ترفض فيه دول الأعضاء هيمنة النظام العالمي، فهي تحاول أن تكون قوة مهمة للتغيير وإصلاح المؤسسات العالمية القائمة بل تعمل على تكملته نحو نظام أكثر ديمقراطية وعدالة، لإعادة هيكلة النظام العالمي إلى نظام أكثر إنصافًا وقائمًا على القواعد يحترم التنوع.[178] وخلال السنوات الأخيرة تتمتع روسيا باقتصاد مرتفع الدخل ولكنها لا تزال لديها 37 قرضا (وعليها تسديد 446.2 مليون دولار في عام 2014) منحها إياها البنك الدولي.

في حين أنّ الصين لم تكن مؤهلة للحصول على قروض من المؤسسة الدولية للتنمية، والهند هي الوحيدة من دول البريكس التي تزال قادرة على التقدم للحصول على مساعدة مالية من المؤسسة الدولية للتنمية ومن البنك الدولي على حد سواء. وبلغ في بداية 2014 مجموع القروض التي حصلت عليها الهند من البنك

[177]أ. ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادي الصاعدة: مجموعة البريكس(**BRICS**) نموذجا، ص.8-11

[178]Cedric de Coning, Thomas Mandrup, LiselotteOdgaard, The BRICS and Coexistence: An Alternative Vision of World Order (Global Institutions) 1st Edition, samzed

الدولي للإنشاء والتعمير 39 قرضا بما يوازي 8.2 مليار دولار أمريكي، كما حصلت على 389 قرضا من المؤسسة الدولية للتنمية والبالغ مجموعها 7.1 مليار دولار.[179]ذ

أ. **بنك التنمية الجديد:**

أطلقت المجموعة تسميته في قمة المجموعة السابعة بزعامة روسيا عقدت في مدينة أوفا الروسية في سنة 2015من مهامه تمويل مشاريع البنية التحتية في بلدان المنظمة والدول النامية. يبلغ رأس مال البنك 100 مليار دولار أمريكيورأس مال مدفوع بـ 10 مليارات دولار موزعة بالتساوي على أعضاء المجموعة مع إمكانية زيادته بمقدار 40 مليار دولار عند الحاجة.

ب. **صندوق الاحتياطات النقدية لدول الأعضاء: تحيد مرجع الملخص**

هو صندوق خاص بأوقات الطوارئ، يستخدم كأداة تحقيق التأمين والأمان من خلال دعمه لاقتصاد الدول الناشئة للتصدي المختلق العقبات والتقلبات وتغيرات الأسواق يبلغ 100 مليار دولار قامت الصين بضخ 41 مليار دولار في الصندوق لكونها صاحبة أكبر الحصة في حين تضع روسيا، الهند، البرازيل حصص متساوية تقدر بـ18 مليار دولار، أما جنوب إفريقيا فيضع 5 مليار دولار.

ومن مهامه مساعدة دول الأعضاء في أوقات الطوارئ، يعمل على تحقيق عدة مهام منها تجنيب الدول النامية ضغوط السيولة قصيرة الأمد وتعزيز شبكة الأمان المالية العالمية. ومن الممكن أن يتطور صندوق المجموعة ليصبح موازيا لصندوق النقد الدولي. تم الاتفاق مع الدول الخمسة على أن تبدأ الصين في ضخ 41 مليار دولار في الصندوق لكونها صاحبة الاقتصاد الأكبر في المجموعة في حين تضع روسيا والبرازيل والهند حصصا متساوية تبلغ 18 مليار دولار الى جانب 5 مليارات دولار يتم ضخها من دولة جنوب إفريقيا .[180]

4 مشكلات (BRICS)

تنتمي الدول الصاعدة إلى **الدول النامية الرائدة**، ولكن لكل دولة من المجموعة وزنا اقتصاديا وسياسة خاصة ومصالح مختلفة إضافة إلى مشكلات داخلية، والتي تكون لها تأثيرات سلبية في مستقبل المجموعة. إضافة إلى مشكلات ما بين الدول كالهند والصين (السبب)، الصين وروسيا (السبب)، والتي تؤدي إلى تشكيل تحالفات وتكتلات ما يؤثر في مستقبل المجموعة.

[179]باسكال ريغو (ترجمة طوني سعادة)، مرجع سابق، ص. 24

[180]أ. ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، مرجع سابق، ص.8-10

يعتبر الضعف المالي في القطاع العامّ من أهمّ المشاكل التي تعاني منها الهند، كما تعاني البرازيل من ضعف في البنية التحتية الاجتماعية (الاستثمار في الطاقة السكك الحديدية، الطرق، الموانئ) وارتفاع معدلات الدين العام والفائدةفي حين، تعاني البرازيل [181] من عدة مشاكل تتطلب حزمة من الإصلاحات على رأسها: قانون الضرائب ورواتب التقاعد، سوق العمل، قانون الاستثمار. أما الصين فتعاني هي الأخرى من العديد من نقاط الضعف كعدم المساواة إلى اضطرابات مع هدر الطاقة الذي يهدد العديد من القطاعات الصناعية والتجارية وهذا يعتبر مشكل يهدد البيئة. أما روسيا فتتميز بأقل معدلات الاستثمار ما بين دول المجموعة ، ما أدى إلى أنّ القطاع الصناعي عاجز على المنافسة بسبب ضعف وقدم الآلات الإنتاجية. [182]كما تتصدى (**BRICS**) لمشاكل أخرى نجملها في الصعوبات التالية: [183]

- مشكلة نقص مواردهم الاقتصادية، لتعاني كل من الهند والصين نقص في مستويات المياه والطاقة وهو أمر أثر على قطاع الزراعة وانخفاض معدلات المحاصيل الزراعية.
- بعض السياسات التجارية تخدم بعض الأطراف فقط كسياسية إغراق السوق البرازيلي بالأحذية الصينية، وجنوب إفريقيا بالملابس الصينية، كما فرضت الهند رسوما على بعض المنتجات الصينية والخلاف الواقع ما بين بكين وموسكو حول تسعير النفط الروسي.
- عدم الارتباط والتقارب الثقافي والسياسي والجغرافي من المشاكل أيضا.
- مشكلة التباين في درجات القوة والسيطرة في الكتلة نجد بعض القوى الاقتصادية المسيطرة على المجموعة نجد الصين كقوة متحكمة على الإنتاج والتجارة وروسيا من الجانب السياسي التي تحاول السيطرة على المجموعة وتسييرها حسب مصالحها الدولية.
- تدهور العلاقات الهندية والصينية بسبب الخلافات والتنافس على الحدود، إلى جانب الدعم الذي تحصل عليه لباكستان من طرف الصين في مواجهة الهند خاصة بمجال التكنولوجيا النووية. مع تأييد الصين لباكستان لمواجهة الهند حيث قامت الصين باستخدام باكستان من أجل احتواء الهند ومنع تقدمها كمنافس لها. معظم الصادرات الصين إلى الهند هي من البضائع المصنعة أما صادرات الهند إلى الصين تمثل المواد الأولية من حديد

[181]أوليفر ستونكيل، مرجع سابق، ص. 153

[182]طارق محمّد ذنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، العراقية- المجلات الأكاديمية العلمية، 2020، ص. 102 - 103

[183]أ.د. وسن إحسان عبد المنعم، مرجع سابق، ص. 129

خام وغيرها. كما تعتبر الهند أكبر ثاني مستهلك للفحم بعد الصين أصبحت تعتمد على الاستيراد، أما في ما يخص النفط والغاز فانّ الاحتياطات منها قليلة.[184]

- حققت الدول الصاعدة نموا اقتصاديا ملحوظا جعل منها محط أنظار واهتمام المؤسسات الاقتصادية والقوى الاقتصادية الغربية، وفي إطار هذا التحول في معدلات النمو الاقتصاد ي بكتلة (**BRICS**)، تولد عنه ميلاد الصراع القائم ما بين القوى الصاعدة والقوى الكبرى ما ضّعف من آلية النظام الدولي الحالي. نتج عن هذا الصراع ما بين القوتين الكبرى والصاعدة آثارخلقت حالة من التقهقر في دور القطبية الأحادية مع الزيادة في دور التبادل الدولي.

وبالرغم من المبادئ المنصوص عليها في إطار التعاون ما بين دول المجموعة من عدم استغلال أي دولة لأي دولة عضو،إلاّ أنّ مشكل الاستغلال بين دول الجنوب والشمال لا يزال قائما، فمثلا في التحالف القائم مابين الصين والبرازيل نرى الاستغلال الذي تقوم به الصين أثناء شرائها للمواد الخام من البرازيل بأسعار منخفضة لتقوم بإعادة بيعها للمنتجات بأسعار مرتفعة من جهة و إغراق السوق البرازيلي بالمنتجات الصينية من جهة أخرى. كما تتحصل دول الصاعدةباستخراج المواد الخام التابعة لإفريقيا واستغلالها والحصول عليها بأقل الأسعار.[185]

5 مزايا مجموعة (BRICS)

أكدت الدول الصاعدة تبنيها لمبادئ مؤتمر (**20Rio+**) المنعقدبالبرازيل في 13جويلية2012، كما تتفق القوى الصاعدة مع باقي دول العالم حول القضايا المتعلق بمحاربة الفقر والخدمات الصحية، تعميم التعليم. ولا تتفق معهم في نقاط أخرى: كالأمن والنزاعات والديمقراطية وحقوق الإنسان، تحديد أهداف مخطط التنمية المستدامة وهي قضايا تفضل الدول الصاعد الفصل فيها وعدم تشاركها في قراراتها مع باقي دول العالم.[186]

[184] د. محمّد الأمير أحمد عبد العزيز، العلاقات الهندية الدولية والإقليمية الكبرى، كتاب بعنوان: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص. 112-113

[185] Steen Fryba Christensen, Li Xing , Emerging Powers, Emerging Markets, Emerging Societies: Global Responses,1st Ed, 2016, p.277

[186] منير مباركية، القوى الصاعدة والعالم الذي نريد (رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015)، رؤباستراتيجية، 2015، ص. 131-133

وبالرغم من الاختلافات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية، غير أنها تتقارب في ما بينها من حيث التغيرات والتحسينات الهيكلية المطلوبة منها مع ضرورة احترامها لسياسات تحرير الأسواق المالية والعمل ورؤوس الأموال.

تلعب الدول الصاعدة دورا مهما دوليا بسبب القوة الاقتصادية والتعاون التجاري والسياسة العالمية، لتتصدر الإحصائيات التالية:[187]

- تشكل مساحة دولها30%من اليابسة للكرة الأرضية.
- يصل حجم تجارتها الخارجية 18 %من التجارة الخارجية العالمية 3/2من السوق العالمي ، 42 %من سكان العالم، 40 %من الإنتاج العالمي للطاقة.
- يعد اقتصاد الصين ثاني أكبر الاقتصاديات في العالم فهي أكبر مصدر وثاني أكبر قوة اقتصادية عالميا ومستورد في العالم. وبالرغم من كونها قوة اقتصادية عظمى لكنها تواجه مشاكل متعددة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.
- يمثل اقتصاد البرازيل سادس أكبر الاقتصاديات في العالم يمثل قوة زراعية رئيسية عالميا بسبب صادراتها للبنّ إلى جانب سيطرتها على المنتجات المعدلة وراثيا والوقود الحيوي.
- يحتل اقتصاد روسيا المرتبة 11 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القوة الشرائية.
- تمتلك الهند سوقا استهلاكيا كبيرا وهي واحدة من أهم الدول المصدرة الرئيسية للنفط والغاز لأوروبا،تمتلك روسيا قدرات نووية وعسكرية، كما أصبح لها دور رئيسي في الشرق الأوسط بعد أحداث الربيع العربي.
- أصبحتجنوب إفريقيا قوة دبلوماسية ومالية للقارة الإفريقية. فهي من الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن في العالم، هي ثالث أكبر المصدرين للفحم على المستوى العالم.
- تمثل الهند ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، تتعرض لمخاطر عديدة بالإضافة إلى حربها الحدودية مع الصين. تواجه مشاكل عرقية ودينية، مما جعل عدة ولايات تطالب بالانفصال. [188]تتبنى الصين والهند خطط لتطوير طريق الحرير كما تمثل الهند وطن للشركات متعددة الجنسيات.[189]

---

[187] بتصرف- مجموعة البريكس ومكانتها في البنية الدولية، مرجع سابق، ص. 31

[188] د. فاروق طيفور، الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 02، 2021، ص. 394-395

[189] باسكال ريغو (ترجمة طوني سعادة)، البريكس القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، سلسلة كتب مترجمة تصدرها مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 2015، ص. 14

- أصبحت الصين تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية كثاني أكبر شريك تجاري للبرازيل، كما أحرزت كل من البرازيل والصين مشاريع مشتركة متعلقة بالتعاون التقني والتكنولوجي، كإطلاقهما لمشروع القمر الصناعي لدراسة الموارد الطبيعية، كما تخوض البرازيل في مشاريع تجارية بمجال الصناعات الدوائية مع الهند.[190]
- تنوع واختلاف سياسي واقتصادي لنجد مثلا الصين أولى اقتصاديا في المجموعة وإفريقيا آخرها باستحواذها على 2% فقط على الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة. أما التباين من الجانب السياسي نجد أنّ البرازيل والهند وجنوب إفريقيا هي من الدول الديمقراطية وهي عكس النظام الخاص بالصين وروسيا.[191]

أ. **البرازيل (أرض المياه):**

تحتل البرازيل المرتبة الخامسة من بين أكبر دول العالم، وذلك باستحواذها على نصف القارة الأمريكية بمساحة تقدر بـ 8.5 مليون كم^2، تضم غابات الأمازون 30 % من إجمالي مساحات الغابات في العالم، تعرف باسم أرض المياه لامتلاكها لأطول نهر يعرفه لنهر " **الأمازون**". وفي ظل هذه الموارد تتقدم البرازيل عالميا في إنتاج البن والقمح والأرز والذرة والقصب السكري. تحتل المرتبة السابعة عالميا في إنتاج محاصيل الحبوب تنتج مقدار 65 مليون طن ، وفي الذرة تحتل المرتبة الثالثة عالميا، المرتبة الثامنة في إنتاج الأرز، الأولى عالميا في إنتاج محاصيل الخضروات كالفاصوليا، القطن أحيانا تكون في المرتبة الرابعة والخامسة.[192] وبذلك تمثل أكبر دولة مصدرة للمنتجات الزراعية تواجه تهديد التغير المناخي الذي يؤثر على المحاصيل الزراعية وعلى ثروات غابات الأمازون المحتوية على 60% من مادة الكربون. كما تسعى بإبراز اسمها في الساحة الدولية بحصولها على مقعد دائم بمجلس الأمن وتعزيز دورها في كل من صندوق النقد والبنك الدولي، إلى جانب دورها الفعال في المجموعة العشرين.[193]

أحرزت البرازيل على طول العقدين الماضيين استقرارا اقتصاديا أهمّه الانخفاض في كل من معدلات التضخم بفضل التسيير الحسن للبنك المركزي ونسبة الديون إلى جانب تحقيقها لنمو اقتصادي مرتفع والتحكم النسبي

---

[190] كلوفيسبريجاجوا ، عاطف معتمد، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (03)، البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، 2010، ص. 85

[191] أ. ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادي الصاعدة: مجموعة البريكس(**BRICS**) نموذجا، ص.8

[192] عاطف معتمد عبد الحميد، البرازيل دولة تصنع المستقبل، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (03)، البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، 2010، ص. 11-15

[193] أوليفر ستونكيل، المهددات الاستراتيجية المحيطة بالبرازيل، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (03)، البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، 2010، ص. 148 -156

في الفقر وفي تفاوت الدخول، كما أنّ آثار الأزمة المالية العالمية لم تؤثر عليها بفضل ما سعت إليه سابقا من إصلاحات.[194]

ب. **روسيا:**

وتعتبر روسيا [195]من بين الاقتصاديات الكبرى في اعتمادها على طريقة اعتمادها على عائدات الطاقة في النمو الاقتصادي. تمتلك روسيا كميات وفيرة من الموارد الطبيعية، وتشمل النفط، الغاز الطبيعي والمعادن النفيسة، تمتلك روسيا صناعة سلاحضخمة ومتطورة قادرة على تصميم وتصنيع معدات عسكرية عالية التقنية، تتمتع روسيا بموارد معدنية وطاقية هامة والتي لم تستغل إلا جزئياً .ويمثل تصدير النفط والغاز الطبيعي والمعادن مصدراً رئيسياً للعملة الصعبة .

تغطي الصناعة الروسية أنواعاً عديدة من المنتجات :الحديدوالمعادنوالآلات الفلاحية والأسلحة والآلات الدقيقة والأنسجة. ولكي تبقى الصناعة الروسية منافسة للصناعات الأجنبية لابد من إعادة هيكلتها وتمثل الفلاحة) الحبوب، البطاطس ، وتربية الماشية والصيد البحري أهم القطاعات بالاقتصاد الروسي كما تعد السياحة قطاعاً جذابا من حيث عائداتها المالية.

ت. **الهند :**

تحتل الهند موقعا استراتيجيا مهما، متكونة من أراضي زراعية شاسعة، تحتوي على مجموعة متنوعة من الثروات الطاقوية، المائية والمعدنية المتجمعة في هضبة الدكن يتم استخراج منها حوالي 87 معدنا كالوقود والمعادن. تعتبر من الدول المصدرة للحوم خاصة لحوم الأبقار عبر العالم.[196] كما تتصدر الهند ضمن قائمة أكبر عشرين دولة القوية اقتصاديا حسب تقرير المنظمة العالمية للتجارة كما يتمتع الاقتصاد الهندي بميزة التنوع ، تتصدر المرتبة الرابعة عالميا من حيث إنتاج المعادن. [197]تعرف الهند عداوة قوية كقوة اقتصادية ونووية ما بينها والصين منذ سنوات عديدة، كما تعارض الصين حصول الهند على مقعد دائم في مجلس الأمن.[198]

---

[194]تييجوكافالاكانتي، اقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى،سلسلة ملفات القوى الصاعدة (03)، البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، 2010، ص. 58

[195]اقتصاد روسيا، بالموقع: https://www.marefa.org ، تاريخ : 16-07-2022

[196]بوحادة سارة، بلحميتي أمال، دور الهند في مجموعة البريكس كقوة صاعدة في النظام الدولي،سلسلة حول: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص. 39-40

[197]محمد كريم جبار الخاقاني، أبعاد الصعود الهندي في النظام الدولي ، سلسلة حول: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص. 59

[198]فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل، بيروت، 2009، ص. 63

تستحوذ الهند على مكانة قوية في القطاع الزراعي، لتعد رابع دولة زراعية في العالم بعد الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والمنتج الأول من حيث إنتاج الحليب والشاي والتوابل، والمنتج الثاني في مجال الحبوب بعد الصين، والولايات المتحدة الأمريكية. [199]كما تتميز بوفرة إنتاجها الزراعي خاصة من حيث الإنتاج الزراعي المتعلق بالصناعة كالقطن والقصب السكري والشاي والقهوة الفواكه والخضروات واحتياطات مهمة من المعادن كالزنك والحديد والفوسفات والبترول والفحم الحجري وصناعة الأفلام والمنسوجات.[200]كماتتميز بمجموعة من المميزات:[201]

- تحتل المرة الأولى عالميا، من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي، تتقدم الهند بالمراتب الأولى ضمن أكبر الدول المستهلكة للطاقة لتتصدر المرتبة الثالثة عالميا سنة 2016، بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 5.4 % مع زيادة نصيبها من الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة 5.5 % من نفس السنة. أما في ما يخص النفط والغاز فان احتياطات النفط والغاز قلية أين تمثل ثالث أكبر مستهلك للنفط عالميا في سنة 2017.[202]
- ثاني أكبر جيش بعد الصين وثاني قوة بشرية بتعداد سكاني يقدر بمليار و 300 مليون نسمة في سنة 2000.
- ثالث أكبر قوة اقتصادية عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أينأصبحت الهند من أوائل الدول المتمكنة من إطلاق الأقمار الصناعية لقوتها ومحورهاالتوازنيالعالمي، ارتفع دورها خصوصا عند اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بها واعتبرتها شريك لها عوض باكستان وقوة ضد الصين لتصبح بذلك الهند القارة التي يتصارع عليها الأقطاب العظمى.[203]
- الرابعة عالميا من حيث التصنيع الكمي للمعادن.
- الخامسة عالميا من حيث جذب الاستثمارات بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، المكسيك.

---

[199]أمير أحمد حرزلي، الدور الإقليمي والدولي للهند: دراسة في متغيرات القوة الاقتصادية والعسكرية،كتاب بعنوان: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص. 21

[200]د. محمد عبد الحفيظ الشيخ، مكانة الهند في الإستراتيجية العالمية (تحديات وأفاق المستقبل)،كتاب بعنوان: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص. 137

[201]د. محمد الأمير أحمد عبد العزيز، مدخل مفاهيمي تحليلي للقوى الدولية الصاعدة، سلسلة حول: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص.11- 12

[202]د.عبد القادر دندن، تحديات الأمن الطاقوي ومستقبل صعود القوة الهندية (إشكاليات واستجابات)،كتاب بعنوان: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص. 165- 166

[203]د. محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سابق، ص. 139

- السابعة عالميا من حيث القوة النووية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا والصين، فرنسا وبريطانيا.

ث. **الصين:**

يظهر على الصين أنها تريد الدخول لقلب إفريقيا من خلال العبور من جسر الاقتصاد، لتقدم الصين لدولة جنوب إفريقيا مساعدات وإعانات غير مشروطة لتحسين صورتها أماها على أنها البلد الملائكي الخالي من الطمع، وفي منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي يضم 46 دولة افريقية من مجموع 53 دولة افريقية أعلن عنه عام 2000 ببكين مسح ديون تبلغ نحو 1.2 مليار دولار من ديون دول القارة دون شروط. تظهر الصين الأهمية البالغة في بناء علاقات مع الدول الإفريقية عن طريق بناء الشراكة النفعية التنموية ما بين الطرفين، فمثلا يعمل أكثر من 40 ألف عامل صيني في مجال الطرق والسكك الحديدية بالكونغو، كما تعتبر أنجولا أكبر مصدر للنفط للصين، حيث تشحن إليها 522 ألف برميل يوميا، وقد أقرضت الصين أنجولا بقرض قيمته 4 مليارات دولار، كما أنّ الصين حصلت على حصة تبلغ 45% في حقل النفط الرئيسي بنيجيريا (المنتج الأول للنفط في إفريقيا). كما تمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40% من الأسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان والتي تضخ أكثر من 300 ألف برميل يوميا، كما حصلت بكين على حق التنقيب في أربعة مواقع أخرى من بينها كينيا.[204]

- سعت الولايات المتحدة الأمريكية للمحافظة على استقرارها الاقتصادي بالنظام الدولي الجديد، فقامت بدمج كل من الصين والهند بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي قضايا الخاصة بالحد من استخدامات الأسلحة النووية والبيئية، كما قامت بإقامة علاقات جديدة مع الهند والصين بنقل العديد من اليد العاملة إليها. كما يعتبر الصعود الصيني السريع من المخاطر التي تعتري اقتصاديات العالم، لتتجه إلى التحسين في أوضاعها الاقتصادية الدولية والإقليمية مع تحقيق مصالحها. كما أنها خالفت التوقعات في أنها ستخلق توازنات خارجية وتكسر الهيمنة الأحادية الأمريكية لتصبح الحليف القوى للولايات المتحدة الأمريكية. ليضمن لها الرقابة الأمنية على اليابان ، كما تهتم الصين بتحسين علاقاتها مع اليابان وكوريا الجنوبية وروسيا.[205]

[204] الصين الصاعدة وفرنسا الآفلةفي قلب إفريقيا، مجلة قراءات، العدد الثالث، 2008، ص. 47- 50

[205] د. مُحَمَّد خنوش، الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، العدد 10، ص. 193- 199

ج. **جنوب إفريقيا:**

سعت جنوب إفريقيا إلى بناء علاقات مع مختلف القوى الدولية كتقوية العلاقة مع روسيا والهند والبرازي ل، لتصبح أكثر ديناميكية في النظام الدولي.[206] وإنّ لانضمام جنوب إفريقيا إلى المجموعة ترجع لأسباب سياسية وجيوبوليتيكية أكثر منها اقتصادية أو تجارية وباعتبار الصين الشريك التجاري رقم واحد لها سعت ضرورة بضم جنوب إفريقيا إلى المجموعة ولتكون (بريتوريا) بوابة (**BRIC**) إلى قارة إفريقيا في ظل التنافس الأمريكي الصيني على النفوذ والتجارة في القارة الإفريقية.[207]

وحسب تحيل أغلبية الباحثين عن انضمام جنوب إفريقيا للمجموعة على أنها غير مناسبة بسبب الوضعية المتردية لدولة الجنوب، وحسبهم هناك العديد من الدول الأقرب والأفضل أن تكون داخل المجموعة من على جنوب إفريقيا تتمثل في: كوريا الجنوبية، تركيا، المكسيك، اندونيسيا، وهي كدول لها ناتج إجمالي أكبر بمرتين أو ثلاثة من اقتصاد جنوب إفريقيا وحسبهم فان دولة الجنوب تسعى لتوفيرها للتمويل من الجمع لتطوير البنية التحتية لجنوب إفريقيا.[208]

ثالثا. نماذج عن بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى:

أ. **الاتحاد الأوروبي:**

يعرف الاتحاد الأوروبي على أنه جمعية دولية خاصة بالدول الأوروبية ،يضم 27 دولة وآخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1يوليو2013 ، تأسس على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام 1991. من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة . للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل ال 28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة. وفي 23يونيو2016 ، قررت المملكة

[206] بلحميتي آمال، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الثاني، 2018، مقومات القوة ودورها في السياسية الخارجية للدول الصاعدة: دراسة حالة جنوب إفريقيا، ص. 247

[207] أ.د. وسن إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا، العدد 58، 2020، ص. 161

[208] إسلام إبراهيم حسين، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجاذبية، 2021، ص. 374-375

المتحدة عبر استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي، لتصبح أول دولة فيه تقوم بذلك ، خرجت بريطانيا رسمياً من الاتحاد الأوروبي بتاريخ 31يناير .2020 .[209]

ب. **اتحاد (ASEAN)**

رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)[210] هي رابطة دول تأسست عام 1967 في بانكوك لتحفيز التنمية الاقتصادية للمنطقة وكذلك استقرارها في سياق الحرب الباردة. تضم رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) 10 دول أعضاء. أنشأتها إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين عام 1967 ، وانضمت إليها بروناي (1984) وفيتنام (1995) ولاوس وبورما (1997) وأخيراً كمبوديا (1999). ووفقا لإعلان بانكوك، يهدف مشروع (ASEAN) الأصلي إلى "تعزيز النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة وتعزيز السلام والاستقرار".

ومن بين آفاق (ASEAN) يمكن أن يزداد الإنتاج العالمي بنسبة 7٪ سنويًا من الآن وحتى عام 2025 في منطقة يُقدَّر فيها الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 2600 مليار دولار أمريكي (أرقام 2014). بحلول نهاية هذا العام ، كما يمكن خلق 14 مليون فرصة عمل جديدة.

ت. **اتحاد (Le Mercosur)**

هي السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية [211] التي تم إنشاؤها بموجب معاهدة أسونسيون (عاصمة باراغواي) في عام 1991. وكان الهدف هو تحقيق اتحاد جمركي حقيقي مع تعريفة خارجية مشتركة. كانت الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي في أصل هذه الاتفاقية. في عام 2006 ، أصبحت فنزويلا العضو الدائم الخامس قبل تعليقها في عام 2017.

تضم ميركوسور أيضًا الدول الأعضاء المنتسبة: بوليفيا وتشيلي وكولومبيا والإكوادور وغيانا وبيرو وأخيراً سورينام. تعتبر الكتلة الاقتصادية الثالثة بعد الاتحاد الأوروبي واتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA). في يونيو 2019 ، تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وميركوسور. ولكي تصبح الاتفاقية سارية المفعول ، لا يزال يتعين التصديق عليها من قبل جميع البرلمانات الوطنية. بعد الخلافات

[209] https://www.vie-publique.fr . 2022/12/20
[210] http://www.senat.fr, 2022/12/20
[211] https://www.glossaire-international.com. 2022/12/20

العديدة في فرنسا الناجمة عن الاتفاقية والخلاف بين الرئيس الفرنسي إي ماكرون ونظيره البرازيلي جيه بولسونارو بشأن مشكلة الحرائق في منطقة الأمازون ، فإن فرنسا ليست مستعدة بعد للتصديق عليها.

ث. **اتحاد (ALÉNA)**

هي اتفاقية تجارة حرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، دخلت حيز التنفيذ في 1 يناير 1994، تخطط لإزالة الحواجز أمام التجارة في السلع والخدمات في غضون 15 عامًا. بالنسبة لبعض القطاعات التي تعتبر ضعيفة ، تم وضع أحكام محددة للتحرير التدريجي للتجارة. اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. تم تطبيق هذه الاتفاقية التجارية في عام 1994 بين حكومات الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، وقد خفضت بشكل كبير الحواجز الجمركية ، مما سهل تجارة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين هذه البلدان. أين قامت كل من الدول الثلاث بإنشاء أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي لم تحفز النمو الاقتصادي فحسب ، بل ساعدت أيضًا في رفع مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء الثلاثة.

استبدلت اتفاقية كندا والولايات المتحدة والمكسيك (CUSMA) رسميًا اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية عندما دخلت حيز التنفيذ في 1 يوليو 20

استنتاجات المحاضرة التاسعة:

1/ تجتمع دول مجموعة **(BRICS)**فيقمملوضعأهداف مشتركةللدول الخمسة مع ضرورة ترسيخ أسس ومبادئ عامة والعمل على احترامها وتطبيقها للقدرة على مواجهة سيطرت دول العشرين.

2/ تعتبر دول (**BRICS**) قوى ثقافية وعسكرية لتكون بذلك الرؤية الجديدة المعتمدة على النظام متعدد الأقطاب.

3/خلال السنوات الأخيرة وقعت تطورات ملحوظة في موازين القوىالاقتصادية لتتميز الدول الصاعدة بقوتها الاقتصادية ونموها الاقتصادي منذ إنشائها من خلال تملكها لحصص كبيرة من الأسواق الخارجية من التجارة العالمية والاستثمارات الخارجية. فأضحت:

- البرازيل قوة اقتصادية ذات الخصائص المعينة.
- في حين تستعين روسيا بمزايا دول المجموعة لتكتسب قوة جديدة.
- ونفس المسار انتهجته الهند لتعزز من نقاط قوتها وإمكانياتها وتقوي نفسها من ثقل المجموعة.

- وبعدماكانت الصين من أفقر الدول في العالم خلال سنوات الخمسينات والستينات أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم،
- أما جنوب إفريقيا اعتبرت اللؤلؤة السوداء لأفريقيا بأكملها.

قائمة المراجع:

- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي- الإسكندرية، 2006، ط1.
- د. سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية (التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق)، الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2005.
- بلحميتي آمال، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، المجلد الأول، العدد الثاني، 2018، مقومات القوة ودورها في السياسية الخارجية للدول الصاعدة: دراسة حالة جنوب إفريقيا.
- أ.د. وسن إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا، العدد 58، 2020.
- عبد الله رزق، الاقتصاد العالمي في زمن الأزمات المتناسلة، دار المنهل اللبناني- بيروت.
- Cedric de Coning, Thomas Mandrup, LiselotteOdgaard, The BRICS and Coexistence: An Alternative Vision of World Order (Global Institutions) 1st Edition, samzed
- إسلامإبراهيم حسين، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة الفعالية والجاذبية، 2021.
- مصطفى شفيق علام، التقرير الاستراتيجي الثامن، تحول القوة في العلاقات الدولية (دروس للأمة).
- مجموعة البريكس ومكانتها في البنية الدولية، العدد 26، 2015، آفاق المستقبل
- منير مباركية، القوى الصاعدة والعالم الذي نريد (رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015)، رؤ بإستراتيجية، 2015.
- Steen Fryba Christensen, Li Xing , Emerging Powers, Emerging Markets, Emerging Societies: Global Responses,1st Ed , 2016.
- باسكال ريغو (ترجمة طوني سعادة)، البريكس القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، سلسلة كتب مترجمة تصدرها مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 2015.
- د. فاروق طيفور، الدول الصاعدة وعالم ما بعد الهيمنة الأمريكية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 02، 2021.

- عاطف معتمد عبد الحميد، البرازيل دولة تصنع المستقبل، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (03)، البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، 2010.
- تييجوكافالاكانتي، اقتصاد البرازيل مقومات الصعود لمصاف الدول العظمى، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (03)، البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، 2010.
- كلوفيسبريجاجوا ، عاطف معتمد، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (03)، البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، 2010.
- أوليفر ستونكيل، المهددات الإستراتيجية المحيطة بالبرازيل، سلسلة ملفات القوى الصاعدة (03)، البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، 2010.
- بوحادة سارة، بلحميتي أمال، دور الهند في مجموعة البريكس كقوة صاعدة في النظام الدولي،سلسلة حول: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.
- مُحَمَّد كريم جبار الخاقاني، أبعاد الصعود الهندي في النظام الدولي ، سلسلة حول: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.
- أمير أحمد حرزلي، الدور الإقليمي والدولي للهند: دراسة في متغيرات القوة الاقتصادية والعسكرية، كتاب بعنوان: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.
- د. مُحَمَّد الأمير أحمد عبد العزيز، مدخل مفاهيمي تحليلي للقوى الدولية الصاعدة، سلسلة حول: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.
- أ. ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادي الصاعدة: مجموعة البريكس (\) نموذجا.
- فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل، بيروت، 2009.
- د. مُحَمَّد الأمير أحمد عبد العزيز، العلاقات الهندية الدولية والإقليمية الكبرى، كتاب بعنوان: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.
- د.عبد القادر دندن، تحديات الأمن الطاقوي ومستقبل صعود القوة الهندية (إشكاليات واستجابات)،كتاب بعنوان: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.
- د. مُحَمَّد عبد الحفيظ الشيخ، مكانة الهند في الإستراتيجية العالمية (تحديات وأفاق المستقبل)،كتاب بعنوان: الهند القوة الدولية الصاعدة (الأبعاد والتحديات)، المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.

- طارق مُحَّد ذنون الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، العراقية- المجلات الأكاديمية العلمية، 2020.
- د. مُحَّد خنوش، الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي، مجلة المفكر، العدد 10.
- الصين الصاعدة وفرنسا الآفلةفي قلب إفريقيا، مجلة قراءات، العدد الثالث، 2008.
- https://www.vie-publique.fr . 2022/12/20
- http://www.senat.fr, 2022/12/20
- https://www.glossaire-international.com. 2022/12/20
- https://perspective.usherbrooke.ca .2022/12/20

خاتمة المطبوعة

هذه المطبوعة العلمية الخاصة بمقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية يمكن اعتمادها من قبل الطلبة لإثراء معلوماتهم بمختلف الأحداث والأنظمة والوقائع الاقتصادية أين يمكننا التعرف على طبيعة مختلف الحقائق التاريخية الاقتصادية المتراكمة عبر الأجيال السابقةويتم يشرح ذلك ارتكزاعلى دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في الماضي باستخدام مختلفالأساليبالعلوم التاريخية والاقتصادية.

تم تسليط الضوء على مختلف الأنظمة الاقتصادية التي سادت عبر الزمن بدءا من النظام البدائي لغاية الأنظمة المعاصرة، محاولين التفرقة ما بين كل نظام بإعطاء أهم الخصائص التي يتميز بها. من ناحية أخرى، فانّ كثرة المفاهيم والاختلافات التحليلية من حيث المبادئ المعتمد عليها في كل نظام من حقبة لحقبة أخرى، والانتقال من نظام لنظام آخر مع طرح الأفكار التي تم الاعتماد عليها في كل نظام يمكننا من فهم أهم ما جاءت به هذه الأنظمة لنتمكن في الأخير من استنتاج أهم عيوبها حتى أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونعتبر أن سلسلة المفاهيموفلسفة كل نظاممفيدة لوصف الحقائق الاقتصادية والتي قادتها في الأخير إلى فهم وبناء فلسفتها.

تم تخصيص الجزء الأخير بشكل خاص للدور الكبير الذي لعبته كل من العولمة الاقتصادية والمنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية ورؤوس الأموال والموارد بمختلف طبيعتها. كما كان لرغبة الدول في تغيير طبيعة سيطرت النظام الدولي المرتكز على الأحادية القطبية والسعي في انتهاج نظام جديد المعتمد على التعددفي إنشاء التكتلات الاقتصادية والسياسيةكمسألة تشرح العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول التي تأخذ شكل التكتلات الاقتصادية ، وهي مسألة تأسيسية لنظام الاقتصادي الجديد وفقًا لقواعد وأسس دولية جديدة تهدف لخدمة مصالح كل تكتل دولي على حدي.